

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
لجنة الحسابات الوطنية

حسابات لبنان الاقتصادية
٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

دراسة منقّدة ومحرّرة بإدارة روبير كسباريان

بيروت، كانون الثاني ٢٠٠٨

تمهيد

في العام ٢٠٠٢، أطلق دولة الرئيس الشهيد رفيق الحريري ومعالى وزير الاقتصاد والتجارة الشهيد الدكتور باسل فليحان مشروع إعداد الحسابات الاقتصادية للبنان. وقد حظي هذا المشروع منذ بداياته بدعم المعهد الفرنسي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية (INSEE) الذي يمتلك خبرات واسعة ويتمتع بشهرة كبيرة في هذا المجال. وقد اتخذ قرار آنذاك باعتماد سنة ١٩٩٧ كسنة أساس نظراً إلى توافر عدد من الدراسات الإحصائية لهذه السنة. وقد أتاح هذا الأمر احتساب الحسابات الاقتصادية الكاملة للعام ١٩٩٧ ثم جرى إعداد سلسلة الحسابات الاقتصادية للأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٢، وبعدها الحسابات للعام ٢٠٠٣ والعام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

إنه ليسعدني أن أمهد لنشر الحسابات الاقتصادية للعامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وإنى على ثقة أنه سيتم إعداد الحسابات الاقتصادية للسنوات المقبلة بشكل منتظم وبما يتوافق مع الجدول الزمني الدولي لنشر هذه الحسابات.

إنه مما لا شك فيه أن النشاط الاقتصادي تأثر بالعدوان الإسرائيلي على لبنان الذي حصل في شهر تموز من العام ٢٠٠٦ وهو الأمر الذي أحدث تأثيراً سلبياً كبيراً على الاقتصاد اللبناني الذي كان قد سجل نمواً ملحوظاً في النصف الأول من العام ٢٠٠٦ بعدما عانى الاقتصاد اللبناني خلال العام ٢٠٠٥ من تراجع في الزخم والنمو الاقتصادي الذي كان قد سجل في أواخر العام ٢٠٠٤. إلا أنه وبسبب الاضطرابات والخسائر الجسيمة التي سببها العدوان الإسرائيلي، فقد تراجع الاستهلاك النهائي بنسبة كبيرة في هذا العام وهو مما أدى إلى تأثيرات سلبية كبيرة على النشاط الاقتصادي خلال العام ٢٠٠٦. غير أنه وبعد أن نجحت الحكومة اللبنانية في مسعاها في إزالة آثار الحرب تدريجياً وبالتزامن مع فترة التوسع الاقتصادي التي مرت بها المنطقة العربية فقد استعاد الاقتصاد اللبناني نشاطه حيث بلغت نسبة نمو الناتج المحلي خلال العام ٢٠٠٧ رقماً قياسياً يعادل ما حققه الاقتصاد من نمو في العام ٢٠٠٤ وقبل الأحداث المدمرة التي عانى منها لبنان في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. ويعتبر هذا خير دليل على أنه بإمكان الاقتصاد اللبناني أن يحقق مستويات مرتفعة من الأداء الاقتصادي لاسيما عندما لا تكون البلاد واقتصادها عرضة لأحداث مأساوية كذلك التي عانى منها خلال السنوات الأخيرة.

إن عملية إعداد الحسابات الاقتصادية للبنان بشكل منتظم على مدى السنوات العشر الماضية تضع في متناول الجميع من المهتمين سلسلة من البيانات والمعلومات بشأن أداء الاقتصاد اللبناني وتعطي صورة واضحة عنه. وقد أتاح هذا الأمر حتى اليوم

^١ وكذلك في اللبنانية اللبنانية المونيتور الاقتصادي والتجاري الصادر عن المعهد الفرنسي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية (INSEE) في باريس (أيار ٢٠٠٦).

^٢ الجمهورية اللبنانية - رئاسة مجلس الوزراء (شباط ٢٠٠٧).

^٣ الجمهورية اللبنانية - رئاسة مجلس الوزراء (أيار ٢٠٠٦).

^٤ الجمهورية اللبنانية - رئاسة مجلس الوزراء (شباط ٢٠٠٧).

^٥ الجمهورية اللبنانية - رئاسة مجلس الوزراء (أيار ٢٠٠٦).

بذلها في هذا الصدد وكذلك إلى فريق العمل الذي ساهم في إتمام هذا العمل. كما يسعدني أن أشكر الإدارات والأجهزة اللبنانية والمنظمات الدولية كافة التي ساهمت في تحقيق هذا المشروع. كذلك أود أن أتوجه بالشكر إلى مؤسسة (INSEE) الفرنسية التي لم تدخر جهداً في تقديم الدعم والخبرات اللازمة للسير قدماً على مسار تحقيق هذا

تقديم شكر إلى الفريق الذي ساهم في إنجاز هذا العمل.
نادين زنتوت, خبيرة إقتصادية لدى لجنة الحسابات الوطنية.
نجوى يعقوب، إحصائية لدى إدارة الإحصاء المركزي.
ميثال سلامة, من مصرف لبنان, لإعداد حسابات القطاع المالي.
رنا دكروب, من وزارة المالية, لإعداد حسابات الإدارة العامة.

فهرس

مقدمة
الجزء الأول. حساب السلع والخدمات

١١	الفصل الأول. الانتاج
١١	القسم ١. الزراعة وتربية الحيوانات
١٤	القسم ٢. قطاع الطاقة والمياه
١٥	القسم ٣. الصناعة
١٦	القسم ٤. البناء
١٧	القسم ٥. النقل والمواصلات
١٨	القسم ٦. الخدمات التسويقية
٢٢	القسم ٧. التجارة
٢٣	القسم ٨. الخدمات غير التسويقية
٢٦	الفصل الثاني. الاستيراد
٣٢	الفصل الثالث. الاستهلاك
٣٢	القسم ١. استهلاك الأسر
٤٠	القسم ٢. الاستهلاك العام
٤٢	الفصل الرابع. الاستثمار
٤٢	القسم ١. التكوين القائم لرأس المال الثابت
٤٣	القسم ٢. التغيير في المخزون
٤٥	الفصل الخامس. الصادرات

٥١ الجزء الثاني. الحسابات المتكاملة

٥٤	الفصل الأول. الحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني
٥٥	القسم ١. حساب الانتاج
٥٨	القسم ٢. حساب الاستثمار وتخصيص المداخيل الاولية
٦١	القسم ٣. حساب التوزيع الثانوي للدخل
٦٥	القسم ٤. حساب استعمال الدخل
٦٥	القسم ٥. حساب رأس المال
٦٦	القسم ٦. الحساب المالي
٧٢	الفصل الثاني. حسابات العالم الخارجي وميزان المدفوعات
٧٢	القسم ١. حساب تبادل السلع والخدمات
٧٣	القسم ٢. حساب المداخيل الأولية والحوالات الجارية
٧٥	القسم ٣. حساب الحوالات الرأسمالية
٧٥	القسم ٤. الحساب المالي
٧٧	خاتمة

لائحة الجداول

٩	١. حساب السلع والخدمات ٢٠٠٧-٢٠٠٥
١١	٢. القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية ٢٠٠٧-٢٠٠٥
١٢	٣. الإنتاج الزراعي ٢٠٠٧-٢٠٠٥
١٤	٤. إنتاج قطاع الطاقة والمياه ٢٠٠٧-٢٠٠٥
١٥	٥. الإنتاج الصناعي ٢٠٠٧-٢٠٠٥
١٧	٦. إنتاج قطاع البناء والأشغال العامة ٢٠٠٧-٢٠٠٥
١٧	٧. إنتاج خدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٧-٢٠٠٥
١٩	٨. إنتاج قطاع الخدمات التسويقية ٢٠٠٧-٢٠٠٥
٢٢	٩. حساب قطاع التجارة ٢٠٠٧-٢٠٠٥
٢٤	١٠. احتساب قيمة إنتاج الخدمات غير التسويقية ٢٠٠٧-٢٠٠٥
٢٧	١١. استيراد السلع حسب نوعها ٢٠٠٧-٢٠٠٥

٢٨	١٢ . استيراد محلي للسلع حسب جهة استعمالها ٢٠٠٧-٢٠٠٥
٢٩	١٣ . (أ إلى هـ) توزيع المنتجات الوسيطة المستوردة لمختلف القطاعات ٢٠٠٧-٢٠٠٥
٣٢	١٤ . استهلاك الأسر حسب نوع المنتجات المستهلكة ٢٠٠٧-٢٠٠٥
٣٣	١٥ . استهلاك الأسر للمواد الغذائية حسب نوعها ٢٠٠٧-٢٠٠٥
٣٥	١٦ . استهلاك الأسر للطاقة والمياه ٢٠٠٧-٢٠٠٥
٣٦	١٧ . شراء سلع التجهيز من قبل الأسر ٢٠٠٧-٢٠٠٥
٣٧	١٨ . استهلاك الاسر للمنتجات الصناعية حسب نوعها ٢٠٠٧-٢٠٠٥
٣٧	١٩ . الاستهلاك المحلي لخدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٧-٢٠٠٥
٣٨	٢٠ . استهلاك الخدمات الإجتماعية حسب نوعها ٢٠٠٧-٢٠٠٥
٣٩	٢١ . استهلاك الخدمات الفردية حسب نوعها ٢٠٠٧-٢٠٠٥
٤١	٢٢ . تقدير تكلفة خدمات الصحة والتربية العامة ٢٠٠٦-٢٠٠٢
٤٢	٢٣ . التكوين القائم لرأس المال الثابت حسب النوع ٢٠٠٧-٢٠٠٥
٤٣	٢٤ . توزيع التكوين القائم لرأس المال الثابت على القطاعين الخاص والعام ٢٠٠٧-٢٠٠٢
٤٥	٢٥ . تصدير السلع والخدمات إلى الخارج حسب نوعها ٢٠٠٧-٢٠٠٥
٤٦	٢٦ . تصدير سبائك الذهب ٢٠٠٧-٢٠٠٤
٥٢	٢٧ . الحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني
٥٣	٢٨ . حسابات العالم الخارجي
٥٤	٢٩ . تطوّر المجاميع الإقتصادية الرئيسية ٢٠٠٧-٢٠٠٣
٥٦	٣٠ . الضرائب غير المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٧-٢٠٠٣
٥٧	٣١ . رسوم الاستهلاك حسب نوعها ٢٠٠٧-٢٠٠٣
٥٧	٣٢ . الإعانات إلى المؤسسات العامة ٢٠٠٧-٢٠٠٣
٥٨	٣٣ . توزيع الناتج المحلي القائم على عوامل الإنتاج ٢٠٠٧-٢٠٠٣
٦٠	٣٤ . احتساب الفوائد المصرفية المدفوعة من قبل مؤسسات الانتاج والإدارات ٢٠٠٧-٢٠٠٣
٦٠	٣٥ . تطور خدمة الدين العام وحصّة الفوائد منه ٢٠٠٧-٢٠٠٣
٦١	٣٦ . مكونات الدخل الوطني القائم ٢٠٠٧-٢٠٠٣
٦٢	٣٧ . توزيع الضرائب المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٧-٢٠٠٣
٦٣	٣٨ . الاشتراكات الإجتماعية المدفوعة من قبل الوحدات الإقتصادية الوطنية ٢٠٠٧-٢٠٠٣
٦٣	٣٩ . توزيع التقديرات الإجتماعية المحصلة حسب نوعها ٢٠٠٧-٢٠٠٣
٦٤	٤٠ . توزيع الحوالات الجارية المحصلة حسب نوعها ٢٠٠٧-٢٠٠٣
٦٤	٤١ . إحتساب الدخل الوطني المتاح القائم ٢٠٠٧-٢٠٠٣
	٤٢ . توزيع القدرة التمويلية (+) أو الاحتياجات التمويلية (-) بحسب الوحدات المحاسبية ٢٠٠٣-
٦٦	٢٠٠٧
٦٧	٤٣ . تعيّر الكتلة النقدية وصافي موجودات الجهاز المصرفي الخارجية ٢٠٠٧-٢٠٠٣
٦٨	٤٤ . تعيّر سندات الخزينة حسب الجهة المكتتبه ٢٠٠٧-٢٠٠٣
٦٩	٤٥ . تعيّر التسليفات والقروض حسب نوعها ٢٠٠٧-٢٠٠٣
٧٠	٤٦ . تعيّر التسليفات المصرفية إلى القطاع الخاص حسب القطاعات الإقتصادية ٢٠٠٧-٢٠٠٣
٧٢	٤٧ . تطوّر مختلف الأرصدة لميزان المدفوعات ٢٠٠٧-٢٠٠٣
٧٧	٤٨ . مساهمة مختلف مكونات الطلب في نمو هذا الطلب بالنسبة المؤوية/ سنوياً

مقدمة

تعرض هذه النشرة حسابات العام ٢٠٠٦ وتقديرات مؤقتة عن حسابات العام ٢٠٠٧، وقد تمّ إعداد هذه الحسابات وفق المفاهيم والنماذج ذاتها التي اعتمدت في وضع حسابات السنوات ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٥.^١

وتجدر الإشارة إلى أنه تمّت مراجعة تقديرات بعض الأقسام كلّما توافرت معطيات جديدة عن الاقتصاد الوطني. وبالإضافة إلى الأعمال التي أشرنا إليها في النشرات السابقة، قام فريق العمل المولج بإعداد الحسابات بمراجعة قطع حسابات عينة من أكبر البلديات للعامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ الأمر الذي سمح بمراجعة حسابات الإدارة العامة.

إنّ النمو الاقتصادي الذي بدأ عام ٢٠٠٣ واستمر مع مزيد من الزخم عام ٢٠٠٤ توقّف بشكل مفاجئ وغير متوقّع في العام ٢٠٠٥ إثر اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري في ١٤ شباط من ذلك العام وفي العام ٢٠٠٦ بسبب حرب تموز مع إسرائيل. وفي العام ٢٠٠٧، استعاد الاقتصاد حركته وانتعاشه.

هذا وعانت التبادلات الخارجية كثيراً من الحصار الذي طوّق المرفأ والمطارات في صيف ٢٠٠٦ ولكن هذه التبادلات عادت وانتعشت في العام ٢٠٠٧. وقد أدّى ازدهار الحوالات الخارجية خلال هاتين السنتين إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات بالرغم من زيادة العجز في تبادلات السلع والخدمات.

ترد جميع هذه الوقائع بالتفصيل في جزئين يستعرضان الحسابات كالتالي:

يتناول الجزء الأول حسابات السلع والخدمات التي تصف مختلف أوجه الاقتصاد الفعلي وتطوّرها. ويشتمل هذا الجزء على خمسة فصول مخصّصة للعناصر التي تشكّل المعادلة الأساسية لهذه الحسابات:

الانتاج + الاستيراد = الاستهلاك + التكوين القائم لرأس المال الثابت والتغيّر في المخزون + التصدير.

ويظهر الجزء الثاني الذي يتألف من فصلين التوازن العام للحسابات المجمّعة لمجموع التدفقات التي تشكّل النشاط الاقتصادي العام. وقد خصّص الفصل الأول للحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني، وهو يتناول حسابات الانتاج ويربطها بحسابات عمليات التوزيع والعمليات المالية. أمّا الفصل الثاني فيدور حول حسابات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات.

^١ يمكنكم مراجعة نموذج الحسابات وطرق التقييم الواردة بالتفصيل في الدراستين السابقتين الصادرتين عن وزارة الاقتصاد والتجارة: "الحسابات الإقتصادية للبنان لسنة ١٩٩٧"، الصادرة في أيار ٢٠٠٣ و"الحسابات الإقتصادية للبنان للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢"، الصادرة في تموز ٢٠٠٥.

سيتم إعادة نشر حسابات الأعوام من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٧ التي تمّت مراجعتها على ضوء المعطيات والبيانات الجديدة في دراسة منفصلة تشتمل على حسابات أساسية وملحق إحصائي.

يمكن للباحث من خلال هذه الدراسة معرفة سلوك الاقتصاد اللبناني خلال المراحل المختلفة التي مرّ بها البلد خلال هذه السنوات.

الجزء الأول حساب السلع والخدمات

بدأ الاقتصاد اللبناني يسجّل نمواً منذ العام ٢٠٠٣، وقد بلغ هذا النمو ذروته في العام ٢٠٠٤ ثمّ جمد في العام ٢٠٠٥ بسبب التطورات الهامة التي طرأت على الساحة السياسية بعد اغتيال دولة رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري في شهر شباط/فبراير وانسحاب الجيش السوري من لبنان في شهر نيسان/أبريل.

واستمرت حركة النمو التي بدأت منذ الفصل الثاني من العام ٢٠٠٥ بزخم خلال الفصل الأول من العام ٢٠٠٦ مُنيئة بمعدّل نمو قوي لذلك العام. ولسوء الحظ، دمرت حرب تموز مع اسرائيل البنى التحتية وشلّت اقتصاد البلد لأكثر من ستة أسابيع ممّا أدّى إلى تدهور النمو ليناهاز معدله الصفر. في العام ٢٠٠٧، استرجع الاقتصاد اللبناني عافيته وعاد ليسلك درب النمو الذي كان قد بدأ يشهده قبل ثلاث سنوات.

يبين الجدول ١ أدناه أنّ الطلب الإجمالي من حيث القيمة الحقيقية تراجع بنسبة ٠.٥% عام ٢٠٠٦ وارتفع بنسبة ١٠.٤% عام ٢٠٠٧، ممّا أدّى إلى حدوث تقلبات حادة بالنسبة للواردات وأخرى أقلّ حدّة بالنسبة للإنتاج. وبالتالي، شهد العام ٢٠٠٦ ارتفاعاً في حجم الإنتاج بنسبة ٠.٦% في حين انخفض حجم الواردات بنسبة ٣.٢%. وعام ٢٠٠٧، سجّل معدل نمو الناتج المحلي القائم ارتفاعاً يقل بنسبة كبيرة عن الارتفاع الذي سجلته الواردات: ٧.٥% مقابل ١٧.٢%.

جدول ١
حساب السلع والخدمات ٢٠٠٧-٢٠٠٥

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.					
بالكمية		بالأسعار					
2007	2006	2007	2006	2007	2006	2005	
<i>الاستعمالات</i>							
6.6	-2.1	5.0	3.2	31 404	28 045	27 763	الاستهلاك الخاص
4.5	2.6	0.6	0.4	5 375	5 115	4 968	الاستهلاك العام
27.3	4.0	8.7	3.4	9 449	6 824	6 347	تكوين الرأسمال في القطاع الخاص
7.0	0.1	4.1	4.1	1 012	908	872	تكوين الرأسمال الثابت في القطاع العام
9.8	-0.5	5.2	2.9	47 239	40 893	39 950	المجموع: الإنفاق الوطني
13.8	-0.9	4.0	2.9	8 507	7 189	7 047	التصدير
10.4	-0.5	5.0	2.9	55 746	48 082	46 996	الاستعمالات = الموارد
<i>الموارد</i>							
7.5	0.6	3.8	2.١	37 758	33 826	32 955	الناتج المحلي القائم
17.2	-3.2	7.6	4.٨	17 988	14 256	14 042	الاستيراد

تراجع استهلاك الأسر بنسبة ملحوظة عام ٢٠٠٦ بلغت (-٢.١%)، في حين أنّ الاستهلاك العام وكذلك الاستثمارات الخاصة تابعت تقدّمها بوتيرة معتدلة ممّا ساهم في الحدّ من تدني الطلب. وعام

٢٠٠٧، نجم نمو الطلب التي بلغت نسبته ١٠.٤% عن استهلاك الأسر بـ ٣.٨ نقط نسبية وعن الاستثمارات الخاصة بـ ٣.٩ نقط وعن النفقات العامة بـ ٠.٦ نقط، أي أنّ الطلب الداخلي أدى إلى تحقيق ٨.٣ نقط نسبية من هذا النمو في حين ساهم الطلب الخارجي بـ ٢.١ نقط.

أما التضخم قياساً بتغيّر مستويات أسعار الاستهلاك فقد سجّل بداية زيادة: +٢.١% عام ٢٠٠٥ ، +٣.٢% عام ٢٠٠٦ و+٥% عام ٢٠٠٧. وبقي هذا التضخم معتدلاً بالنسبة إلى نمو مستويات أسعار الاستيراد قياساً بمؤشر قيم الوحدات الذي تطوّر بنسبة ٤.٨% عام ٢٠٠٦ و٧.٦% عام ٢٠٠٧، في حين شهدت أسعار عوامل الإنتاج الداخلي نسب ارتفاع أكثر اعتدالاً: +٢.١% عام ٢٠٠٦ و+٣.٨% عام ٢٠٠٧.

يرد تطوّر مجاميع حساب السلع والخدمات للعامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ بالتفصيل في الفصول الخمسة التالية:

١. الإنتاج الداخلي
٢. الاستيراد
٣. الاستهلاك
٤. التكوين القائم لرأس المال الثابت والتغيّر في المخزون
٥. التصدير

الفصل الأول الإنتاج

يقيس إجمالي الناتج المحلي القائم مستوى نشاط إنتاج مختلف العملاء الاقتصاديين. وهو يساوي مجموع القيم المضافة للمؤسسات (شركات ومؤسسات فردية ومؤسسات عامة)، التي تنتج سلعاً وخدمات تسويقية، تقدر بأسعار السوق من جهة وبقيمة إنتاج إدارات الخدمات غير التسويقية التي تقدر بكلفة عوامل الإنتاج من جهة أخرى.

يبين الجدول ٢ أدناه توزيع إجمالي الناتج المحلي القائم حسب القطاعات وتطوره خلال العام 2006 و2007 مقارنة مع العام السابق.

جدول ٢
القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية ٢٠٠٥-٢٠٠٧

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.					القطاع
بالكمية		بالأسعار		2007	2006	2005	
2007	2006	2007	2006	2007	2006	2005	
-4.6	-0.7	18.9	20.3	2 348	2 069	1 731	الزراعة وتربية الحيوانات
...	-507	-390	-258	الطاقة والمياه
7.2	-6.7	1.5	0.3	3 579	3 289	3 516	الصناعة
16.8	4.2	18.6	5.9	4 052	2 927	2 654	البناء
6.3	-1.3	1.9	-0.3	3 118	2 877	2 926	النقل والمواصلات
5.6	6.1	2.0	-0.1	13 029	12 092	11 415	الخدمات التسويقية
11.6	-4.9	1.4	4.5	8 587	7 585	7 633	التجارة
5.2	1.2	0.0	0.0	3 553	3 377	3 338	الإدارة العامة
7.5	0.6	3.8	2.1	37 758	33 826	32 955	المجموع : الناتج المحلي القائم

لا ترتبط زيادة القيمة المضافة أو تراجعها في قطاع معين بتطور نشاط القطاع الفعلي فحسب بل بتغير أسعار الإنتاج وأسعار المدخلات أيضاً.

تبيّن الأقسام التالية بالتفصيل كيفية تكوين القيمة المضافة في مختلف القطاعات.

القسم الأول. الزراعة وتربية الحيوانات

تحتسب القيمة المضافة في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات من خلال طرح القيمة المقدرة للاستهلاك الوسيط من الإنتاج بأسعار باب المزرعة كما يبيّن (جدول ٣) أدناه.

جدول 3
الإنتاج الزراعي ٢٠٠٥-٢٠٠٧

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.	
بالكمية		بالأسعار	

2007	2006	2007	2006	2007	2006	2005	فرع الإنتاج
-14.3	8.7	4.2	15.3	104	117	93	النيجيليات
-12.7	12.0	17.0	20.5	1 108	1 085	804	الفواكه
2.2	-9.5	7.3	9.9	113	103	103	الزراعات الصناعية
1.1	-9.0	17.5	22.9	830	698	625	الخضار وغيرها من المزروعات
-7.2	2.4	16.0	20.4	2 155	2 003	1 625	مجموع الإنتاج النباتي
9.1	-10.1	13.3	6.2	358	289	303	الحيوانات الحية
13.3	-17.4	36.1	16.4	327	212	221	المنتجات الحيوانية
22.8	-24.1	7.0	5.9	60	46	57	منتجات الصيد
11.9	-14.3	21.7	9.9	745	547	581	منتجات تربية الحيوانات والصيد
-3.1	-2.0	17.4	18.0	2 900	2 550	2 206	المجموع العام
3.0	-7.0	11.5	8.8	552	480	475	- الاستهلاك الوسيط
-4.6	-0.7	18.9	20.3	2 348	2 069	1 731	= القيمة المضافة غير الصافية

في المجلد، سجّلت القيمة المضافة في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات ارتفاعاً ملحوظاً في العامين 2006 و2007. ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى حدوث ارتفاع في سعر باب المزرعة يفوق ارتفاع أسعار السلع الوسيطة المستخدمة. وفي الواقع، اتّجه حجم الإنتاج إلى الانخفاض مؤدياً إلى انخفاض القيمة المضافة بالأسعار الثابتة.

تطوّر الإنتاج الزراعي

إنّ الإنتاج النباتي الذي سجّل ارتفاعاً طفيفاً من حيث الحجم عام ٢٠٠٦ شهد تراجعاً كبيراً عام 2007. ويعود هذا التقلّب بشكل أساسي إلى تقلّب إنتاج الفاكهة الذي يشكّل أكثر من نصف قيمة الإنتاج الزراعي.

وإنّ التقلّب الحاد في كميات الفاكهة، ارتفاعاً وانخفاضاً، يُعزى إلى سبب وحيد هو التبدّل الحاصل في إنتاج الزيتون من عام إلى آخر. فوفقاً لتقديرات وزارة الزراعة بلغ إنتاج الزيتون 76 500 طنناً عام ٢٠٠٥، و177 300 طنناً عام 2006، و76 200 طنناً عام ٢٠٠٧. أما حجم إنتاج مجموع الفاكهة الأخرى فلم ينخفض إلا بنسبة ٠.٥% عام ٢٠٠٦ وبنسبة ٣% عام ٢٠٠٧.

وازدادت أسعار إنتاج الفاكهة بشكل ملحوظ في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. فعلى سبيل المثال، ارتفع سعر الزيتون الوسيط على باب المزرعة من ١٤٨٠ ليرة لبنانية/كغ إلى ١ ٦٠٠ ليرة لبنانية عام ٢٠٠٦ ثم ارتفع إلى ١ ٩٠٠ ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧؛ كذلك ارتفع سعر التفاح من ٧٠٠ إلى ٩٠٠ ليرة لبنانية وعاد ليرتفع إلى ١ ٠٠٠ ليرة لبنانية/كغ.

أما الخضار التي تحتل قيمة انتاجها المرتبة الثانية من حيث الأهمية في قطاع الزراعة، فقد شهدت أسعارها على باب المزرعة ارتفاعاً يوازي الإرتفاع في أسعار الفواكه. لكن الكميات المنتجة سجّلت تراجعاً في العام ٢٠٠٦ (-٩%) ثم ارتفعت بشكل طفيف عام ٢٠٠٧ (+١.١%). ونلاحظ بشكل خاص هبوط إنتاج البطاطا من ٥١١ ألف طنّ عام ٢٠٠٥ إلى ٤٩٨ ألف طنّ عام ٢٠٠٦ وعادت وارتفعت إلى ٥١٥ ألف طنّ عام ٢٠٠٧.

تتألف الزراعات الصناعية من الشمندر السكري الذي انخفض إنتاجه من ٧٩.٢ ألف طن عام ٢٠٠٥ إلى ٣٠.٩ ألف طن عام ٢٠٠٧، ومن التبغ الذي تغير إنتاجه بحوالي ٩ آلاف طن بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧.

في العام ٢٠٠٦، تابع إنتاج الحبوب نموه غير أنه تراجع في العام ٢٠٠٧ ولا سيما إنتاج القمح الذي يشكل ٦٠% من قيمة هذه الفئة من المنتجات الزراعية والذي ارتفع من ١٣٧ ألف طن عام ٢٠٠٤ إلى ١٤٤ ألف طن عام ٢٠٠٥، ثم إلى ١٥٣ ألف طن عام ٢٠٠٦ ليتراجع إلى ١١٦ ألف طن عام ٢٠٠٧.

والجدير ذكره أن إنتاج قطاع تربية الحيوانات والصيد قد تأثر بحرب تموز ٢٠٠٦ ولكنه شهد تحسناً كبيراً عام ٢٠٠٧.

وينجم ارتفاع كميات إنتاج الحيوانات الحية عام ٢٠٠٧ عن زيادة إنتاج الأغنام والماعز (من ٧٠٠ ٨ إلى ١٤ ٨٠٠ طن من اللحوم الحمراء) والدجاج (من ١٤٠ ٤٠٠ إلى ١٤٣ ٦٠٠ طناً)، فيما شهد إنتاج الماشية ركوداً (حوالي ١٥ ٠٠٠ طناً).

تتألف المنتجات الحيوانية من الحليب الطازج والبيض والعسل. وفقاً لتقديرات وزارة الزراعة، انخفض إنتاج الحليب الطازج من ٢٥١ ٩٠٠ طنًا عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٥ ٩٠٠ طنًا عام ٢٠٠٦ وارتفع إلى ٢٣١ ٥٠٠ طن عام ٢٠٠٧، أما إنتاج البيض فانتقل بالتتالي من ٧٥٨ مليون وحدة إلى ٦٧٠ ثم إلى ٧٦٢ مليون وحدة، وأخيراً انخفض إنتاج العسل من ١ ٠٩٥ طنًا إلى ٨١٠ ثم إلى ٧٦٢ طنًا خلال السنوات نفسها.

الاستهلاك الوسيط في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات

على عكس الانتاج الزراعي الذي يخضع لإحصاءات منتظمة تقوم بها وزارة الزراعة، لا تقام استقصاءات مباشرة مع المزارعين وأصحاب المزارع حول الاستهلاك الوسيط في هذا القطاع. وقد تمّ تقدير هذا الاستهلاك بصورة غير مباشرة من خلال مراجعة نسب انتاج المنتجات المعدّة للزراعة وتربية الحيوانات واستيرادها: بذور وأغراس ومياه ريّ وأسمدة ومبيدات وعلف للمواشي، إلى آخره. وعلى كلّ حال، يتمّ استيراد القسم الأكبر من هذه المنتجات الأمر الذي يتيح احتساب الكميات المستعملة منها وتطوّر سعر مبيعها إلى المزارعين على وجه التقريب.

عام ٢٠٠٦، انخفض حجم المدخلات الزراعية إلى مستوى أدنى من مستوى المخرجات، فيما ارتفع حجم هذه المدخلات عام ٢٠٠٧ رغم انخفاض الكميات المنتجة. ويُعزى هذا الأمر إلى النهج المعاكس الذي تبعه تطوّر أكبر فرعين في قطاع الزراعة، أي قطاع الإنتاج النباتي وقطاع الإنتاج الحيواني.

كما ونجم ارتفاع سعر هذه المنتجات المستهلكة في الزراعة (+٨.٨% عام ٢٠٠٦ و+١١.٥% عام ٢٠٠٧) عن ارتفاع كلفة استيراد الحبوب والعلف من جهة (+٧.٦% و+٣٧%) والأسمدة والمبيدات من جهة أخرى (+٤.٧% و+١٣.٦%).

القسم الثاني. قطاع الطاقة والمياه

بموازاة المؤسسات العامة التي تتولى إنتاج المياه والكهرباء وتوزيعها، ثمة مؤسسات صغيرة خاصة تعمل على إنتاج الكهرباء على مستوى الأحياء بسبب الانقطاع المتكرر في التيار الكهربائي الموزع على الشبكة العامة، كما ثمة مؤسسات توزع المياه للمنازل بواسطة شاحنات صهاريج.

يستعرض (الجدول ٤) التالي تطوّر حساب إنتاج هذا القطاع بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧.

جدول 4
إنتاج قطاع الطاقة والمياه 2007-2005

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.					فرع الإنتاج
بالكمية		بالأسعار		2007	2006	2005	
2007	2006	2007	2006	2007	2006	2005	
...	11	11	10	الوقود الصلب
3.0	-3.3	3.9	0.3	1 191	1 114	1 149	كهرباء
0.9	0.0	0.0	0.0	174	173	173	ماء
2.7	-2.8	3.3	0.3	1 377	1 298	1 332	المجموع
2.9	-3.0	9.4	19.5	1 885	1 688	1 590	- الاستهلاك الوسيط
...	-507	-390	-258	= القيمة المضافة غير الصافية

تطوّر الإنتاج

يقدّر تطوّر إنتاج الكهرباء من حيث الحجم استناداً إلى الاحصاءات المتعلقة بتوزيع التيار الكهربائي على الشبكة والتي أظهرت انخفاضاً نسبته ٣.٣% بين العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ (من ١٠ ٥٨١ إلى ١٠ ٢١٤ مليون كيلوواط/ساعة) وارتفاعاً بنسبة ٣% عام ٢٠٠٧ (إلى ١٠ ٥٤٨ مليون كيلوواط/ساعة).

وفي ظلّ عدم توافر بيانات تتعلّق بتوزيع المياه، افترضنا أنّ استهلاك هذه السلعة زاد بالتناسب مع معدّل نمو السكان.

أما الأسعار فاستقرت من حيث المبدأ لأنّ التعرّف لم تتغيّر ما بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧. ولكن بما أنّ تعرفة الكهرباء هي تعرفة تصاعديّة، فإنّ السعر الوسيط للكيلوواط/ساعة يرتبط بتوزيع الاستهلاك بين الأسر. واستناداً إلى البيانات الواردة من مؤسسة كهرباء لبنان فإنّ السعر الوسيط للكيلوواط/ساعة الوارد على الفواتير ارتفع من ١٤٠.٨ ليرة لبنانية عام ٢٠٠٥ إلى ١٤١.٢ ليرة لبنانية عام ٢٠٠٦ ثمّ إلى ١٤٦.٧ ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧.

تطوّر الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة في قطاع الطاقة

يتألّف الاستهلاك الوسيط في قطاع الطاقة بجزء كبير من المنتجات النفطية التي كانت تشهد ارتفاعاً في أسعارها. ومع استقرار أسعار بيع الإنتاج، سجّلت القيمة المضافة في هذا القطاع هبوطاً حاداً

ابتداءً من العام ٢٠٠٥ ، نظراً إلى أنّ هذه القيمة لا تشكّل سوى جزءاً بسيطاً من قيمة الإنتاج في هذا القطاع.

القسم الثالث. الصناعة

يبين الجدول ٥ تطوّر انتاج مختلف فروع الصناعة إلى جانب تطوّر الاستهلاك الوسيط.

جدول 5
الانتاج الصناعي ٢٠٠٥-٢٠٠٧

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			فرع الإنتاج
بالكمية	بالأسعار	2007	2006	2005	
2007	2006	2007	2006	2005	الإنتاج
2.7	-2.8	3.4	5.3	3 400	منتجات الصناعات الزراعية الغذائية
-2.3	-1.5	10.6	-5.5	754	صناعة المنسوجات
11.1	-8.1	11.1	3.1	1 427	المعادن اللافلزية
17.8	-7.9	5.4	-1.6	1 855	المنتجات المعدنية، الآلات والمعدات
16.7	-11.1	-5.9	12.1	1 271	الخشب، المطاط والمنتجات الكيماوية
1.3	-3.0	12.8	3.4	572	المفروشات
13.0	2.7	5.1	-6.2	1 065	الفروع الأخرى
6.8	-5.7	6.3	3.4	10 343	المجموع
6.6	-5.1	9.1	5.2	6 764	- الاستهلاك الوسيط
7.2	-6.7	1.5	0.3	3 579	= القيمة المضافة غير الصافية

بين الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧، كان النمو الحقيقي لمجموع الانتاج الصناعي شبه معدوم. فالتراجع الذي شهده العام ٢٠٠٦ (-٥.٧%) تمّ التعويض عنه في العام ٢٠٠٧ (+٦.٨%). وفي العام ٢٠٠٧، ارتفع حجم مدخلات الصناعة بنسبة تقلّ عن ارتفاع حجم الانتاج ممّا أدى إلى نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة بنسبة لا تزيد بكثير (+٧.٢%). غير أنّ أسعار المدخلات، ارتفعت أكثر من أسعار الانتاج ممّا أدى إلى استقرار أسعار عوامل الانتاج أو ارتفاعها بنسبة ضئيلة (+٠.٣% عام ٢٠٠٦ و ١.٥% عام ٢٠٠٧).

تطوّر الانتاج الصناعي

لم يؤثر تباطؤ النشاط الاقتصادي عام ٢٠٠٦ بجميع فروع الصناعة بالدرجة ذاتها كما لم تشهد هذه الفروع درجة نمو متشابهة عام ٢٠٠٧. ففي حين شهد انتاج الصناعات الزراعية الغذائية تقدماً بسيطاً (+٢.٧%)، استمرّت صناعة النسيج والجلود والألبسة في التراجع فيما سجّلت الفروع الصناعية الأخرى ارتفاعاً مهماً إلى حدّ ما. أما الصناعات المتعلقة بقطاع البناء بشكل خاص فشهدت ارتفاعاً ملحوظاً في حجم انتاجها.

تطور الاستهلاك الوسيط في الصناعة

أُتسم العامان ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بارتفاع أسعار المواد الأولية الأساسية المستخدمة في الصناعة. ففي ما يتعلق بالصناعات الغذائية سُجّل ارتفاعاً في أسعار القمح (+١٧.٨% عام ٢٠٠٦، +٥٠.٨% عام ٢٠٠٧)، والحليب (+٢١.٢% و +٢٣.٤%)، والزيتون (+٩.٢% و +١٤.٨%)، والحيوانات المخصّصة للذبح (+٢.٨% و +١٣.٣%). انتقالاتاً إلى صناعات أخرى، نلحظ ارتفاعاً ملموساً في المنتجات الوسيطة التالية: الألومنيوم (+٣٣% عام ٢٠٠٦ و +٦.٧% عام ٢٠٠٧)، والحديد (+١٧.٥% عام ٢٠٠٧)، والخشب (+٣.٩% في المعدل عام ٢٠٠٦ و +١٢.٢% عام ٢٠٠٧)، والمواد الكيميائية الأساسية (+٣.٢% و +٨.٧%). وقد ارتفع سعر النفط المستخدم في مجمل هذه الصناعات بنسبة ١٦.١% في العام ٢٠٠٦ و ١٢.٥% في العام ٢٠٠٧.

القسم الرابع. البناء

كما هو الحال بالنسبة إلى الانتاج الصناعي، يستنتج النمو الفعلي للبناء استناداً إلى الاحصاءات المتعلقة بالمواد الأولية المستعملة في هذا القطاع: التسليم المحلي للأسمنت من قبل مصانع الأسمنت المحلية والمواد المستوردة المستعملة في البناء والأشغال العامة. يبيّن الجدول ٦ التغيير في انتاج قطاع البناء من حيث القيمة ومن حيث الحجم إلى جانب تغير قيمة المواد المستهلكة في البناء وحجمها.

بعد تعليق نشاط قطاع البناء نتيجة العدوان الإسرائيلي في تموز ٢٠٠٦، استعاد القطاع نشاطه الاعتيادي خلال الفصل الأخير من السنة مسجلاً معدّل نمو حقيقي بنسبة ٣%. وفي العام ٢٠٠٧ سرّعت ضرورة القيام بأعمال البناء والترميم من وتيرة النمو بمعدّل بلغ ١٦.٧%.

جدول ٦

إنتاج قطاع البناء والأشغال العامة ٢٠٠٥-٢٠٠٧

التغير السنوي بالنسبة المئوية	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية		فرع الإنتاج
	بالأسعار	بالكمية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٧	الإنتاج
	٣.٠	١٦.٧	٥.٦	١٣.١	الإنتاج
	١.٧	١٦.٧	٥.٣	٦.٧	- الاستهلاك الوسيط
	٤.٢	١٦.٨	٥.٩	١٨.٦	= القيمة المضافة غير الصافية

وبما أنّ تقلّب سعر البناء لم تتمّ مراقبته مباشرةً، فقد قدر هذا التغيير استناداً إلى المتوسط المرجح لتطور أجور العمال وأسعار المواد الأولية. وارتفعت كلفة اليد العاملة بنسبة ٤.٥% عام ٢٠٠٦ وبنسبة ١٥.٤% عام ٢٠٠٧. وسجّلت أسعار الإسمنت ارتفاعاً بنسبة ٨% و ٧.٩% وارتفعت

أسعار المواد الأولية المستوردة المستعملة للبناء بنسبة ٨.١% و ٨.٧%. كذلك، قدّر نمو أسعار الإنتاج بما يوازي +٥.٦% عام ٢٠٠٦ و +١٣.١% عام ٢٠٠٧. فجاء نمو أسعار إجمالي الإستهلاك الوسيط منخفضاً عن نمو المواد الأولية بسبب استقرار أسعار الخدمات والمنتجات الأخرى التي تدرج ضمن المدخلات.

القسم الخامس. النقل والمواصلات

رزح قطاع النقل والمواصلات تحت وطأة تعليق النشاط الاقتصادي خلال صيف ٢٠٠٦ فسجّل حجم انتاجه هبوطاً بنسبة ٤.٢%. أما في العام ٢٠٠٧، فكان قطاع النقل الجوي الأبرز في استعادة النشاط: ارتفع معدل بيع تذاكر النقل على الأراضي اللبنانية، استناداً إلى احصاءات الاتحاد الدولي للنقل الجوي، من ٣٦.١% من حيث القيمة في حين ارتفع عدد المسافرين القادمين إلى مطار بيروت من ١٦٠١ ألفاً عام ٢٠٠٥ إلى ١٣٦٦ ألفاً عام ٢٠٠٦ ليرتفع أخيراً إلى ١٦٤٩ ألفاً عام ٢٠٠٧، بارتفاع نسبته ٢٠.٧%.

يظهر الجدول ٧ أهمية قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية التي استقرت أسعارها وسجّل انتاجها ارتفاعاً بنسبة ٣.٧% عام ٢٠٠٧.

جدول 7

إنتاج خدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٧-٢٠٠٥

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.					نوع الخدمة
بالكمية	بالأسعار	2007	2006	2007	2006	2005	
0.8	-3.8	11.4	2.9	855	761	769	النقل البري
20.6	-1.1	12.8	1.7	599	440	438	النقل الجوي وغيره
3.7	-4.7	0.0	2.1	3 898	3 760	3 863	البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
4.7	-4.2	3.0	2.2	5 352	4 961	5 069	المجموع
2.5	-8.2	4.6	5.9	2 234	2 083	2 143	- الاستهلاك الوسيط
6.4	-1.3	1.9	-0.3	3 118	2 877	2 926	= القيمة المضافة غير الصافية

وفي ما يتعلّق بالنقل البري، تجدر الإشارة إلى أنّ تقديرات هذا الفرع ناقصة لأنها لا تشمل نقل البضائع بسبب عدم توافر المعلومات اللازمة. ولم يرتفع استخدام الأفراد لوسائل النقل العام في ٢٠٠٧ (+٠.٨%) بسبب ارتفاع الأسعار من جهة (+١١.٤%) وبسبب الارتفاع الخفيف في عدد السياح الوافدين من جهة أخرى.

القسم السادس. الخدمات التسويقية

يتبيّن من حساب انتاج قطاع الخدمات التسويقية غير خدمات النقل والمواصلات والتجارة الوارد في الجدول ٨ أدناه، أنّ هذا القطاع شهد تطوّراً منتظماً في العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ على السواء.

تطوّر إنتاج الخدمات التسويقية

إنّ قطاع الخدمات التسويقية غير متجانس وهو يضم مجموعات من النشاطات التي شهدت نسب نمو وتطور مختلفة. فقد ألفت حرب تموز ٢٠٠٦ بحملها على قطاع السياحة، في حين شهدت قطاعات أخرى كقطاعي الصحة والمال تقدماً ملحوظاً.

(أ) الخدمات الموجهة للمؤسسات

وتشمل الخدمات التقنية والقانونية والمحاسبية والمعلوماتية وتأجير المعدات والسمسرة وغيرها. لم يتم احتساب إنتاج هذه الخدمات استناداً إلى استقصاءات مباشرة لدى المؤسسات التجارية والصناعية. ويساوي هذا الإنتاج مجموع الصادرات ومجموع الاستهلاك الوسيط لمختلف القطاعات التي تلجأ إلى هذه الخدمات وبخاصة الإدارة العامة. من هنا، فالأخطاء التي قد تطرأ عند تقدير الاستهلاك الوسيط لا تؤثر في تقدير إجمالي الناتج المحلي القائم إنما في توزيعه ما بين قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى. غير أنّ أي خطأ في تقدير تصدير الخدمات من شأنه أن يؤثر في إجمالي الناتج المحلي القائم^١ واستناداً إلى استقصاء أجري حديثاً، شكّلت الصادرات من هذه الخدمات العامل الرئيسي الكامن وراء تطورها.

ما من دراسات أجريت لتقدير أسعار هذه الخدمات وبالتالي لم يتم تغييرها.

جدول 8

إنتاج قطاع الخدمات التسويقية ٢٠٠٥-٢٠٠٧

نوع الخدمة	القيمة بالمليار ل.ل.			التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	2007	2006	2005	بالأسعار	بالكمية
الخدمات للمؤسسات	1 476	1 356	1 333	0.0	0.0
الصيانة والتصليح	282	225	216	19.1	4.1
السكن	2 434	2 410	2 389	0.0	0.0
الفنادق والمطاعم	1 223	1 167	1 236	4.2	-2.0
الخدمات الشخصية المختلفة	971	861	814	11.7	5.7
خدمات الصحة	2 376	1 998	1 806	3.3	-0.8
خدمات التعليم	3 509	3 323	3 201	2.7	1.1
الخدمات المالية	3 439	3 182	2 708	0.0	0.0

^١ تمّت مراجعة حسابات هذا القطاع للعام ٢٠٠٣ على ضوء نتائج الاستقصاءات التي أجريت لدى المؤسسات التجارية والصناعية الكبيرة. وقد تبين من هذه الاحصاءات أنه أنقص في تقدير صادرات الخدمات المحسّبة في حسابات السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢.

5.7	5.6	2.4	0.4	15 711	14 522	13 705	المجموع
5.5	3.1	4.2	2.9	2 682	2 430	2 290	- الاستهلاك الوسيط
5.6	6.1	2.0	-0.1	13 029	12 092	11 415	= القيمة المضافة غير الصافية

ب) خدمات الصيانة والتصليح

تشمل هذه الخدمات خدمات الصيانة والتصليح التي تستهلكها الأسر والإدارات العامة فقط، وقد أجريت الإحصاءات لدى هاتين الفئتين دون سواهما. أما خدمات الصيانة التي تستهلكها المؤسسات التجارية والصناعية فقد أهملت ولم يتم تقديرها، وبالتالي فإن توزيع إجمالي الناتج المحلي القائم بين قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى يعدّ متحيّزاً.

وقد ساهم استقصاء ميزانية الأسر لعام ١٩٩٧ في معرفة نسبة استهلاك الأسر لخدمات الصيانة والتصليح التي تعدّ المكوّن الرئيسي للإنتاج في هذا القطاع. أمّا تقديرات السنوات الأخرى فقد أجريت من خلال مؤشرات معيّنة: استيراد قطع الغيار في ما يتعلق بتصليح السيارات والأجهزة الكهربائية المنزلية، وزيادة عدد المساكن (للأسر) في ما يتعلّق بصيانة المباني. وتدلّ هذه المؤشرات على أنّ استهلاك مثل هذه الخدمات وبالتالي إنتاجها قد سجّل ارتفاعاً هاماً في العام ٢٠٠٧ (٥.٤%) بعد الانخفاض الطفيف الذي حصل في العام ٢٠٠٦ (-٠.١%). وتشير بيانات غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت إلى أن أسعار هذه الخدمات سجّلت ارتفاعاً بلغت نسبته ٤.١% عام ٢٠٠٦ و ١٩.١% عام ٢٠٠٧.

ت) خدمات السكن

يشتمل إنتاج خدمات السكن على الأجرور التي تدفعها الإدارات العامة وعلى القيمة التأجيرية للمساكن التي تسكنها الأسر. أما الأجرور التي تدفعها المؤسسات فلا يتم التعرف إليها وهي بالتالي تنتمي إلى القيمة المضافة لقطاعات السوق المختلفة. في غياب أي إحصاءات حول تطور قطاع السكن، فقدّر ارتفاع عدد المساكن التي تقطنها الأسر نسبةً لارتفاع صافي نسبة الزواج المسجّلة سنويّاً من دون الأجرور القديمة. وتشكّل هذه النسبة ١% من المساكن التي سكنتها الأسر في العام السابق كما في العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وتجدر الإشارة إلى أنّ القيمة التأجيرية المتوسطة للشقق بقيت مستقرّة.

ث) خدمات الفنادق والمطاعم

من أجل تسهيل عمليات الإحصاء، يعتبر إنتاج الفنادق والمطاعم مساوياً لإجمالي مبيعاتها مخصوماً منها قيمة المشتريات من الأطعمة والمشروبات التي تقدّم للزبائن. وانطلاقاً من تقديرات العام ١٩٩٧، قدّر إنتاج هذا القطاع للسنوات التي تلت على أساس استخدام المعدّل البسيط لمعدلات الزيادة في عدد السياح والسكان كمؤشر للنمو الحقيقي. على هذا الأساس، قدّر معدل نمو هذا القطاع للعام ٢٠٠٦ بنسبة -٣.٧% نظراً إلى تراجع الحركة السياحية: تراجع عدد السياح الأجانب الوافدين بنسبة ٧.٤% في العام ٢٠٠٦ مقارنة بالعام ٢٠٠٥ (من ١ ٣٢٣ ألف وافتد عام ٢٠٠٥ إلى ١ ٢٢٦ ألفا عام ٢٠٠٦). أما في العام ٢٠٠٧، فقد بلغ عدد الوافدين الأجانب ١ ٢٢٩ ألفا ليفوق عددهم في العام ٢٠٠٦ بقدر بسيط.

استنتج التغير في أسعار خدمات المطاعم من بيانات غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت. أما التغير في أسعار الخدمات الفندقية فقد تم احتسابه على أنه يساوي التغير في أسعار خدمات المطاعم.

ج) الخدمات الخاصة المتنوعة

تشمل هذه الخدمات خدمات الترفيه والعناية الخاصة والتنظيف المنزلي. وقد تمكنا من الاطلاع عليها بفضل استقصاء ميزانية الأسر لعام ١٩٩٧. أما تقديرات السنوات التالية فقد أجريت استنساخاً من خلال تطبيق معدّل نمو حقيقي على بيانات العام ١٩٩٧، بنسبة ١.٤% سنوياً للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢ وبنسبة ١.٢% للعامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و١% لسنة ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ و٠% للعام ٢٠٠٦. وقد احتسب معدّل التغير في الأسعار على ضوء بيانات أسعار غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت.

ح) خدمات الصحة

أجريت دراسات عديدة بشأن خدمات الصحة ما بين ١٩٩٧ و١٩٩٩: الاستقصاء بالعينة حول الأوضاع المعيشية للأسر (إدارة الإحصاء المركزي ١٩٩٧)، وحسابات الصحة (منظمة الصحة العالمية ١٩٩٨)، الاستقصاء حول استعمال الخدمات الصحية (إدارة الإحصاء المركزي ومنظمة الصحة العالمية ١٩٩٩). وقد طبقت تقديرات العام ١٩٩٧ المستندة إلى هذه الدراسات على السنوات التي تلت واستعمل استيراد الأدوية كمؤشر لإنتاج الخدمات الصحية. وتؤخذ نفقات الضمان الاجتماعي في الحسبان إن اقتضت الحاجة.

واستناداً إلى هذه التقديرات، في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ شهد قطاع الصحة (القطاع التسويقي باستثناء خدمات الصحة العامة) نمواً ملحوظاً (+١٥.٤% و+٧.٧%). وارتفعت صادرات الأدوية من ٦٤٧ مليون ليرة لبنانية عام ٢٠٠٥ إلى ٧٧١ مليون ليرة لبنانية عام ٢٠٠٦ و٩١٧ مليون عام ٢٠٠٧. وقد خصّص الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ٤٥١ مليار ليرة لبنانية للإعانات المرضية عام ٢٠٠٦ و٥٤٠ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧ مقابل ٤٣٩ ملياراً عام ٢٠٠٥.

تم احتساب التغير في الأسعار (-٠.٨% عام ٢٠٠٦ و+٣.٣% عام ٢٠٠٧) استناداً إلى بيانات إدارة الإحصاء المركزي وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت.

خ) خدمات التعليم

لا يشمل إنتاج خدمات التعليم إلا الأقساط المدرسية والجامعية وقيمة الخدمات الملحقة التي تحصل عليها المدارس والجامعات الخاصة. أما خدمات المدارس الرسمية والجامعة اللبنانية فتحسب مع الخدمات غير التسويقية لقطاع الإدارة العامة (أنظر القسم الثاني من الفصل الثالث). وقد تم تطبيق تقديرات العام ١٩٩٧ على السنوات التي تلت استناداً إلى زيادة عدد التلاميذ والطلاب الذين تم تسجيلهم في مؤسسات التعليم الخاص وأسعار الأقساط التي استقصت عنها إدارة الإحصاء المركزي.

تظهر نتائج هذه التقديرات أن قطاع التعليم سجّل معدل نمو فعلي بلغت نسبته ٢.٨% عام ٢٠٠٧ مقابل ٢.٧% عام ٢٠٠٦ ، ٢.٩% عام ٢٠٠٥ وأخيراً ٦.٥% عام ٢٠٠٤. ويتبيّن من بيانات إدارة الإحصاء المركزي أنّ أسعار الأقساط المدرسية والجامعية سجلت ارتفاعاً طفيفاً (+١.١% عام ٢٠٠٦ و+٢.٧% عام ٢٠٠٧).

د) الخدمات المالية

تشمل الخدمات المالية الخدمات المصرفية وخدمات التأمين.

تحدّد قيمة إنتاج الخدمات المصرفية قياساً على الفوائد والعمولات التي تُدفع للمصارف تخصم منها الفوائد التي تدفع للمودعين. وقد أخذت المعطيات التي استخدمت في احتساب إنتاج هذه الخدمات من حسابات "الخسائر والأرباح" التي ترفع إلى مصرف لبنان.

من الصعب تحديد سعر للخدمات المصرفية، لذلك تمّ الافتراض أنّ أسعار الخدمات المصرفية مستقرة خلال الفترة الخاضعة للدراسة، ريثما تجرى دراسات تمكّن من وضع أسلوب لتحديد مثل هذا السعر. نتيجةً لذلك، قد يحتسب جزء من النمو في هذا القطاع ضمن نسبة التضخّم.

ارتفعت قيمة الإنتاج المصرفي (المصارف التجارية ومصارف الاستثمار) من ٢ ٣٤٤ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٥ إلى ٢ ٧٨٧ مليار عام ٢٠٠٦ ثم إلى ٢ ٩٩٠ مليار عام ٢٠٠٧.

وكذلك يحدّد إنتاج خدمات التأمين على أنه يساوي الفرق بين الأقساط التي يتم قبضها والتعويضات التي يتم دفعها تخصم منها عائدات استثمار الاحتياطات الفنية. وعلى غرار الخدمات المصرفية، لا يمكن تحديد سعر خدمات التأمين. وقد ارتفعت قيمتها من ٣٦٥ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٥ إلى ٣٩٦ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٦ لتبلغ ٤٤٩ ملياراً عام ٢٠٠٧.

القسم السابع. التجارة

تطوّر إنتاج الخدمات التجارية

تقاس قيمة إنتاج الخدمات التجارية بالهوامش التجارية بالمعنى الواسع (الفرق بين أسعار المبيع وأسعار الشراء) والعمولات التي يقبضها الوسطاء بين مستهلكي البضائع ومنتجيتها. وتشمل هذه الهوامش رسوم الاستهلاك التي يدفعها التجار وهوامش التجار بالحصص. يبيّن الجدول ٩ أدناه العناصر التي تدخل في احتساب إنتاج قطاع التجارة.

وحدها الضرائب التي تستوفى عند دخول البضائع إلى الأراضي اللبنانية أحصيت، وهي تشمل الرسوم الجمركية ورسوم الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة المفروضة على المنتجات المستوردة منذ العام ٢٠٠٢.

وتساوي هوامش التجارة الداخلية الفرق بين قيمة استعمالات السلع والخدمات وبين قيمة السلع المستوردة وقيمة الإنتاج المحلي يخصم منها مجموع الرسوم المدفوعة من قبل المستوردين. وإذا ما احتسبت على هذا الشكل، تشمل الهوامش الضرائب الداخلية كالضريبة على القيمة المضافة الداخلية التي لا تسمح الاحصاءات الحالية برصدها لمختلف المنتجات.

إن احتساب الهوامش بأسعار السنة السابقة يقضي باحتساب هوامش سنة معينة من خلال تطبيق نسبة هامش السنة السابقة على حجم السلع المتبادلة. وقد طبقت هذه العملية الحسابية على رسوم التجارة الخارجية وهوامشها بصورة منفصلة. أمّا في ما يتعلق بأسعار خدمات التجارة الخارجية، فلم نتمكن من تقدير طورها بأي شكل من الأشكال وبالتالي أبقيت على حالها.

جدول 9
حساب قطاع التجارة 2005-2007

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.					مكونات الإنتاج
بالكمية		بالأسعار		2007	2006	2005	
2007	2006	2007	2006	2007	2006	2005	الرسوم على السلع المستوردة
19.1	-3.2	-2.2	-4.2	2 856	2 451	2 643	الهوامش التجارية الداخلية
10.9	-3.5	3.7	8.9	6 580	5 724	5 449	خدمات التجارة الخارجية
-3.9	-17.8	0.0	0.0	724	753	917	المجموع = الإنتاج
119	-4.9	1.7	4.2	10 161	8 928	9 008	- الاستهلاك الوسيط
13.5	-4.6	3.2	2.4	1 574	1 344	1 375	= القيمة المضافة غير الصافية
11.6	-4.9	1.4	4.5	8 587	7 585	7 633	

نستنتج من قراءة الجدول 9 المعلومات التالية:

- انخفضت الضرائب المفروضة على السلع المستوردة بنسبة ٧.٢% عام ٢٠٠٦ وارتفعت عام ٢٠٠٧ بنسبة ١٦.٥%. وإذا ما قورنت هذه الرسوم بمعدلات نمو الاستيراد من حيث القيمة بالأسعار الجارية (+٢.٣% عام ٢٠٠٦ و+٢٥.٨% عام ٢٠٠٧)، يتبين أنّ نسبة الرسوم على الاستيراد قد انخفضت من ١٩.٤% في العام ٢٠٠٥ إلى ١٧.٥% في العام ٢٠٠٦ ثم إلى ١٦.٣% في العام ٢٠٠٧. ولو لم تتغير أسعار الاستيراد ومعدلات الضرائب، لبلغت قيمة رسوم الاستيراد ٢ ٥٥٨ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٦، بتراجع بنسبة ٣.٢% فقط بالمقارنة مع العام ٢٠٠٥، وبنسبة مختلفة عن معدل النمو الفعلي للواردات (-٢.٤%). وينجم هذا الفارق عن الاختلاف القائم ما بين نمو استيراد السلع الخاضعة للرسوم والسلع المعفاة من الرسوم. وبصورة معاكسة، تكون الضرائب على الأسعار والمعدلات الثابتة قد أدت في العام ٢٠٠٧ إلى ارتفاع بنسبة ١٩.١% أي بما يفوق معدل نمو الصادرات بالأسعار الثابتة التي ارتفعت بنسبة ١٦.٨%.

وفي المقابل، زادت هوامش التجارة الداخلية في العام ٢٠٠٦ وفي العام ٢٠٠٧ (+٥% و+١٥.٣%). وإذا ما احتسبت الهوامش بأسعار ومعدلات هوامش ثابتة، تكون قد بلغت ٥ ٢٥٨ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٦، أي أنها انخفضت بنسبة ٣.٥% و٦ ٣٤٩ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٧، أي أنها ارتفعت بنسبة ١٠.٩% مقارنةً مع العام ٢٠٠٦. وبالتالي تكون "أسعار" خدمات التجارة قد ارتفعت بنسبة ٨.٩% عام ٢٠٠٦ وبنسبة ٣.٧% عام ٢٠٠٧.

الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة في قطاع التجارة

قَدَّر الاستهلاك الوسيط للعام ١٩٩٧ ثم طَبِّق على السنوات التالية وفق الطرق عينها التي تَتَّبَع للقطاعات الاقتصادية الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أنَّ خدمات نقل البضائع لا تندرج في مدخلات التجارة، الأمر الذي يؤدي إلى المبالغة بعض الشيء في تقدير القيمة المضافة في هذا القطاع ومعادلة الإنقاص في تقدير القيمة المضافة في قطاع النقل.

سجَّلت أسعار السلع المستهلكة في قطاع التجارة زيادة إجمالية بنسبة ٢.٤% عام ٢٠٠٦ مقابل ٣.٢% عام ٢٠٠٧.

القسم الثامن. الخدمات غير التسويقية

يتمّ توفير الخدمات غير التسويقية من قبل الإدارات العامة التي تشمل الإدارة المركزية والإدارات المستقلة والبلديات. وكما يستدل من تسميتها، لا تطرح هذه الخدمات في سوق معيّنة ولا تحدّد لها أسعار بالمعنى المتداول. وبالتالي تقدّر قيمة الخدمات التسويقية بحسب تكاليفها المكوّنة من العناصر الثلاثة التالية: قيمة السلع والخدمات التسويقية المستهلكة، وقيمة اهتلاك رأس المال العام الثابت ورواتب موظفي الدولة.

وحدها حسابات الإدارة المركزية ومجلس الإنماء والإعمار تنشر بصورة منتظمة. وتشمل آخر نشرة حسابات تقديرات العام ٢٠٠٦، أمّا حسابات العام ٢٠٠٧ فهي مؤقتة. كما تناولت التقديرات الإدارات الأخرى، وطبّقت هذه التقديرات على السنوات الأخرى استناداً إلى مؤشرات واردة في حسابات الخزينة العامة.

يبين الجدول ١٠ بالتفصيل العناصر التي تدخل في احتساب إنتاج الإدارات العامة.

جدول ١٠

احتساب قيمة إنتاج الخدمات غير التسويقية ٢٠٠٧-٢٠٠٥

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.					عناصر الكلفة
بالكمية		بالأسعار		2007	2006	2005	
2007	2006	2007	2006	2007	2006	2005	
							شراء سلع وخدمات
							طاقة و مياه
7.6	25.7	8.7	10.2	143	123	88	
8.3	-9.8	8.0	3.7	161	138	148	منتجات مصنّعة
16.8	23.0	0.1	2.1	34	29	23	نقل ومواصلات
3.5	30.3	0.0	0.0	935	903	693	خدمات مالية
-0.7	-19.8	1.3	0.2	548	545	678	خدمات تسويقية أخرى
3.1	5.5	1.7	1.0	1 822	1 738	1 630	المجموع: الاستهلاك الوسيط
5.2	1.2	0.0	0.0	3 553	3 377	3 338	القيمة المضافة غير الصافية
-0.1	-1.1	0.0	0.0	664	665	672	اهتلاك

6.5	1.8	0.0	0.0	2 889	2 712	2 665	رواتب وأجور
4.5	2.6	0.6	0.4	5 375	5 115	4 968	قيمة الانتاج

إنّ قيمة السلع والخدمات التسويقية المستهلكة تشكّل الاستهلاك الوسيط في عملية الانتاج. وبالتالي، فالقيمة المضافة للإدارات العامة تساوي رواتب موظفي الدولة وقيمة اهتلاك رأس المال الثابت الذي يستعمل جماعياً.

أ) الاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات التسويقية

في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، شكّلت قيمة الخدمات المصرفية التي تدخل في خدمة الدين أكثر من ٥٠% من السلع والخدمات التسويقية المستهلكة من قبل الإدارات العامة. وبالفعل، فإن جزءاً من الفوائد التي تدفعها الدولة للمصارف المكتتبه بسندات الخزينة، يشكّل دفع الخدمة المصرفية التي تقاس قيمتها باحتساب الفارق بين الفوائد التي تقبض والفوائد التي تدفع للمودعين. عام ٢٠٠٦، ارتفعت القيمة المقدّرة للخدمات المالية بشكل كبير، ويعود ذلك إلى ارتفاع الفوائد المدفوعة إلى البنوك والتي ارتفعت من ٩٧٨ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٥ إلى ٢ ٥٠٢ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٦ و٢ ٧٥٤ ملياراً عام ٢٠٠٧.

ب) القيمة المضافة للإدارات العامة

تحتسب القيمة المضافة للإدارات العامة بكلفة العناصر التالية: قيمة اهتلاك رأس المال الثابت وأجور ورواتب عنصر العمل. من المتعارف عليه أنّ الفوائد المدفوعة صافية من قيمة الخدمات المصرفية لا تحتسب في القيمة المضافة للإدارات العامة وبالتالي لا تشكل جزءاً من الناتج المحلي القائم.

إنّ قيمة اهتلاك السلع العامة تساوي الجزء الثلاثين من قيمتها الحالية. وقد تمّ احتساب هذه القيمة من خلال جمع نفقات الدولة على التكوين القائم لرأس المال الثابت للسنوات الثلاثين الأخيرة، كون قيمة نفقات سنة سابقة معينة تقيّم بالأسعار الحالية بواسطة مؤشر أسعار ملائم. ونظراً لعدم وجود مثل هذا المؤشر اعتمدنا مؤشر الحد الأدنى للأجور. (أنظر تفاصيل الحسابات في الملحق). وإذا ما احتسبت على هذا النحو، تكون قيمة الاهتلاك قد شهدت انخفاضاً طفيفاً في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. ويمكن السبب وراء هذا الانخفاض الذي استمر لسنتين متتاليتين في تراجع وتيرة الاستثمارات العامة خلال السنوات الأخيرة.

أما الأجور والرواتب التي تدفعها الإدارات العامة فتشمل الرواتب الأساسية والتعويضات والعلاوات المتنوعة بالإضافة إلى مساهمات أرباب العمل في مؤسسات الضمان الاجتماعي. وقد نمت كلفة عنصر العمل عام ٢٠٠٦ بنسبة ١.٨% وعام ٢٠٠٧ بنسبة ٦.٥%.

ت) التغيير في الخدمات غير التسويقية من حيث الحجم

بما أنه لا يمكن تحديد أسعار للخدمات غير التسويقية بحصر المعنى، فإن احتساب حجم هذه الخدمات بأسعار سنة مرجعية يتمّ بجمع عناصر الكلفة المقدّرة بأسعار المرجع المنتقاة. وحدها أسعار السلع المستهلكة تغيّرت (+1% عام ٢٠٠٦ و ١.٩% عام ٢٠٠٧). أمّا أسعار عناصر الانتاج (أجور ورواتب ومؤشر زيادة قيمة رأس المال الثابت) فلم تتغيّر خلال هذه الفترة.

وبهذا تكون الخدمات غير التسويقية من حيث الحجم قد تغيّرت بنسبة +٢.٦% في العام ٢٠٠٦ و ٤.٥% في العام ٢٠٠٧، وتغيرت من حيث القيمة بنسبة ٢.٩% و ٥.٢% على التوالي.

وإن استعادة النشاط الذي بدأت تشهده الواردات في نهاية العام ٢٠٠٦ استمرّ بالمزيد من الزخم في العام ٢٠٠٧. وبالتالي سجّلت الواردات خلال هذا العام ارتفاعاً بنسبة ٢٥.٩% من حيث القيمة و١٦.٨% من حيث الحجم. وقد يكون هذا الارتفاع ناجماً بنسبة كبيرة منه عن ضرورة إعادة تكوين المخزون الذي بدأ بقوة في الفصل الثالث من العام ٢٠٠٦.



سجّلت أسعار الاستيراد مُحْتَسِبَةً بَقِيمِ الوحدَات نموّاً ملحوظاً خلال العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧: ٥% عام ٢٠٠٦ و٧.٧% عام ٢٠٠٧. وبما أنّ العملة اللبنانية بقيت مستقرّة مقابل العملات الأجنبية الرئيسية عام ٢٠٠٦، فإنّ ارتفاع أسعار الاستيراد عام ٢٠٠٦ يعزى بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية. وعام ٢٠٠٧، كان ارتفاع أسعار المنتجات النفطية مصحوباً بارتفاع هام في أسعار المواد الغذائية ولا سيّما أسعار الحبوب (+٤٦%) ومشتقات الحليب (+٢٠%) والمواد الدهنية (+١٥%). كما ويعزى ارتفاع هذه الأسعار أيضاً إلى ارتفاع قيمة اليورو (+٩%).

جدول ١١
استيراد السلع حسب نوعها ٢٠٠٧-٢٠٠٥

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.					نوع المنتج
بالكمية	بالأسعار	2007	2006	2007	2006	2005	
25.7	-8.9	21.3	4.6	822	539	565	منتجات زراعية
-7.4	6.0	11.5	-1.0	313	303	288	منتجات تربية الحيوانات
1.8	-7.5	12.7	16.4	3 967	3 457	3 209	مشتقات نفطية
22.4	0.0	9.6	2.5	1 776	1 324	1 291	منتجات صناعات غذائية وزراعية
6.1	2.0	5.2	-4.9	963	863	890	منتجات نسيج وجلود والبسة
40.0	-9.5	6.0	0.4	695	468	515	معادن لافلزنية
26.6	-1.7	3.7	3.3	5 283	4 025	3 966	منتجات معدنية والآت ومعدات
21.9	1.4	6.4	1.8	3 055	2 355	2 282	خشب ومطاط ومنتجات كيمياوية
8.2	8.0	2.0	-8.8	109	99	101	مفروشات
6.4	0.5	3.3	0.2	589	535	531	منتجات أخرى
16.8	-2.4	7.7	5.0	17 572	13 968	13 640	مجموع استيراد داخلي
38.0	-28.5	4.5	0.6	417	289	401	نفقات المقيمين في الخارج
17.2	-3.2	7.6	4.9	17 989	14 257	14 042	مجموع

أمّا السلع التي شهد استيرادها تقلّبات قوية من حيث الحجم خلال العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ فهي المنتجات الزراعية (-٨.٩% عام ٢٠٠٦ و+٢٥.٧% عام ٢٠٠٧) ومنتجات الصناعات الغذائية

(+٢٢.٤% عام ٢٠٠٧) ومنتجات المعادن اللافلزية (-٩.٥% و+٤٠%) والمنتجات المعدنية والآلات والمعدات (-١.٧% و+٢٦.٦%) والخشب والمنتجات الكيماوية (+٢١.٩% عام ٢٠٠٧).

تلبّي هذه الواردات بالدرجة الأولى حاجات المؤسسات والأسر من سلع التجهيز. وكما بيّن الجدول ١٢ أدناه، شهد استيراد السلع المعمّرة المخصّصة للأسر ارتفاعاً من حيث القيمة بنسبة ٢٢.٣% عام ٢٠٠٧ وتلك المخصّصة لتكوين الرأسمال الثابت ارتفاعاً بنسبة ٣٢.٣%. كما وسجّل استيراد المعدات المخصّصة لقطاع النقل والمواصلات نسبة نمو مهمة بلغت +٦٣.٧% من حيث القيمة. أمّا نمو هذه السلع من حيث الحجم فيصعب تحديده لأنّ تغيّر قيم الوحدات لا يعكس التغيّر الحقيقي في أسعارها.

جدول ١٢
استيراد محلي للسلع حسب جهة استعمالها ٢٠٠٥-٢٠٠٧

التغير السنوي بالنسبة المئوية بالكمية		التغير السنوي بالنسبة المئوية بالأسعار		القيمة بالمليار ل.ل.			جهة الاستعمال
2007	2006	2007	2006	2007	2006	2005	
							استعمال وسيط في:
28.9	-11.0	22.5	5.6	394	250	266	الزراعة وتربية الحيوانات
18.3	-6.4	12.6	6.7	4 758	3 572	3579	انتاج الطاقة والصناعة
23.1	-6.6	8.7	7.5	705	527	525	البناء
10.8	-5.4	9.0	12.6	1 315	1 089	1 023	المواصلات والخدمات
-0.3	-7.0	9.0	10.0	788	725	708	القطاعات الأخرى
15.6	-6.6	11.7	8.1	7 960	6 163	6 100	مجموع الاستعمالات الوسيطة
							الاستهلاك
19.8	-5.8	2.1	2.0	2 241	1 832	1 906	سلع معمرة
11.5	2.9	8.3	3.7	5 537	4 585	4 300	سلع استهلاكية
13.9	0.2	6.4	3.2	7 778	6 417	6 205	مجموع استعمالات نهائي
							سلع لتكوين رأس المال الثابت
34.6	-10.1	5.7	1.6	124	87	95	الزراعة وتربية الحيوانات
41.4	-14.2	-0.4	1.6	563	399	458	انتاج الطاقة
-5.1	43.4	2.5	-6.1	82	84	62	البناء
70.8	21.3	-4.3	1.8	555	339	275	المواصلات
13.1	14.3	-6.0	-6.0	482	454	423	الخدمات والتجارة
16.7	0.1	6.9	2.1	28	22	22	القطاعات الأخرى
35.7	5.4	-2.5	-1.4	1 833	1 386	1 335	مجموع سلع لتكوين رأس المال الثابت
16.8	-2.4	7.7	4.9	17 57٢	13 966	13 640	المجموع: إستيراد محلي

وفي العام ٢٠٠٧ زادت الواردات من السلع الوسيطة بفضل انتعاش الاقتصاد ولا سيّما نمو حركة إعادة الإعمار. وتبيّن الجداول (١٣ أ) إلى (١٣ هـ) تفاصيل تطوّر استيراد المنتجات الوسيطة المستعملة في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

بالنسبة لقطاع الزراعة وتربية الحيوانات، لوحظ التقلب الحاد في كميات السلع الوسيطة المستوردة: ١١- % عام ٢٠٠٦ و ٢٨.٩+ % عام ٢٠٠٧ على الرغم من الارتفاع الهام لقيم وحدات هذه السلع (٢٢.٥+ %). ومن الأرجح أن يكون السبب في ذلك عائداً إلى إعادة تكوين المخزونات ولا سيما مخزون الأسمدة والمبيدات (راجع الجدول ١٣).

جدول ١٣ أ
استيراد سلع وسيطة للزراعة وتربية الحيوانات ٢٠٠٥-٢٠٠٧

نوع السلعة الوسيطة	القيمة بالمليار ل.ل.			التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	2007	2006	2005	بالأسعار	بالكمية
بذار وشتول	70.8	49.5	51.9	7.5	-7.7
أسمدة	85.5	60.5	66.9	18.3	-13.0
مبيدات	41.1	25.0	34.8	4.8	-32.7
علف للحيوانات	129.7	71.9	77.8	37.0	-4.8
منتجات أخرى	67.2	42.6	34.2	6.1	-1.7
المجموع	394.4	249.6	265.6	22.5	-11.0

تتضمن المنتجات الوسيطة المستوردة لقطاع الصناعة المشتقات النفطية المستعملة في إنتاج الكهرباء. وهي تشمل بصورة خاصة المازوت الذي ارتفع سعره خالص القيمة والتأمين والنقل من ٤٥٤ ألف ليرة لبنانية للطن الواحد عام ٢٠٠٥ إلى ٥١٤ ألف ليرة عام ٢٠٠٦ و ٥٩٥ ألف ليرة عام ٢٠٠٧. ولم تتمكن من تصنيف المشتقات النفطية الأخرى المستوردة للاستعمال الصناعي بحسب وجهتها وقد أدرجت ضمن المنتجات غير المقسمة بحسب القطاع الذي يستخدمها. (أنظر الجدول ١٣ هـ).

جدول ١٣ ب
استيراد سلع وسيطة للطاقة والصناعة 2005-2007

نوع السلعة الوسيطة	القيمة بالمليار ل.ل.			التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	2007	2006	2005	بالأسعار	بالكمية
منتجات زراعية	297	165	199	29.8	-25.4
منتجات تربية الحيوانات	235	241	227	12.8	7.5
مشتقات نفطية	1 150	931	948	14.5	-14.1
منتجات صناعات غذائية وزراعية	148	125	127	9.2	-9.7
منتجات نسيج وجلود	174	152	165	0.7	-9.2
معادن لافلزوية	368	220	229	2.6	-3.8
منتجات معدنية	1 348	988	927	14.7	0.5
خشب ومطاط ومنتجات كيمياوية	1 005	723	726	10.6	-3.4
منتجات أخرى	32	27	31	7.6	-19.7
المجموع	4 758	3 572	3 579	6.7	-6.4
ما عدا مشتقات نفطية	3 607	2 64٢	2 630	12.0	-3.6

وإنّ قيم وحدات مجموع السلع غير النفطية المعدّة للصناعة زادت بنسبة ٤.٢% عام ٢٠٠٦ و ١٢% عام ٢٠٠٧، وانخفضت كمياتها المستوردة بنسبة ٣.٦% عام ٢٠٠٦ ثم عادت لترتفع بنسبة ٢١.٩% عام ٢٠٠٧. كما ولوحظ بصورة خاصة (الجدول ١٣ ب) الهبوط الحاد في استيراد الحيوانات الحيّة المخصّصة لإنتاج اللحم في العام ٢٠٠٧ (-١٣.٣%) بعد أنّ كانت قد سجّلت ارتفاعاً في العام ٢٠٠٦. وهكذا انتقل استيراد الأبقار المعدّة للذبح من ٣٢٤ ٨٦ طناً عام ٢٠٠٥ إلى ٧٤٩ ٩٢ طناً عام ٢٠٠٦ ليتراجع إلى ٢٦٧ ٨١ طناً عام ٢٠٠٧. كما وتراجع استيراد الأغنام إلى ٤١٨ ٧ طناً عام ٢٠٠٧ بعد أن كان قد ارتفع من ٨١٩ ٨ طناً عام ٢٠٠٥ إلى ١٠ ٠١٠ طناً عام ٢٠٠٦. وعلى العكس، سجّلت الكميات المستوردة من المنتجات الزراعية المعدّة لإنتاج الصناعات الغذائية زيادةً بعد التراجع التي شهدتها في العام ٢٠٠٦. وتشمل هذه المنتجات على وجه الخصوص القمح الصلب الذي بلغت كمياته المستوردة ٤٠٥ ١٤٠ طناً عام ٢٠٠٧ بعد أنّ كانت قد تراجعت من ٤٠٦ ٤٠٢ طناً عام ٢٠٠٥ إلى ٤٥١ ٣٢١ طناً عام ٢٠٠٦. وتجدر الإشارة أيضاً إلى التقلّب المماثل الذي شهدته المواد الأولية المعدّة لتصنيع الزيوت النباتية كزور السمسم مثلاً التي تراجع استيرادها من ٧٠١ ٢٠ طناً عام ٢٠٠٥ إلى ٧٨٦ ١٦ طناً عام ٢٠٠٦ ليعود ويرتفع إلى ٤٥٩ ٢٣ طناً عام ٢٠٠٧.

وفي الإجمال، سجّلت قيمة السلع الوسيطة المستوردة لقطاع البناء استقراراً في العام ٢٠٠٦ وارتفاعاً كبيراً في العام ٢٠٠٧ (+٣٣.٨%)، ولكن نظراً إلى ارتفاع الأسعار خلال هذين العامين، سجّلت الكميات المستوردة من هذه المنتجات نمواً بنسبة ٢٣.١% في العام ٢٠٠٧ بعد أن كانت قد شهدت انحساراً في العام ٢٠٠٦ بنسبة ٦.٦%. وبيّن الجدول رقم (١٣ ج) التالي تطوّر استيراد مختلف أنماط السلع الداخلة في إنتاج المباني والأشغال العامة.

جدول ١٣ ج
استيراد سلع وسيطة للبناء ٢٠٠٥-٢٠٠٧

نوع السلعة الوسيطة	القيمة بالمليار ل.ل.			التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	2007	2006	2005	بالأسعار	بالكمية
حجر، رمل وإسمنت	90	59	70	11.0	-18.0
خزف	97	72	76	7.7	-3.9
زجاج	27	23	31	11.8	-24.8
منتجات معدنية	302	229	206	10.2	-7.8
الات ومعدات	135	105	105	6.5	0.4
خشب ومنتجات كيميائية	53	40	36	2.5	13.2
المجموع	705	527	525	8.7	-6.6

وبالنسبة للسلع الوسيطة المعدّة للنقل والخدمات، ارتفعت قيمة المحروقات المستوردة لقطاع النقل، نتيجة ارتفاع اسعار النفط، علماً أنّ الكميات المستوردة تراجعت عام ٢٠٠٦ لتعود وترتفع بنسبة معتدلة في العام ٢٠٠٧. (راجع الجدول ١٣ د التالي).

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أنّ بعض المنتجات يمكن استعمالها في أكثر من قطاع من دون أن نستطيع تحديد مفتاح توزيع لها. وهذا هو الحال بالنسبة للمحروقات السائلة كزيت الغاز وبعض المنتجات الكيماوية. (راجع الجدول ١٣ ه التالي).

جدول ١٣ د
استيراد سلع وسيطة للنقل والخدمات ٢٠٠٥-٢٠٠٧

التغير السنوي بالنسبة المئوية				القيمة بالمليار ل.ل.			نوع السلعة الوسيطة
بالكمية		بالأسعار		2007	2006	2005	
2007	2006	2007	2006	2007	2006	2005	مشتقات النفطية
6.4	-8.3	11.8	19.0	916	770	706	منتجات أخرى ما عدا مشتقات نفطية
21.7	0.9	3.0	-0.4	399	319	317	منتجات معدنية
29.1	6.9	3.4	-1.8	187	140	134	خشب ومطاط ومنتجات كيميائية
21.6	-5.7	2.9	-0.3	120	96	102	منتجات أخرى
11.3	-6.8	2.4	2.2	89	78	82	المجموع
10.8	-5.4	9.0	12.6	1 315	1 089	1 023	

جدول ١٣ هـ

استيراد سلع وسيطة غير مصنفة بحسب الوجهة ٢٠٠٥-٢٠٠٧

التغير السنوي بالنسبة المئوية				القيمة بالمليار ل.ل.			نوع السلعة الوسيطة
بالكمية		بالأسعار		2007	2006	2005	
2007	2006	2007	2006	2007	2006	2005	مشتقات نفطية
-9.8	-4.7	11.8	14.1	523	519	477	منتجات أخرى ما عدا مشتقات نفطية
23.5	-11.6	4.0	1.0	265	206	231	خشب ومطاط ومنتجات كيميائية
24.9	-14.4	5.9	2.0	205	155	178	منتجات أخرى
19.2	-2.5	-2.1	-1.9	60	51	53	المجموع
-0.3	-7.0	9.0	10.0	788	725	708	

أما نفقات الاستهلاك في الخارج فقد قدرت للعام ١٩٩٧ على ضوء معطيات الاستقصاء حول ميزانية الأسر. ونظراً إلى عدم وجود دراسات مباشرة تتعلق بالفترة التي تلت العام ١٩٩٧، تمّ الافتراض أنّ هذه النفقات قد تطوّرت من حيث الحجم بحسب حركة المسافرين اللبنانيين إلى الخارج: -٢٨.٥% العام ٢٠٠٦ و+٣٨% العام ٢٠٠٧.

واحتسب تطوّر قيمة النفقات من خلال اعتماد سعر الصرف الوسطي لليورو والدولار الأميركي بالنسبة للييرة اللبنانية كمؤشر للأسعار. وقد بقي سعر صرف الدولار مستقراً أمّا سعر صرف اليورو فقد ارتفع بنسبة ١.٢% في العام ٢٠٠٦ و٩% في العام ٢٠٠٧.

الفصل الثالث الاستهلاك

يشكّل الاستهلاك النهائي الجزء الأهم من استعمالات السلع والخدمات ويمثّل، بحسب السنوات، بين ٧٠ و٧٥% من الموارد المتاحة. ويتكوّن الاستهلاك من الانفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية (أو الاستهلاك الخاص) ومن الانفاق الاستهلاكي للإدارات العامة (أو الاستهلاك العام)؛ نستعرض هذين النوعين من الاستهلاك بالتفصيل في القسمين التاليين.

القسم الأول. استهلاك الأسر

نحصل على قيمة استهلاك الأسر من خلال تقدير الاستهلاك الخاص على الأراضي اللبنانية (الاستهلاك الداخلي) بعد خصم الانفاق الاستهلاكي للسياح وإضافة قيمة الانفاق الاستهلاكي للمسافرين اللبنانيين في الخارج. وقد قدر هذا الاستهلاك خلال إعداد حسابات سنة ١٩٩٧ على أساس نتائج الاستقصاء حول ميزانية الأسر. أمّا بالنسبة للسنوات الأخرى، يقدر استهلاك الأسر بشكل غير مباشر من خلال استخدام مؤشرات ملائمة.

يبين الجدول ١٤ تطوّر استهلاك الأسر بحسب مختلف مكّوناته. وقد أعدّ مؤشر لأسعار الاستهلاك بهدف تقدير التطوّر الحقيقي للاستهلاك. ترد مصادر هذه الأرقام في الملحق.

جدول 14
استهلاك الأسر حسب نوع المنتجات المستهلكة ٢٠٠٥-٢٠٠٧

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.					نوع المنتجات المستهلكة
بالكمية		بالأسعار		2007	2006	2005	
2007	2006	2007	2006	2007	2006	2005	
4.7	-4.9	11.1	8.0	8 074	6 944	6 765	مواد غذائية
10.3	-11.2	0.2	1.2	561	507	564	تبغ
0.1	-2.5	-4.2	5.7	1 931	2 013	1 952	منتجات نسيجية وجلدية وألبسة
1.5	-5.2	3.8	1.7	1 806	1 714	1 778	طاقة وماء
15.8	-6.1	4.7	3.2	3 495	2 883	2 975	سلع معمرة
10.4	-2.8	5.2	2.3	2 304	1 984	1 996	منتجات صناعية أخرى
5.1	-6.2	5.2	2.2	3 084	2 789	2 907	نقل ومواصلات
1.0	1.0	0.0	0.0	2 423	2 400	2 376	إيجار السكن
7.4	6.5	2.9	0.4	5 776	5 223	4 885	تعليم وصحة
4.6	1.5	6.3	1.1	3 064	2 755	2 687	خدمات أخرى
6.0	-2.0	5.0	3.2	32 518	29 213	28 885	مجموع الاستهلاك المحلي
-9.2	0.3	5.2	3.8	-1 105	-1 156	-1 107	- نفقات المسافرين الصافية
6.6	-2.1	5.0	3.2	31 413	28 056	27 774	المجموع

عام ٢٠٠٦، تراجع الاستهلاك الداخلي الخاص (الانفاق الاستهلاكي للأسر والسيّاح على الأراضي اللبنانية) بنسبة - ٢.١% من حيث الحجم ثم عاد وارتفع في العام ٢٠٠٧ ليسجّل معدل نمو حقيقي بلغت نسبته ٦%. وبما أنّ الارتفاع في الأسعار بلغ ما نسبته +٣.٢% عام ٢٠٠٦ و ٥% عام ٢٠٠٧، استمرت قيمة هذا الاستهلاك بالنمو بوتيرة بطيئة بلغت نسبتها +١.١% عام ٢٠٠٦ و +١١.٣% عام ٢٠٠٧. ويعزى هذا النمو إلى عودة حركة انفاق الأسر ولا سيّما على شراء السلع التجهيزية التي كانت قد كسدت في العام ٢٠٠٦ بسبب حرب تموز. نستعرض في ما يلي تطوّر مختلف أنماط الانفاق.

أ) استهلاك المواد الغذائية

في العام ٢٠٠٦، أدت حركة السكان المقيمين على الأراضي اللبنانية وارتفاع الأسعار إلى انخفاض في حجم المنتجات الغذائية المستهلكة. وبالتالي فإنّ الارتفاع الطفيف في انفاق الأسر على المواد الغذائية (٢.٦%) قد نجم عن ارتفاع الأسعار بنسبة أكبر من انخفاض الأحجام (+٨% مقابل - ٤.٩%). ولكن في العام ٢٠٠٧، زاد حجم الانفاق الاستهلاكي بالرغم من ارتفاع الأسعار، ولربما يعود السبب في ذلك إلى تحسّن الظروف وعودة الأشخاص الذين غادروا بسبب الحرب. وقد أدت هذه الزيادة في حجم الانفاق الاستهلاكي إلى زيادة حصة استهلاك المواد الغذائية من الاستهلاك الداخلي الخاص من ٢٤.٤% عام ٢٠٠٥ إلى ٢٤.٨% عام ٢٠٠٦ و ٢٥.٧% عام ٢٠٠٧.

يستعرض الجدول ١٥ قيمة استهلاك المواد الغذائية بالتفصيل، ويبين التغيّر في أسعار مختلف أنواع المواد الغذائية، ممّا يسمح بتقييم النمو في حجم كل نوع من أنواع السلع المستهلكة.

جدول 15

استهلاك الأسر للمواد الغذائية حسب نوعها ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.					نوع المنتجات المستهلكة
بالكمية		بالأسعار		2007	2006	2005	
2007	2006	2007	2006	2007	2006	2005	منتجات زراعية:
1.7	-5.1	8.5	15.2	1 982	1 796	1 642	فواكه
2.4	-6.3	5.0	11.8	839	781	745	خضار
0.5	-4.2	11.4	19.4	1 036	925	809	نجيليات ونباتات أخرى
8.6	-3.2	9.6	5.4	106	89	88	منتجات حيوانية والصيد
12.0	-15.2	27.2	8.1	722	506	552	منتجات الصناعات الغذائية:
5.0	-3.6	10.1	5.4	5 370	4 642	4 571	لحوم طازجة
0.5	-2.7	8.6	8.2	1 311	1 201	1 141	معجنات
4.3	-2.0	13.6	2.5	1 038	876	872	منتجات الالبان
3.7	-3.2	17.0	5.1	886	731	719	مواد دهنية
0.7	-3.6	10.9	8.6	509	456	435	سكاكر وشكولاتة وحلويات
6.6	-6.3	5.2	10.3	219	196	189	معلبات
4.7	-6.9	7.4	3.4	262	233	242	مستحضرات غذائية اخرى
8.7	-3.7	5.0	3.0	532	466	470	مشروبات روحية
11.9	-10.7	7.2	1.4	142	119	131	مشروبات غير روحية
22.8	-4.6	5.0	3.0	471	365	372	المجموع
4.7	-4.9	11.1	8.0	8 074	6 944	6 765	

- ملاحظة: قد يكون التغيّر القوي في العام ٢٠٠٧ في استهلاك منتجات تربية الحيوانات (الحليب الطازج والبيض والعسل) ومنتجات الصيد مموّهاً، فهو في الواقع ناجم عن

التراجع الحاد في استهلاك هذه المنتجات في العام ٢٠٠٦ بسبب حرب تموز. خلال العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، كان معدّل نمو الاستهلاك سلبياً (بمعدل -٢.١% سنوياً) رافقه ارتفاعاً هاماً في الأسعار ولا سيّما أسعار البيض.

ب) استهلاك التبغ

استناداً إلى إحصاءات إدارة حصر التبغ والتبناك، تراجع شراء التبغ المصنّع من قبل المقيمين وغير المقيمين في لبنان بنسبة كبيرة عام ٢٠٠٦ ثم عاد وسجّل زيادة عام ٢٠٠٧ ليستعيد المستوى الذي كان عليه في العام ٢٠٠٥ (-١١.٢% ثم +١٠.٣% من حيث الحجم). وفي الواقع سجّلت مبيعات إدارة حصر التبغ والتبناك عام ٢٠٠٦ أدنى مستوى لها منذ العام ١٩٩٧: ٢٥٢ ٧ طناً مقابل ٧٢٩ ٨ طناً في العام ٢٠٠٤. وإنّ مبيعات التبغ المحلي هي التي سجّلت أكثر نسبة تراجع إذ انخفضت من ٦٧١ ١ طناً عام ٢٠٠٤ إلى ٦٧٥ طناً عام ٢٠٠٦.

ج) الإنفاق الخاص على الملابس والأقمشة

لم تستعد النفقات على استهلاك الملابس والأقمشة المستوى التي سجّلتها في العام ٢٠٠٥ بالرغم من الزيادة التي شهدتها في العام ٢٠٠٦ بسبب ارتفاع الأسعار. فالارتفاع في الأسعار التي بلغت نسبته ٥.٧% عام ٢٠٠٦ قابله تراجعاً طفيفاً في الكميات المستهلكة (-٢.٥%). وبالتالي فإنّ هذه النفقات التي كانت تمثل ما يقارب ٧% من مجموع استهلاك السلع والخدمات التسويقية، لم تمثل إلا ٦.١% منها في العام ٢٠٠٧. لا تتوافر لدينا تفاصيل وافية عن تطوّر الاستهلاك في كلّ من مكونات هذه الفئة من المنتجات التي تتألف، إلى جانب الملابس، من الجلديات والبياضات المنزلية والسجاد.

د) الاستهلاك الخاص للطاقة

يتكوّن الاستهلاك الخاص للطاقة من الانفاق الاستهلاكي على الكهرباء والمياه والمشتقات النفطية. تراجعت نسبة هذا الاستهلاك من ميزانية الأسر من ٦.٤% عام ٢٠٠٥ إلى ٥.٧% عام ٢٠٠٧. وتجدر الإشارة إلى أنّ الأسعار سجّلت ارتفاعاً طفيفاً بالمقارنة مع الارتفاع في أسعار المشتقات النفطية، وذلك بسبب استقرار أسعار الكهرباء والبنزين.

يبين الجدول ١٦ أدناه تفاصيل استهلاك الطاقة والمياه. ونستنتج منه أنّ استهلاك الطاقة الكهربائية تطوّر بنسبة ١% في العام ٢٠٠٧ مع ارتفاع يساوي ٣.٩% في السعر الوسطي للكيلوواط/ساعة. (نشير إلى أنّ السعر الوسطي يمكن أن يتغيّر رغم ثبوت التعرفة وذلك بحسب درجة تركيز الاستهلاك، كون التعرفة تصاعدية).

ونظراً إلى عدم وجود إحصاءات جديدة، تمّ تقدير استهلاك المياه على افتراض أنها تتبع وتيرة نمو السكان علماً أنّ الأسعار بقيت مستقرة.

ارتفعت كمية المشتقات النفطية المستهلكة بنسبة ١.٤% عام ٢٠٠٧ بعد أن كانت قد تراجعت بنسبة ٥.٦% في العام ٢٠٠٦. وقد سجّلت أسعارها تطوراً معتدلاً تراوح بين ٣ و٤.٥% سنوياً.

نذكر أن استهلاك الأسر للمشتقات النفطية يقوم على نوعين من الاستعمال: استخدام خاص بالموصلات (الوقود أو البنزين للسيارات الخاصة) واستخدام منزلي لوسائل التدفئة والطبخ (المازوت وغاز البوتان).

جدول 16
استهلاك الأسر للطاقة والمياه ٢٠٠٥-٢٠٠٧

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل					نوع المنتجات المستهلكة
بالكمية		بالأسعار		2007	2006	2005	
2007	2006	2007	2006	2007	2006	2005	
1.0	-6.2	3.9	0.3	668	637	677	كهرباء
1.0	0.0	0.0	0.0	159	157	157	ماء
1.4	-5.6	4.5	3.0	953	900	925	مشتقات نفطية
25.8	0.4	2.1	3.2	25	20	19	محروقات صلبة
1.5	-5.2	3.8	1.7	1 806	1 714	1 778	المجموع

ملاحظة: تم تعديل استهلاك المشتقات النفطية بتخفيضها

- سجلت كميات البنزين المستهلكة زيادات طفيفة ما بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ (+٣.٤%) خلال ٣ سنوات أي ما معدّله ١.١% سنوياً) وذلك بالرغم من الارتفاع المعتدل جداً في أسعار البنزين. ويفضل السياسة التي انتهجتها الحكومة والقائمة على إبقاء الأسعار مستقرة ارتفع السعر المتوسط لصفحة البنزين سعة ٢٠ لیتراً من ٢٢ ٠٥٠ ليرة لبنانية عام ٢٠٠٤ إلى ٢٢ ١٨٧ ليرة عام ٢٠٠٦ و ٢٣ ١٢٧ عام ٢٠٠٧ ، بعد أن كان قد تراجع إلى ٢١ ٥٥٥ ليرة عام ٢٠٠٥ ، في حين ارتفع سعر استيراد هذه السلعة بما يقارب ٣٠% عام ٢٠٠٥ و ١٩% عام ٢٠٠٦ و ١٢% عام ٢٠٠٧. وقد كان ذلك ممكناً بفضل تخفيض رسوم الاستهلاك. وهكذا انخفضت حصة الضرائب المستوفاة على البنزين من سعر الاستهلاك من ٥٥.٥% عام ٢٠٠٣ إلى ٤٣.٧% عام ٢٠٠٤ و ٢٨.٧% عام ٢٠٠٥ و ٢١.٢% عام ٢٠٠٦ و ١٨.٣% عام ٢٠٠٧.

- أما كميات المازوت المستهلكة من قبل الأسر فقد تأثرت من جراء الارتفاع الشديد في سعر هذا النوع من الوقود: ٣٩.٥% عام ٢٠٠٥ و ١٣.٦% عام ٢٠٠٦ و ٩.٦% عام ٢٠٠٧ (من ١١ ٢١٢ ليرة لبنانية للصفحة سعة ٢٠ لیتراً عام ٢٠٠٤ إلى ١٩ ٤٠٦ ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧). وقد تراجع استهلاك هذه السلعة من قبل الأسر بما نسبته ٤٠% بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧.

- وفي ما يتعلّق بالغاز المنزلي فقد كان استهلاكه قد انخفض بنسبة ٦% عام ٢٠٠٥ نتيجة ارتفاع سعره بنسبة ٩.٨%: ارتفع السعر المتوسط للقرورة سعة ١٠ كغ من ١٢ ٢٢٦ ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤ إلى ١٣ ٤٢٦ ليرة في العام ٢٠٠٥. وبالتالي بقي استهلاك الغاز المنزلي مستقراً شأنه شأن أسعاره التي بعد أن كانت قد تراجعت في العام ٢٠٠٦ عادت لترتفع إلى ١٣ ٥٧٢ ليرة لبنانية للقرورة سعة ١٠ كيلوغرام في العام ٢٠٠٧ وتتخطى بذلك بنسبة طفيفة مستواها الذي سجلته في العام ٢٠٠٥.

ه) شراء سلع التجهيز من قبل الأسر

بعد سنتين من الانكماش، سجّل انفاق الأسر على شراء سلع التجهيز تطوّراً كبيراً في العام ٢٠٠٧: ٢١.٢% من حيث القيمة و ١٥.٨% من حيث الحجم.

واحتلّ شراء السيارات المرتبة الأولى في سلّم الانفاق على سلع التجهيز (ما يقارب ٦٣% في العام ٢٠٠٧). وقد بلغ عدد السيارات المستوردة ٩٣٧ ٥١ سيارة عام ٢٠٠٧، بعد أن كان قد تراجع من ٤٤٣ ٤٤٣ إلى ٣٩ ٧٠٢ سيارة ما بين الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦. وإذا ما أخذنا بالاعتبار تطوّر مختلف فئات السيارات، نلاحظ أنّ زيادة شراء السيارات الخاصة بلغت ما نسبته ٢٢.٣% من حيث الحجم، ونظراً إلى ارتفاع الأسعار (+٤.٧%) زاد انفاق الأسر على شراء السيارات بنسبة ٢٨.١% في العام ٢٠٠٧ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٦.

جدول 17

شراء سلع التجهيز من قبل الأسر ٢٠٠٥-٢٠٠٧

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.					نوع المنتجات المستهلكة
بالكمية		بالأسعار		2007	2006	2005	
2007	2006	2007	2006	2007	2006	2005	السيارات
22.3	-3.9	4.7	0.9	2 214	1 728	1 782	الآت وتجهيزات
1.6	-6.4	2.9	7.8	504	482	478	مفروشات
11.9	2.0	-0.3	-2.5	293	263	264	معدات أخرى
16.5	-9.2	4.3	6.3	255	210	217	مجوهرات
-2.0	-29.0	16.6	20.8	229	200	233	المجموع
15.8	-6.1	4.7	3.2	3 495	2 883	2 975	

ومن ناحية أخرى، زاد الانفاق على شراء الآلات والأدوات الكهربائية المنزلية بنسبة أكثر اعتدالاً (+٤.٦% في العام ٢٠٠٧).

و) استهلاك سلع مصنّعة أخرى

تشمل "السلع المصنّعة الأخرى" الفئات التالية: المنتجات الكيماوية والصيدلانية التي تستخدم للعناية الشخصية والاستعمال المنزلي، ومنتجات دور النشر، وأخيراً منتجات متفرقة زجاجية أو فخارية أو معدنية. يبيّن الجدول ١٨ تطوّر استهلاك هذه السلع.

جدول 18

استهلاك الأسر للمنتجات الصناعية حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٧

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.					نوع المنتجات المستهلكة
بالكمية		بالأسعار		2007	2006	2005	
2007	2006	2007	2006	2007	2006	2005	أدوية و مواد كيميائية
10.8	4.5	5.3	1.6	1 769	1 516	1 427	منشورات
9.1	-11.6	5.7	6.2	422	366	390	منتجات زجاجية ومعدنية
33.9	-23.0	1.3	-3.5	113	83	112	

							منتجات أخرى
		4.8	3.9	0	19	67	
10.4	-2.8	5.2	2.3	2 304	1 984	1 996	المجموع

- تعتبر المنتجات الكيميائية والصيدلانية الأهم في هذه المجموعة فهي تشكّل أكثر بقليل من ٥% من إجمالي الاستهلاك الداخلي الخاص. وقد استمرّ الانفاق على هذه السلع بالارتفاع إن من حيث القيمة أو من حيث الحجم. لنتعرض على وجه الخصوص نمو كميات الأدوية المستوردة بهدف بيعها بالمفرّق: ارتفعت قيمة هذه الواردات من ٥٩٣.٦ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٥ إلى ٧٠٧.٥ مليار في العام ٢٠٠٦ و ٨٣٠.٣ مليار في العام ٢٠٠٧، وبالتالي زادت كمياتها من ٥٥٣ طنّاً إلى ٢٥٤ طنّاً ثم ٦٥٨ طنّاً، أي أنها سجّلت ارتفاعاً بنسبة ١٩.٢% و ١٧.٤% من حيث القيم و ١٥.٤% و ٧.٧% من حيث الكميات.

- تتكوّن منتجات دور النشر بشكل أساسي من الصحف والمجلات والكتب بما فيها الكتب المدرسية. بعد أنّ سجّل إنفاق الأسر على هذه الفئة من السلع تراجعاً طفيفاً في العام ٢٠٠٦، عاد ليرتفع في العام ٢٠٠٧ ليتابع التطور الذي كان عليه في السنوات السابقة.

ز) الإنفاق الخاص على النقل والاتصالات

إنّ إنفاق الأسر والسياح على النقل والاتصالات كان الأكثر تأثراً بحرب تموز ٢٠٠٦: -٤.١% من حيث القيمة و-٦.٢% من حيث الحجم.

جدول ١٩

الاستهلاك المحلي لخدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٥-٢٠٠٧

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.					نوع المنتجات المستهلكة
بالكمية		بالأسعار		2007	2006	2005	
2007	2006	2007	2006	2007	2006	2005	
0.9	-3.8	11.4	2.9	839	746	754	النقل البري
20.8	-1.1	12.8	1.7	595	436	434	النقل الجوي والسفرات
2.7	-8.5	0.0	2.1	1 651	1 607	1 720	البريد والمواصلات
5.1	-6.2	5.2	2.2	3 084	2 789	2 907	المجموع

وفي العام ٢٠٠٧، استعاد الإنفاق على خدمات النقل الجوي نشاطه بزخم: +٣٦.٥% من حيث القيمة و+٢٠.٨% من حيث الحجم. ويساوي الاستهلاك الداخلي لخدمات النقل الجوي قيمة تذاكر السفر التي تبيعها وكالات السفر داخل الأراضي اللبنانية. ويمكن معرفة أرقام هذه المبيعات استناداً إلى الإحصاءات التي يقوم بها الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA).

وفي المقابل، بقي استخدام المواصلات البرية شبه مستقرّ. ويعزى ارتفاع نسبة الإنفاق على هذا النوع من المواصلات والتي بلغت ١٢.٥% عام ٢٠٠٧ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٦ إلى ارتفاع الأسعار.

أما بالنسبة إلى إنفاق الأسر على البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية فقد سجّل في العام ٢٠٠٧ نسبة نمو تقلّ عن تلك التي سجّلها في الأعوام السابقة: ٢٢.١% عام ٢٠٠٤، و+١٨.٠% عام ٢٠٠٥ و+٢.٧% عام ٢٠٠٧، غير أنه قد يتمّ تعديل هذا الرقم الأخير لأنّ وزارة البريد والاتصالات لم تنشر حساباتها النهائية بعد.

ح) القيمة التاجيرية للسكن

في ظلّ عدم وجود إحصاءات بشأن تطوّر السكن، تمّ اعتبار الزيادة في عدد المنازل المسكونة مساوية لعدد الزيجات المسجّلة سنوياً صافياً إعادة استخدام المساكن القديمة. وفي العام ٢٠٠٧ كما في العام ٢٠٠٦، شكّل عدد هذه المنازل ١% من نسبة المنازل المسكونة في السنة السابقة. ومن جهة أخرى، لاحظنا استقراراً في القيم التاجيرية المتوسطة. وهكذا فإنّ القيمة التاجيرية للمساكن التي قدّرت ضمن إطار الاستقصاء حول ظروف معيشة الأسر بـ ٢٠٥٩٩ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ بلغت ٢٤٢٣ مليار في العام ٢٠٠٧.

ط) استهلاك خدمات التعليم والخدمات الصحية

تستأثر الخدمات الاجتماعية التسويقية بنسبة ١٨% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الخاص. لم تتأثر هذه الخدمات بحرب تموز وقد بلغ نموها الحقيقي ما نسبته ٦.٥% عام ٢٠٠٦ و+٧.٤% عام ٢٠٠٧.

تطوّر الإنفاق على خدمات التعليم والصحة بنسب متفاوتة كما يتبيّن من الجدول ٢٠ التالي.

جدول ٢٠

استهلاك الخدمات الاجتماعية حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٧

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.					نوع الخدمة
بالكمية	بالأسعار	2007	2006	2007	2006	2005	
2.8	2.7	2.7	1.1	3 509	3 323	3 201	التعليم
15.5	13.7	3.3	-0.8	2 267	1 900	1 684	الصحة
7.4	6.5	2.9	0.4	5 776	5 223	4 885	المجموع

بلغت أقساط التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي الخاص ٣ ٢٠١ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٥ و٣ ٣٢٣ مليار عام ٢٠٠٦ و٣ ٥٠٩ مليار عام ٢٠٠٧، أيّ بمعدّل نمو نسبته ٣.٨% عام ٢٠٠٦ و٥.٧% عام ٢٠٠٧. وقد أدّى الارتفاع الطفيف في الأسعار إلى نمو حقيقي بلغ ٢.٧% و٢.٨% سنوياً. ويعزى هذا النمو إلى انتشار الجامعات الخاصة. والواقع أنّ عدد الطلاب المنتسبين إلى الجامعات الخاصة ارتفع من ٣٨ ٢٠٢ في العام ١٩٩٧ و٤١٤ ٧١ عام ٢٠٠٥ و٣٣٤ ٧٦ عام ٢٠٠٦ و٤٠٣ ٨٧ عام ٢٠٠٧، أيّ بمعدّل نمو متوسطي بنسبة ٨.١% ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٤، و٨.٥% عام ٢٠٠٥ و٦.٩% عام ٢٠٠٦ و١٤.٩% عام ٢٠٠٧. وفي المقابل، وفي الفترات عينها، انتقل عدد التلامذة المنتسبين إلى المدارس الخاصة من ٥١٠ ٧٤٠ إلى ٥٢٢ ٧٥٥ (بمعدل +٠.٣% سنوياً) ثم إلى ٥٢٨ ٣٢٠ عام ٢٠٠٥ (+١.١%) و٥٣٥ ١١٤ عام ٢٠٠٦ (+١.٣%)

و٣٧٨ ٥٢٩ عام ٢٠٠٧ (-١.١%). وفي الإجمال، ارتفع ثقل نفقات التعليم في ميزانية الاسر من ٨.٥% عام ١٩٩٧ إلى ١١.٥% عام ٢٠٠٥ و١١.٨% عام ٢٠٠٦ و١١.١% عام ٢٠٠٧.

أما تطوّر الخدمات الصحيّة فلا يمكننا معرفته كما بالنسبة لباقي الخدمات. وإذا ما افترضنا أنّ هذا التطوّر مرتبطاً بنمو كمية الأدوية المستوردة، يكون حجم خدمات العناية التي تقدمها مؤسسات الخدمات الصحيّة الخاصة قد نمت بنسبة كبيرة خلال العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ (هل يعود السبب في ذلك إلى اندلاع حرب تموز؟): +١٣.٧% عام ٢٠٠٦ و+١٥.٥% عام ٢٠٠٧. هذا وأظهرت كشوفات أسعار الخدمات الصحيّة انخفاضاً طفيفاً في الأسعار في العام ٢٠٠٦ بلغت نسبته -٠.٨% تبعه ارتفاعاً في العام ٢٠٠٧ بلغت نسبته +٣.٣%. وبالتالي، زادت النفقات على الخدمات الصحيّة بنسبة ١٢.٨% عام ٢٠٠٦ و١٩.٣% عام ٢٠٠٧ وارتفعت نسبتها في استهلاك الأسر من ٦.١% عام ٢٠٠٥ إلى ٦.٨% عام ٢٠٠٦ و٧.٢% عام ٢٠٠٧.

ك) استهلاك الخدمات الفردية

تشكّل الخدمات الفردية حوالي ٩% من مجموع نفقات الأسر والسياح على الأراضي اللبنانية، وهي تشمل خدمات الفنادق والمطاعم وخدمات الصيانة والتصليح وخدمات متفرقة مثل خدمات التسلية والعناية الشخصية والتنظيف المنزلي.

يبين الجدول ٢١ أنواع هذه الخدمات وتطوّرها بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧.

جدول 21

استهلاك الخدمات الفردية حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٧

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.					نوع الخدمة
بالكمية	بالأسعار	2007	2006	2007	2006	2005	
0.6	-3.7	4.2	-2.0	1 223	1 167	1 236	فنادق ومطاعم
12.3	39.9	19.1	4.1	193	144	99	تصليحات وصيانة
16.1	8.6	0.0	0.0	677	583	537	تامين وبنوك
1.0	0.0	11.7	5.7	971	861	814	خدمات اخرى
4.6	1.5	6.3	1.1	3 064	2 755	2 687	المجموع

يعتمد قطاع الفنادق والمطاعم على حركة السياح من جهة وعلى نمو مستوى معيشة السكان المقيمين من جهة أخرى. عام ٢٠٠٦، كان معدّل نمو المسافرين الأجانب القادمين سلبيّاً (-٧.٤%)، وقد تمّ الافتراض أنّ ارتياد الفنادق والمطاعم من قبل المقيمين في لبنان بقي مستقرّاً، وبالتالي يكون هذا القطاع قد سجّل معدّل نمو فعلي بنسبة -٣.٧% عام ٢٠٠٦. في العام ٢٠٠٧ سجّل عدد المسافرين اللبنانيين القادمين حركة قوية، في حين بقيت نسبة السياح القادمين مستقرّة (يرجى مراجعة الفصل الأول، القسم السادس الفقرة ج).

يتمّ استنتاج استهلاك خدمات الصيانة والتصليح من خلال تقدير انتاج هذه الخدمات (يرجى مراجعة الفصل الأول، القسم السادس الفقرة ب).

يتكوّن استهلاك الخدمات المالية بشكل أساسي من استهلاك خدمات التأمين التي تساوي قيمتها مجموع الأقساط التي تدفعها الأسر مخصوصاً منها التعويضات التي تقبضها. وكما في السنوات

السابقة، استمر هذا القطاع بالنمو ولكن بوتيرة أبطأ (يرجى مراجعة الفصل الأول، القسم السابع الفقرة ز).

القسم الثاني. الاستهلاك العام

يعتبر الاستهلاك العام مساوياً لإنتاج الخدمات غير التسويقية من قبل الإدارات العامة. وقد ورد تقدير قيمة هذه الخدمات في الفصل المتعلق بالإنتاج (انظر الفصل الأول القسم الثامن).

في الواقع، يتضمّن الاستهلاك العام إلى جانب قيمة الخدمات الجماعية، كلفة إنتاج الخدمات الفردية المجانية (أو شبه المجانية) مثل خدمات التعليم وخدمات الرعاية الطبية التي تقدّمها المؤسسات الحكومية. وبالعادة، يتمّ إحصاء هذه الخدمات بصورة منفصلة، ولكنّ نظام المحاسبة العامة لا يسمح حالياً بوضع حساب منفصل للخدمات الاجتماعية التي تؤمنها الإدارات العامة، وإنّما يمكن استخلاص العناصر الأساسية الداخلة في احتساب قيمة تلك الخدمات. يبيّن الجدول ٢٢ نفقات التعليم كما وردت في قطع حسابات الدولة للتعليم الابتدائي والثانوي وفي حسابات الجامعة اللبنانية للتعليم العالي. ويبيّن الجدول أيضاً المبالغ المدفوعة من قبل وزارة الصحة على خدمات الاستشفاء على حساب الدولة. وبما أنّ قطع الحسابات غير متوافرة لعام ٢٠٠٧، يبيّن الجدول التالي الأرقام للسنوات ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦ فقط.

جدول رقم ٢٢
تقدير تكلفة خدمات الصحة والتربية العامة ٢٠٠٢-٢٠٠٦

مليار ليرة لبنانية

نوع الخدمة	2002	2003	2004	2005	٢٠٠٦
التعليم الابتدائي والثانوي	460	499	504	495	485
الاجور	22	23	41	24	20
استهلاك سلع وخدمات	482	522	545	519	505
المجموع					
الجامعة اللبنانية					
الاجور	128	121	118	116	...
استهلاك سلع وخدمات	16	21	17	18	...
المجموع	144	142	135	134	...
مجموع التعليم	599	663	680	653	...

180	222	227	274	217	نفقات استشفاء
...	875	907	937	816	مجموع الخدمات الاجتماعية

ومن أجل إتمام تقدير تكاليف تلك الخدمات يتعين إضافة تقييم اهتلاك المباني المدرسية والجامعية التي تملكها الدولة وتخصيص جزء من النفقات المصرفية التي تتكبدها الدولة لتغطية عجزها.

يبدو نمو حجم خدمات التعليم الرسمي، إذا ما تمّ قياسها بتطور عدد التلامذة والطلاب المنتسبين سنوياً، مختلفاً تماماً عن نمو تكاليف هذه الخدمات وبخاصة في ما يتعلق بالتعليم الثانوي والابتدائي:

- ففي *المرحلتين الابتدائية والثانوية*، ارتفع عدد التلامذة المسجلين في المدارس الرسمية والخاصة من ٤٨٠.٤ ألفاً في العام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٤٨٥.٥ في العام ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بمعدل نمو متوسط نسبته ٠.٣% سنوياً، في حين أنّ معدّل نمو التكاليف انتقل في الفترة عينها من ٤٧٠ إلى ٥١٩ مليار ليرة لبنانية أيّ بمعدل نمو متوسط بنسبة ٢% سنوياً. في العام ٢٠٠٦، تراجع هذا العدد ليبلغ ٤٧٥ ألف تلميذ (-) ٢.٢% مع انخفاض مواز في التكاليف.

- أمّا في ما يتعلّق *بالجامعة اللبنانية*، فقد تبعت تكاليف التعليم ما بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ الوتيرة ذاتها التي تبعتها زيادة عدد الطلاب: انتقل عدد الطلاب المسجلين خلال هذه الفترة من ٧١ ٠٥٠ إلى ٧٠ ٠٦٥، أي أنه انخفض بمعدل ٠.٣% سنوياً في حين بلغ معدل النمو الوسطي السنوي للتكاليف ما نسبته -٠.٩% سنوياً.

الفصل الرابع الاستثمار

تتكوّن الاستثمارات المادية من التكوين القائم لرأس المال الثابت والتغيّر في المخزون.

القسم الأول. التكوين القائم لرأس المال الثابت

يتمّ احتساب التكوين القائم لرأس المال الثابت إجمالاً بإضافة قيمة إنتاج قطاع البناء إلى قيمة سلع التجهيز التي تشتريها المؤسسات والإدارات. وبما أنّه يتم استيراد الجزء الأكبر من هذه السلع فإنّ إحصاءات التجارة الخارجية تعطي المؤشرات اللازمة لتقدير تلك القيمة. يظهر الجدول ٢٣ العناصر التي شكّلت التكوين القائم لرأس المال الثابت وتطوّره ما بين الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧.

جدول 23

التكوين القائم لرأس المال الثابت حسب النوع ٢٠٠٥-٢٠٠٧

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.					نوع الراسمال الثابت
بالكمية	بالأسعار	2007	2006	2007	2006	2005	
2007	2006	2007	2006	2007	2006	2005	نوع الراسمال الثابت
16.7	3.0	13.1	5.6	7 222	5 472	5 030	أبنية وأشغال عامة
1.8	-16.5	3.4	-4.0	160	152	190	منتجات معدنية
15.2	-19.2	2.9	7.8	884	745	856	آلات ومعدّات
51.1	21.8	4.7	0.9	970	613	499	وسائل النقل
10.2	-2.6	0.9	0.8	360	324	330	مفروشات
9.5	13.6	4.4	-0.8	521	456	405	منتجات أخرى
20.3	2.8	8.3	3.3	10 117	7 762	7 310	المجموع

أدت حرب تموز عام ٢٠٠٦ إلى تباطؤ حركة الاستثمارات القوية التي شهدتها الأعوام السابقة. وبالتالي، يمكن الاعتبار أنه في العام ٢٠٠٧ تمّت إعادة إحياء النشاطات التي شهدت جموداً خلال الفصل الثالث من العام ٢٠٠٦. هذا وقد أدت ضرورة إعادة تأهيل البنى التحتية التي دمرتها الحرب إلى إحياء نشاطات البناء كما سبق وذكرنا في (الفصل الأول، القسم الرابع). ومن هنا سجّلت قيمة الاستثمارات في قطاع البناء والأشغال العامة قفزة بلغت نسبتها ٣٢% عام ٢٠٠٧ بعد ان كانت قد نمت بنسبة ٨.٨% فقط في العام ٢٠٠٦. ويعود هذا النمو بجزء منه إلى ارتفاع أسعار البناء. ومن حيث القيمة الحقيقية، بلغ معدّل نمو هذا النوع من الاستثمارات ما نسبته ١٦.٧% في العام ٢٠٠٧ مقابل ٣% في العام ٢٠٠٦.

وقد شهد العام ٢٠٠٧ أيضاً نمواً قوياً للاستثمار في سلع التجهيز ولا سيّما معدات النقل (+٥٨.٢% من حيث القيمة) وفي الآلات والمعدات التي زادت قيمتها بنسبة ١٨.٧% عام ٢٠٠٧ بعد تراجع بنسبة ١٣% عام ٢٠٠٦. وإنّ تقلّبات الأسعار المستعملة في احتساب تقلّبات سلع التجهيز من حيث

الحجم هي قيم الوحدات عند استيراد تلك السلع مضافاً إليها الضرائب. في هذه الحالة، قد تكون تقلبات الأسعار ناجمة جزئياً عن تعيّر النوعية.

توزيع التكوين القائم لرأس المال الثابت بين القطاع الخاص والقطاع العام

لا يمكن معرفة التكوين القائم لرأس المال الثابت الخاص بالمؤسسات بصورة مباشرة، وإنما يتم استنتاجه من خلال احتساب الفرق بين قيمته الإجمالية والقيمة الإجمالية للاستثمارات العامة. وبالتالي، لا نحصى استثمارات كل المؤسسات بل استثمارات القطاع الخاص وحسب. في الواقع، تتضمن الاستثمارات العامة، إضافة إلى التكوين القائم لرأس المال الثابت للإدارات العامة، النفقات على شبكات توزيع الكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية التي تشكّل جزءاً من التكوين القائم لرأس المال الثابت للمؤسسات العامة.

جدول 24

توزيع التكوين القائم لرأس المال الثابت على القطاعين الخاص والعام 2002-2007

مليار ليرة لبنانية

القطاع	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القطاع الخاص	4 656	5 252	5 935	6 438	6 854	9 106
القطاع العام	901	739	950	872	908	1 012
المجموع	5 558	5 991	6 884	7 310	7 762	10 117

أما الاستثمارات العامة فتقدّر استناداً إلى حسابات الدولة والإدارات المستقلة ومنها مجلس الإنماء والإعمار¹.

استأنفت الاستثمارات العامة نموها في العام ٢٠٠٤ بعد فترة طويلة من الانكماش: +٢٣.٦% من حيث القيمة مقابل -٨.٥% في العام ٢٠٠٣. وبعد تراجع في العام ٢٠٠٥، عادت هذه الاستثمارات لترتفع في العام ٢٠٠٦ (+٤.٢%) والعام ٢٠٠٧ (+١١.٤%). ويترجم جزء من هذا النمو في الحاجة إلى إعادة إعمار الدمار الذي خلفته حرب تموز ٢٠٠٦. وفي الواقع، كان من المفترض أن يكون هذا النمو أكثر ارتفاعاً. وقد أجري جزء كبير من أعمال ترميم الجسور المدمّرة بفضل الهبات الخاصة والأجنبية. وبما أنّ الجهات المانحة قامت مباشرة بأعمال الترميم والتوصيل لم تُحتسب قيمتها في النفقات العامة وأدرجت بالتالي على أنها استثمارات خاصة. وقد قدّرت قيمتها بـ ١٠٠ مليار ليرة لبنانية.

القسم الثاني. التغيّر في المخزون

لا يمكن الحصول على أية إحصاءات عن المخزون من المؤسسات. فالتغيّرات في المخزونات الواردة في الحسابات تمّ إدخالها للتسوية بين استخدامات الموارد من السلع والخدمات من سنة إلى أخرى. وإنّ السبب وراء نسبة النمو الكبيرة التي شهدتها الاستيراد في العام ٢٠٠٧ يعود بجزء منه

¹ تمت مراجعة الاستثمارات العامة بفضل التدقيق في حسابات البلديات والاطلاع بالتفصيل على المشاريع التي يقوم بها مجلس الإنماء والإعمار.

إلى ضرورة إعادة تكوين المخزون الذي نفذ في العام ٢٠٠٦ بسبب إغلاق المرفأ وتوقيف المؤن لمدة ستة أسابيع. وقد أدت موازنة الحسابات إلى تقدير تغيّر المخزون في العام ٢٠٠٦ بـ ٣٠ مليار ليرة لبنانية و+٣٤٣ مليار عام ٢٠٠٧.

أمّا الأسعار المستعملة في احتساب التغيّر في المخزون من حيث الحجم فهي قيم الوحدات عند استيراد السلع التي تودع في المخزون.

الفصل الخامس الصادرات

بحسب المفاهيم المتعارف عليها، تتضمن الصادرات السلع المصدّرة من الأراضي اللبنانية ونفقات السياح على هذه الأراضي.

بعد الجمود التي تسببت به حرب تموز في العام ٢٠٠٦، استعادت الصادرات في العام ٢٠٠٧ معدلات النمو التي سجّلتها في السنوات السابقة: ٢% في العام ٢٠٠٦ و ١٦.٦% في العام ٢٠٠٧. تظهر الفقرات التالية تطوّر الصادرات في مختلف القطاعات وقد أعطيت تفاصيلها في الجدول ٢٥.

استنتجت الأسعار التي اعتمدت لتقييم التقلّبات في حجم السلع المصدّرة، من الإحصاءات الجمركية من خلال قسمة القيم على الكميات. ومن المفترض أن تكون أسعار الخدمات قد بقيت ثابتة. أمّا مؤشّر أسعار نفقات السياح في لبنان فيفترض أنه يساوي مؤشّر أسعار الاستهلاك.

جدول ٢٥

تصدير السلع والخدمات الى الخارج حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٧

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.					نوع المنتج
بالكمية	بالأسعار	2007	2006	2007	2006	2005	
23.1	-1.0	5.4	-1.3	439	336	344	المنتجات الزراعية
20.0	-2.8	6.9	-1.6	399	309	323	منتجات زراعية
59.5	27.9	-7.4	2.1	40	27	21	منتجات حيوانية
25.0	-1.9	5.0	4.5	4 874	3 712	3 618	المنتجات الصناعية
21.5	-1.7	5.3	5.5	468	366	352	منتجات الصناعات الغذائية والزراعية
17.7	6.1	-1.3	-3.2	579	498	485	منتجات النسيج والجلود
39.5	-27.3	3.0	4.6	323	225	296	المعادن اللافلزية
31.6	-1.0	5.0	5.0	1 956	1 415	1 361	المنتجات المعدنية والآلات والمعدّات
24.1	0.7	10.4	4.0	738	539	515	خشب ومطاط ومنتجات كيميائية
20.9	39.1	-0.3	-5.6	101	84	64	مفروشات
13.5	-4.6	6.7	12.4	708	585	545	المنتجات الأخرى
24.9	-1.8	5.1	4.0	5 312	4 048	3 962	مجموع السلع
-1.3	7.6	0.0	0.2	1 660	1 684	1 561	الخدمات
3.7	-4.7	0.0	2.1	205	198	203	مواصلات
6.0	6.0	0.0	0.0	430	405	383	خدمات للمؤسسات
-7.2	457.1	0.0	0.0	301	328	59	المؤسسات المالية
-3.9	-17.8	0.0	0.0	724	753	917	التجارة
17.2	0.9	3.8	2.9	6 973	5 732	5 523	التصدير الى الخارج
0.2	-7.4	5.0	3.2	1 522	1 445	1 512	نفقات السياح
13.8	-0.9	4.0	2.9	8 495	7 177	7 035	المجموع الاجمالي

(أ) الصادرات الزراعية

في العام ٢٠٠٦، عانى قطاع الزراعة أكثر من غيره من القطاعات من جزاء الظروف السياسية السيئة التي سادت في البلد. غير أن الصادرات الزراعية استعادت نشاطها في العام ٢٠٠٧ ليلعب معدل نموها ٣٠.٦% من حيث القيمة و٢٣.١% من حيث الحجم. ومن باب التذكير، إن قيمة الصادرات الزراعية الواردة في الحسابات تفوق بكثير تلك الواردة في الإحصاءات الجمركية. وتتراوح معاملات التصحيح التي طبقت بين ١.٥ و ٣ بحسب ضرورات توازن حسابات الاستعمالات/الموارد الخاصة بالمنتجات الزراعية.

وفي العام ٢٠٠٧، سجّلت الصادرات من الفاكهة التي تشكّل أكثر من نصف الصادرات الزراعية زيادة في جملتها بنسبة ١٨.٧% من حيث القيمة و١٤.٤% من حيث الحجم. كما وسجّلت الصادرات من التبغ الخام نمواً مهماً (+٤٢.٢%)، وقامت إدارة حصر التبغ والتبناك بتخفيض انتاج السجائر بنسبة كبيرة بسبب تراجع الطلب عليها.

ب) الصادرات الصناعية

كما هي الحال بالنسبة للصادرات الزراعية، عدّلت الإحصاءات الجمركية المتعلقة بصادرات بعض المنتجات المصنّعة ولكن أتت الزيادات على الأرقام الرسمية بنسب أقل بكثير.

في العام ٢٠٠٧، استعادت الصادرات الصناعية اتجاهها إلى النمو الذي بدأ في العام ٢٠٠٠ بعد الجمود التي شهدته في العام ٢٠٠٦: +٣١.٣% من حيث القيمة مقارنة بالعام ٢٠٠٦ و+٣٧.٧% مقارنة بالعام ٢٠٠٥، أي بمعدل ١٦.١% سنوياً خلال السنتين الأخيرتين. ونظراً إلى الارتفاع المستمر في أسعار التصدير سجّل حجم الصادرات من السلع المصنّعة نمواً بلغت نسبته ١١.٤% سنوياً في الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات من سبائك الذهب كما وارداتها استثنيت من الحسابات. فلو ادخلت لكانت حرّفت اتجاهات الصادرات الصناعية الحقيقية. وكما يتبيّن من الجدول ٢٦، شهدت الصادرات من الذهب تقلبات بنسبة متفاوتة جداً ما بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧: -٣٣.٤% في العام ٢٠٠٥ و+٢٧٠.٣% في العام ٢٠٠٦ و-٢٩.٤% في العام ٢٠٠٧.

جدول ٢٦

تصدير سبائك الذهب ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧

معدل التغير السنوي بالنسبة المئوية							
2007	2006	2005	2007	2006	2005	2004	
-29.4	270.3	-33.4	474.2	671.4	181.3	272.3	القيمة بالمليار ل.ل
-39.8	173.3	-40.1	16 254	26 994	9 878	16 504	الكمية بالكلغ
17.3	35.5	11.2	29.2	24.9	18.4	16.5	سعر الكلغ بالمليون ل.ل

- في العام ٢٠٠٧، نمت صادرات المنتجات الزراعية الغذائية بجميع أنماطها بنسب متفاوتة: المعلبات (+٢٧.٣% من حيث القيمة و٢١.٧% من حيث الحجم)، والساكر والشوكولا (١٧.٤% من حيث القيمة و٥.١% من حيث الحجم)، والعجائن (٢٧% من حيث القيمة و٢٢.٤% من حيث الحجم)، والمواد الدهنية الغذائية (٣٣.٨% من حيث القيمة و٣٤.٩% من حيث الحجم) والمشروبات الروحية (٢٧% من حيث القيمة و٢٨% من حيث الحجم). وبالتالي بلغ تنامي إجمالي الصادرات الزراعية الغذائية ما نسبته ٢٧.٩% من حيث القيمة و ٢١.٥% من حيث الحجم بعد ان كان قد سجّل تراجعاً بنسبة ١.٧% في العام ٢٠٠٦.

- في العام ٢٠٠٦، تابعت الصادرات من المنتجات النسيجية والجلود التباطؤ التي شهدته في العام السابق: ٢.٧% من حيث القيمة مقابل +٥.٥% في العام ٢٠٠٥ و+٢١.٢% في العام ٢٠٠٤. ثم استعادت نشاطها في العام ٢٠٠٧ لتسجّل معدّل نمو بلغ ١٦.٢% من حيث القيمة. وقد سجّل نموها من حيث الحجم نسبة أكثر ارتفاعاً بسبب انخفاض الأسعار. وتكوّنت هذه الصادرات بشكل أساسي من الأحذية والجلديات.

- أمّا صادرات المعادن اللافلزية والمنتجات المكوّنة منها فقد شهدت تقلّبات قوية: -٢٧.٣% و+٣٩.٥% من حيث الحجم في ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ على التوالي. في العام ٢٠٠٦، شكّل الأسمنت أكثر من نصف هذه المنتجات وقد انخفضت صادراته من 1 654 ألف طنّ بقيمة ١٦٨.٢ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٥ إلى ٩١٦ ألف طنّ أي بقيمة ١٠٥ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٦، أيّ أنّه تراجع بنسبة ٤٥.٩% من حيث الكمية و ٣٧.٦% من حيث القيمة. وفي العام ٢٠٠٧، انخفضت كميات الاسمنت المستوردة إلى ٩٠٣ ألف طنّ (-١.٥%)، غير أنّ ارتفاع الأسعار بنسبة ٨.٧% أدّى إلى زيادة قيمة صادرات الاسمنت بنسبة ٧.١%. كما وأدّى تصدير (أو على الأرجح إعادة تصدير) الألماس الطبيعي الخام إلى تنامي صادرات المعادن اللافلزية.

- احتلت مجموعة المعادن والآلات والمعدات مرتبة مهمة في الصادرات الصناعية (٤٠% من قيمة المنتجات المصنّعة المصدرّة في العام ٢٠٠٧). وتتألّف هذه المجموعة من المجموعات الفرعية التالية: معادن باستثناء الذهب (١٢.١%)، ومنتجات معدنية (٦.٧%)، وآلات ومعدات (١٨.٨%) ووسائل نقل (٢.٤%).

○ في العام ٢٠٠٧، ارتفعت الصادرات من المعادن بنسبة ٥٩% من حيث القيمة. ويعود هذا الارتفاع إلى تصدير الخردة (نفايات) التي انتقلت من ١٣٣ مليار في العام ٢٠٠٦ إلى ٢٣٩ مليار في العام ٢٠٠٧.

○ ارتفعت قيمة الصادرات من المنتجات المعدنية بنسبة ٢٦.٧%. ومن بين المنتجات الرئيسية التي تقع ضمن هذه المجموعة الفرعية، نذكر البنى الحديدية للبناء التي ارتفعت قيمة صادراتها من ٢١.٩ مليار في العام ٢٠٠٦ إلى ٣٣.٩ مليار في العام ٢٠٠٧.

○ سجّلت الصادرات من الآلات والمعدات ارتفاعاً بلغت نسبته ٢٧.٧% في العام ٢٠٠٧ مقارنة بالعام ٢٠٠٦.

- شهدت صادرات جميع المجموعات الفرعية كـ "الخشب والمطاط والمنتجات الكيماوية" نمواً في صادراتها ما بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧: مصنوعات خشبية باستثناء المفروشات (من ٣٢.١ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٥ إلى ٢٨.٣ مليار عام ٢٠٠٦ و٣٤.٦ مليار عام ٢٠٠٧)، والورق والكرتون (من ١٢٠.٩ مليار ليرة لبنانية إلى ١٣٩ مليار ثم ١٧٤.٤ مليار)، والمنتجات الكيماوية الأساسية (من ١٩٧.٧ مليار ليرة لبنانية إلى ١٩٤.٣ مليار ثم ٢٧٧.٨ مليار) والمصنوعات من مطاط (من ٦.٩ مليار ليرة لبنانية إلى ١٢.٤ مليار ثم ١٥.٦ مليار) وأخيراً المصنوعات البلاستيكية (من ٦٦.٤ مليار ليرة لبنانية إلى ٦٣.٨ مليار ثم ٨٤.٧ مليار).
- أما الصادرات من المفروشات، ولو كانت نسبتها ضئيلة في مجموع الصادرات، فقد سجّلت نمواً من حيث القيمة أيضاً: (+٣١.٣% في العام ٢٠٠٦ و+٢٠.٥% في العام ٢٠٠٧).
- تتكوّن السلع المتفرقة بشكل أساسي من منتجات النشر التي زادت صادراتها بنسبة ١٦.٢% و٤٠.٢% من حيث القيمة إذ انتقلت من ١٦٤ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٥ إلى ١٩١ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٦ و٢٦٧ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧، ومن المجوهرات التي زادت صادراتها بنسبة ٢.٣% و١٢.٧% (من ٢٩٧ مليار ليرة لبنانية إلى ٣٠٣ مليار ثم إلى ٣٤١ مليار).

ج) صادرات الخدمات

لم يتمّ إحصاء تبادل الخدمات مع الخارج بشكل جيّد بعد. فالمبالغ الصافية المحصّلة مقابل الخدمات العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية وحدها يمكن معرفتها بصورة منتظمة. وقد أهملت الصادرات الصافية لخدمات النقل. وقدرت الخدمات الصافية المصدّرة إلى المؤسسات بفضل الاستقصاء الذي جرى مع مؤسسات كبيرة الحجم في العام ٢٠٠٤. تشتمل صادرات الخدمات المالية حصة صافي المنتج المصرفي الناجمة عن الفوائد المحصّلة من الخارج وصافي الصادرات من خدمات إعادة التأمين، علماً أن هذه الأخيرة سلبية. أما إيرادات التجارة الثلاثية الواردة في الحسابات فهي تقريبية.

اتجهت الإيرادات الصافية للمديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية المتأتية من الاتصالات الدولية إلى استعادة نموها في العام ٢٠٠٧ (+٣.٧%)، بعد أن كانت قد سجّلت تراجعاً لسنتين متتاليتين: -٣.٦% في العام ٢٠٠٥ و-٤.٧% في العام ٢٠٠٦.

أما أرقام المبيعات التي حققتها في الخارج الشركات اللبنانية التي تقدّم الخدمات للمؤسسات، صافية من مدفوعات الخدمات لغير المقيمين، فقد ارتفعت بحسب تصريحات المؤسسات الكبيرة الحجم لتصل إلى ٢٠٥ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢ و٢٤٥ مليار في العام ٢٠٠٣ أي أنها سجّلت زيادة بنسبة ١٩.٣%^١ وفي العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، سجّلت أرقام المبيعات نمواً بما نسبته ٢٥% بحسب تصريحات مؤسسات (أوف شور) إلى وزارة المالية. وبسبب غياب إحصاءات حديثة تمّ اعتماد معدّل نمو بنسبة ٦% في تقديرات العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

^١ أظهر هذا الاستقصاء أنّ أرقام الصادرات من الخدمات الواردة في حسابات ١٩٩٧-٢٠٠٢ ناقصة تماماً.

وإنّ النمو الضخم التي سجّلتها الخدمات المالية في العام ٢٠٠٦ يعود إلى زيادة الفوائد المحصّلة من قبل المصارف من توظيفاتها في الخارج وهي قد ارتفعت من ٢٧٩ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٥ إلى ١٠٤٧ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٦، بحسب تقديرات مصرف لبنان المركزي. وبما أنّ نسبة الخدمة المصرفية من الفوائد المحصّلة بلغ ٢٨.٢% في العام ٢٠٠٥ و ٢٩.٩% في العام ٢٠٠٦، بلغت حصّة الفوائد المحتسبة على انها صادرات ٩٧.٨ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٥ و ٣٧٧.٨ مليار في العام ٢٠٠٦. ومن ناحية أخرى، بلغ صافي خدمات إعادة التأمين المستوردة من الخارج ٥٠ و ٥١.٢ مليار ليرة لبنانية في العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ على التوالي. وقد تمّ طرح هذه المبالغ من صادرات الخدمات.

وفي ما يتعلّق بمعدّل النمو المعتمد لتقدير الإيرادات الصافية للتجارة الثلاثية فهو معدّل حركة العبور وإعادة التصدير. وبعد أن شهدت ارتفاعاً في العام ٢٠٠٤ (+٣٢.٤%)، تراجعت حركة التجارة الخارجية بشكل مستمر (-٣.٥%) في العام ٢٠٠٥ و (-١٧.٨%) في العام ٢٠٠٦ و (-٣.٩%) في العام ٢٠٠٧.

د) نفقات السياح

من المتعارف عليه أنّ معدّل نمو حجم نفقات السياح والمسافرين الأجانب الآخرين على الأراضي اللبنانية يساوي نمو عدد المسافرين الأجانب (باستثناء السوريين) الذين يدخلون سنوياً إلى لبنان: +٢٤.٩% عام ٢٠٠٤ و -٢.٩% عام ٢٠٠٥ و -٧.٤% عام ٢٠٠٦ و +٠.٢% عام ٢٠٠٧. أمّا مؤشر الأسعار المعتمد في احتساب قيمة النفقات فهو مؤشر أسعار الاستهلاك.

الجزء الثاني. الحسابات المتكاملة

يقضي النظام الدولي للحسابات الاقتصادية (SCN93) بإعداد سلسلة من الحسابات لكلّ من الوحدات المحاسبية الخمس للاقتصاد الوطني المشار إليها بـ S.1 وسلسلة أخرى من الحسابات للقطاع الخارجي المشار إليها بـ S.2.

وتضمّ الوحدات المحاسبية الاقتصادية ما يلي :

S11: المؤسسات الإنتاجية غير المالية

S12: المؤسسات الإنتاجية المالية

S13: الإدارات العامة

S14: الأسر

S15: الجمعيات التي لا تستهدف الربح

لا يسمح واقع النظام الإحصائي الوطني في لبنان بإعداد حسابات اقتصادية منفصلة لكلّ من الوحدات المحاسبية. ويستحيل بخاصة توزيع عمليات الإنتاج والتوزيع بين الشركات غير المالية والأسر، ولكن يمكن قياس – على نحو تقريبي- العناصر الأساسية للحسابات المتكاملة لمجموع الوحدات المحاسبية الداخلية وتلك المتعلقة بالقطاع الخارجي.

يفصّل الجدولان (٢٧) و(٢٨) الحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني ككلّ (S.1) وللقطاع الخارجي (S.2)، ويتيحان استنتاج التدفقات الأساسية التي تميّزت بها الحركة الاقتصادية خلال السنوات ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧.

يعرض الفصل الأول حسابات الوحدات المحاسبية الاقتصادية الوطنية التي تظهر المجاميع الاقتصادية الأساسية: حساب الإنتاج، وحساب الاستثمار والتوزيع الأولي للمداخيل، وحساب التوزيع الثانوي للمداخيل، وحساب استعمال المداخيل، وحساب رأس المال وأخيراً الحساب المالي.

ويتناول الفصل الثاني قياس العناصر الأساسية لميزان المدفوعات الموزعة على أربعة حسابات هي التالية: حساب تبادل السلع والخدمات، وحساب المداخيل والحوالات الجارية، وحساب تحويل رأس المال وأخيراً الحساب المالي.

أمّا حسابات الوحدات المحاسبية التي تمكّننا من إعدادها فهي حسابات الإدارة المركزية وحسابات المصارف التجارية. وترد هذه الحسابات في أحد ملاحق هذا التقرير.

جدول ٢٧
الحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني (S.1) ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧

مليار ليرة لبنانية

الموارد			الاستعمالات			الحسابات
٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
						I . حساب الإنتاج
47 134	41 865	40 442				P11 إنتاج تسويقي
5 375	5 115	4 968				P12 إنتاج غير تسويقي
5 932	4 970	5 247				D2-D3 الرسوم ناقص الإعانات
			20 683	18 124	17 703	P2 الاستهلاك الوسيط
			37 758	33 826	32 955	B1 القيمة المضافة غير الصافية
58 440	51 950	50 658	58 440	51 950	50 658	المجموع
						1.II حساب الاستثمار وتوزيع المداخل الأولية
37 758	33 826	32 955				B1 القيمة المضافة غير الصافية
5 932	4 970	5 247	5 932	4 970	5 247	D2-D3 الرسوم ناقص الإعانات
7 502	6 674	6 355	7 426	6 397	6 212	D41 الفوائد
			2 925	2 925	3 180	القطاع الخاص
			3 472	3 472	3 031	القطاع العام
25 745	23 158	22 194	25 185	22 868	21 550	D1+D4.. أجور ومداخل أخرى
			38 394	34 394	33 742	B5 الرصيد: الدخل الوطني القائم
76 937	68 628	66 751	76 937	68 628	66 751	المجموع
						2.II حساب توزيع الدخل الثانوي
38 394	34 394	33 742				B5 الرصيد الدخل الوطني القائم
2 117	2 029	1 554	2 117	2 029	1 554	D5 الضرائب المباشرة
1 110	951	1 031	1 110	951	1 031	D61 الاشتراكات الإجتماعية
1 863	1 787	1 698	1 839	1 764	1 675	D62 التقديرات الإجتماعية
6 774	6 601	4 211	486	473	407	D79 الحوالات الجارية الأخرى
			44 706	40 545	37 569	B6 الرصيد: الدخل الوطني المتاح
50 259	45 761	42 235	50 259	45 761	42 235	المجموع
						٤.II حساب استعمال المداخل
			36 779	33 161	32 731	P2 استهلاك
			7 928	7 384	4 838	B8 الوفر القائم
44 706	40 545	37 569	44 706	40 545	37 569	المجموع = الدخل الوطني المتاح
						١.III حساب الرأسمال
7 927	7 384	4 838				B8 الوفر القائم
			10 460	7 732	7 219	P51 تكوين الرأسمال الثابت
2 204	4 178	1 393	105	88	121	D9 تحويل رأسمال
			-434	3 742	-1 109	B9 الرصيد: القدرة/ الحاجة (-) إلى التمويل
10 132	11 562	6 231	10 132	11 562	6 231	المجموع
						٢.III الحساب المالي
-434	3 742	-1 109				B9 القدرة (+) أو الحاجة (-) إلى التمويل
9 554	5 090	4 060	12 624	9 303	5 186	F2 الأوراق النقدية والودائع
2 464	2 152	3 316	2 434	4 001	2 757	F3 الأوراق المالية غير الأسهم
3 154	3 783	328	2 225	3 671	189	F4 القروض
2 204	7 555	3 160	-340	5 347	1 624	F5 الأسهم والمساهمات الأخرى
16 942	22 322	9 755	16 942	22 322	9 755	المجموع

جدول ٢٨

حسابات العالم الخارجي (S.2) 2007 - 2005

مليار ليرة لبنانية

الموارد			الاستعمالات			الحسابات
2007	2006	2005	2007	2006	2005	
17 988	14 256	14 042	8 507	7 189	7 047	I . حساب تبادل السلع والخدمات
			9 481	7 067	6 995	الاستيراد
						التصدير
						B11 الميزان التجاري
17 988	14 256	14 042	17 988	14 256	14 042	المجموع
9 481	7 067	6 995				II . حساب المداخيل والحوالات الجارية
1 201	937	822	755	586	674	B11 الميزان التجاري
2 241	1 926	2 142	2 317	2 203	2 284	D1 الأجور وملحقاتها
421	355	309	1 427	997	1 101	D41 الفوائد
			24	23	23	D4...مداخيل أخرى (صافية)
			6 288	6 128	3 804	D62 التقديمات الإجتماعية
			2 532	348	2 381	D79 الحوالات الجارية الأخرى (الصافية)
						B12 ميزان العمليات الجارية
13 344	10 285	10 268	13 344	10 285	10 268	المجموع
2 532	348	2 381				1.III حساب الرأسمال
			2 099	4 090	1 272	B12 ميزان العمليات الجارية
			434	-3 742	1 109	D9 تحويل رأسمال (صافي)
						B9 القدرة (+) أو الحاجة (-) إلى التمويل
2 532	348	2 381	2 532	348	2 381	المجموع
434	-3 742	1 109				2.III الحساب المالي
3 070	4 213	1 126				B9 القدرة (+) أو الحاجة (-) إلى التمويل
			30	-1 849	559	F2 الأوراق النقدية والودائع (الصافية)
			930	112	140	F3 الأوراق المالية غير الأسهم
			2 544	2 208	1 536	F4 القروض
						F5 الأسهم والمساهمات الأخرى
3 504	471	2 235	3 504	471	2 235	المجموع

الفصل الأول الحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني

تنوّع العمليات المختلفة المنجزة بين الوحدات المحاسبية الاقتصادية أو التدفقات الناجمة عن النشاط الإقتصادي على ست فئات أو فئات فرعية من الحسابات هي التالية: (إنّ الأرقام هي عبارة عن رموز التصنيف الدولي للحسابات).

- I. حساب الإنتاج.
- 1.II. حساب الاستثمار والتوزيع الأوّلي للمداخيل.
- 2.II. حساب التوزيع الثانوي للمداخيل.
- 4.II. حساب استعمال المداخيل.
- 1.III. حساب رأس المال.
- 2.III. الحساب المالي.

تتيح هذه الحسابات استنتاج المجاميع الأساسية التي تكوّن النشاط الاقتصادي وقد تمّ تلخيصها في الجدول ٢٩ التالي.

جدول ٢٩
تطوّر المجاميع الإقتصادية الرئيسية ٢٠٠٣-٢٠٠٧

مليار ليرة لبنانية

2007	٢٠٠٦	2005	2004	2003	نوع الحصيلة
37 758	33 826	32 955	32 848	30 276	الناتج المحلي القائم
636	567	787	-531	-681	+ مداخيل عوامل الإنتاج الصافية
38 394	34 394	33 742	32 317	29 595	= الدخل الوطني القائم
6 312	6 151	3 827	4 428	5 457	+ الحوالات الجارية الصافية
44 706	40 545	37 569	36 745	35 052	= الدخل الوطني المتاح القائم
-36 779	-33 161	-32 731	-32 666	-30 717	- الاستهلاك
7 928	7 384	4 838	4 079	4 335	= الإيداع الوطني القائم
2 099	4 090	1 272	1 894	2 720	+ تحويل الرساميل الصافية
10 027	11 475	6 110	5 973	7 055	= الإيداع المتاح القائم
10 460	7 732	7 219	7 284	5 802	- تكوين الرأسمال الثابت
-434	3 742	-1 109	-1 312	1 253	= القدرة على التمويل (+) أو احتياجات التمويل
3 504	471	2 235	1 567	3 852	+ تمويل خارجي
3 070	4 213	1 126	255	5 105	= ميزان المدفوعات

ملاحظة: تمّ تعديل الأرقام العائدة إلى السنوات ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥

استناداً إلى ما تقدّم نستنتج أنّ:

- الناتج المحلي القائم هو رصيد حساب إنتاج مجموع الوحدات المحاسبية الاقتصادية.
- الدخل الوطني القائم يشق من حساب التوزيع الأوّلي للمداخيل.
- الدخل الوطني المتاح القائم يساوي رصيد حساب التوزيع الثانوي للمداخيل.
- الإيداع الوطني القائم هو رصيد حساب استعمال الدخل.

- يطرح الإيدار الوطنى المتاح القائم والقدرة أو الاحتياجات التموليلية من حساب رأس المال.
- يرد رصيد ميزان المدفوعات فى الحساب المالى فى خانة "التغير فى النقد والودائع".

تتناول الأقسام التالية هذه الحسابات بالتفصيل.

القسم الأول. حساب الإنتاج

يسجل حساب الإنتاج، من حيث الموارد، قيمة إنتاج وحدات محاسبية اقتصادية مختلفة ويسجل، من حيث الاستعمالات، قيمة الاستهلاك الوسيط. ويكون رصيد هذا الحساب مساوياً للنتائج المحلي القائم. وتقسّم قيمة الإنتاج إلى إنتاج تسويقي (P.11) وإنتاج غير تسويقي (P.12) وإلى الضرائب ناقص الإعانات على المنتجات (D.2 – D.3).

(أ) الإنتاج التسويقي (P.11)

يساوي الإنتاج التسويقي الإيرادات الصافية من الرسوم التي تجنيها جملة وحدات الإنتاج من بيع السلع والخدمات. ولكن بحسب طرق التقدير التي اعتمدت في ظل غياب الإحصاءات الملائمة، تشمل قيمة الإنتاج التسويقي المذكورة هنا أيضاً قيمة الإنتاج المستهلك ذاتياً.

تساوي قيمة هذا الإنتاج مجموع إنتاج جميع القطاعات التسويقية المحتسب بسعر السوق، مخصوماً منه الرسوم غير المباشرة ومضافاً إليه إعانات الاستثمار.

يتناول الفصل الأول من الجزء الأول بالتفصيل الإنتاج التسويقي المقدر بالأسعار المدفوعة من قبل المستخدمين.

(ب) الإنتاج غير التسويقي (P.12)

يمثل الإنتاج غير التسويقي، كما هو وارد في هذه الحسابات، تقدير إنتاج الإدارات العامة فقط. وبالتالي فهو لا يتضمن قيمة الإنتاج المستهلك ذاتياً من قبل الأسر ولا إنتاج الجمعيات التي لا تستهدف الربح.

وقد تمّ عرض الطريقة المعتمدة في تقدير هذا الإنتاج في الفصل الأول من الجزء الأول.

(ج) الرسوم الصافية من الإعانات على المنتجات (D.2 – D.3)

في المبدأ، يجب أن يشمل هذا الحساب الرسوم المحددة المفروضة على المنتجات صافية من الإعانات فقط، ولكن بسبب غياب المعلومات الكافية تمّ الأخذ بمجمّل الضرائب غير المباشرة الداخلة في حساب استثمار المؤسسات. وتشمل هذه الضرائب ما يلي: الرسوم الجمركية والرسوم على استهلاك بعض المنتجات بما فيها الضريبة على القيمة المضافة المفروضة منذ العام ٢٠٠٢، إضافة إلى أرباح المؤسسات العامة وأخيراً الرسوم البلدية وغيرها من الضرائب.

وقد تمّت مراجعة الرسوم البلدية الواردة في هذه الدراسة بعد الإطّلاع على حسابات البلديات الكبيرة الحجم وحسابات عينة من البلديات الصغيرة والمتوسطة الحجم للأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. أمّا الرسوم المفروضة في السنوات الأخرى فقد تمّ تقديرها من خلال المؤشرات المستنتجة من حسابات الخزينة العامة التي تُحصّل بعض الرسوم لحساب البلديات. كما وتتضمن هامش من التعديل الضروري لتوازن حسابات القطاع العام. أما الضرائب الأخرى، فيتمّ الحصول عليها من قطع حسابات الدولة. ويبين الجدول ٣٠ تطوّر مختلف أنواع الضرائب غير المباشرة ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧.

جدول ٣٠

الضرائب غير المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٣-٢٠٠٧

مليار ليرة لبنانية					
2007	٢٠٠٦	2005	2004	2003	نوع الضريبة
561	461	481	529	475	الرسوم الجمركية
2 779	2 349	2 440	2 874	2 575	رسوم الاستهلاك
2 003	1 428	1 663	1 453	1 260	أرباح المؤسسات العامة
271	259	261	274	224	طوابع و رسوم أخرى
343	497	422	424	384	رسوم البلديات و تسوية
-27	-26	-19	-61	-20	- الإعانات
5 932	4 970	5 247	5 493	4 898	المجموع

بعد أن كانت الرسوم الجمركية قد انخفضت بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣، نتيجة السياسة المتبعة من قبل الحكومة في الاستبدال التدريجي لهذه الرسوم بالضريبة على القيمة المضافة، ارتفعت هذه الرسوم في العام ٢٠٠٤ وإنمّا بوتيرة نمو أدنى من وتيرة نمو الواردات. وتراجعت نسبة الرسم الجمركي إلى القيمة الجمركية للواردات من ٤.٣% عام ٢٠٠٣ إلى ٣.١% عام ٢٠٠٧.

يبين الجدول ٣١ أن رسوم الإستهلاك تتكون بجزء كبير من الضريبة على القيمة المضافة المطبقة منذ العام ٢٠٠٢.

جدول ٣١
رسوم الاستهلاك حسب نوعها ٢٠٠٣-٢٠٠٧

مليار ليرة لبنانية					نوع الرسم
٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
2 003.2	1 660.2	1 560.8	1 688.2	1 322.4	على القيمة المضافة
211.0	162.0	190.8	196.5	184.6	على التبغ
77.7	64.4	83.8	84.2	72.3	على السفر من المطار
185.0	230.3	362.2	644.7	816.3	على المحروقات
286.0	216.5	230.5	242.2	164.2	على تسجيل السيارات
16.3	16.0	11.9	18.1	15.4	رسوم أخرى
2 779.2	2 349.3	2 440.0	2 873.9	2 575.2	المجموع

عام ٢٠٠٤، لم تكن الزيادة القوية في الإيرادات من الضريبة على القيمة المضافة (+٢٧.٧%) ناجمة فقط عن النمو في الصفقات، وإنما عن إتساع القاعدة الضريبية وأيضاً عن الفارق الزمني بين تاريخ تحصيل الإيرادات وتاريخ تسديد المبالغ المتوجبة. وبين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧، بلغ نمو الضريبة على القيمة المضافة ما معدّله ٥.٩% سنوياً. وقد أدت سياسة تثبيت أسعار البنزين إلى تخفيض الضريبة على المحروقات بصورة منتظمة منذ العام ٢٠٠٤.

وتُحتسب أرباح المؤسسات العامة على أنها رسوم على المنتجات لأنّ الدولة هي التي تحدّد أسعار السلع والخدمات التي تنتجها هذه المؤسسات. وتسجّل المؤسسات العامة العاملة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية أعلى نسبة من هذه الأرباح وهي شهدت نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، إذ ارتفعت من ١٤١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٧٨٥ مليار عام ٢٠٠٢ و١٠٨٦ مليار عام ٢٠٠٣ و١٣١٠ مليار عام ٢٠٠٤ و١٤٥٦ مليار عام ٢٠٠٥. وقدّرت بـ ٢٩٨ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٦ و١٨٢٠ مليار عام ٢٠٠٧.

أما الإعانات المقدّمة للمؤسسات العامة والتي ترد في حسابات الدولة فهي على الشكل التالي: (جدول ٣٢).

جدول ٣٢
الإعانات الى المؤسسات العامة ٢٠٠٣-٢٠٠٧

مليار ليرة لبنانية					المؤسسة
٢٠٠٧م	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
...	5.0	-	15.0	-	مكتب القمح والشمندر السكري
...	-	-	1.6	0.4	مصالح المياه
...	13.0	15.0	14.0	15.0	مصلحة النقل المشترك
...	4.0	4.0	28.2	2.5	تلفزيون لبنان
...	4.0	0.3	2.1	2.4	غيرها
27.0	26.0	19.3	60.9	20.3	المجموع

م: أرقام مؤقتة

لا تسجّل الإعانات التي تمنح لمؤسسة كهرباء لبنان في نفقات موازنة الدولة، بل تسجّل في حساب الخزينة العامة على أنّها سلفات للمؤسسات العامة وتعتبر عمليات مالية. وقد ارتفعت ديون شركة كهرباء لبنان للخزينة بمقدار ٨١ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٣ و ٥١١ مليار عام ٢٠٠٤ و ٧٣٤ مليار عام ٢٠٠٥، فيما لم يتم بعد نشر حسابات الخزينة للعامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ الإعانات غير المباشرة التي تقدّم لمزارعي التبغ والتي نجهل قيمتها تستنتج من الضرائب على التبغ المصنّع.

د) الاستعمالات الوسيطة

تساوي الاستعمالات الوسيطة عمليات شراء السلع والخدمات الاستهلاكية من قبل وحدات الانتاج مخصوماً منها التغييرات في المخزونات، ويتم تقييمها بأسعار السوق أي باحتساب كلّ الرسوم.

وقد تمّ عرض الاستهلاك الوسيط لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في الفصل الأول من الجزء الأول.

القسم الثاني. حساب الإستثمار وتخصيص المداخيل الأولية

يُصدّ بالمداخيل الأولية كلفة عوامل الإنتاج وغيرها من العناصر التي تدخل في قيمة الناتج المحلي القائم. ويسجّل حساب استثمار وتخصيص المداخيل الأولية، لجهة الموارد، الناتج المحلي القائم وسائر أنواع المداخيل الأولية التي تحصلها الوحدات المحاسبية الوطنية. كما ويسجّل، لجهة الاستعمالات، المداخيل الأولية المدفوعة من قبل الوحدات المحاسبية الوطنية. ويستنتج من رصيد هذا الحساب ثاني المجاميع أهمية وهو الدخل الوطني القائم. وبما أنّه تمّ وضع حساب استثمار وتخصيص المداخيل الأولية لوحدات الإنتاج فقط، فهو يسمح بتفصيل الناتج المحلي القائم بحسب منظور الدخل.

أ) منظور الدخل الخاص بالناتج المحلي القائم

يظهر الجدول ٣٣ توزيع الناتج المحلي القائم بحسب كلفة عوامل الإنتاج وغيرها من العناصر التي تندرج ضمن قيمته أي الرواتب والأجور وملحقاتها والضرائب غير المباشرة على المنتجات صافية من الإعانات والفوائد وغيرها من المداخيل والاهتلاكات.

جدول ٣٣

توزيع الناتج المحلي القائم على عوامل الإنتاج ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧

مليار ليرة لبنانية

عناصر الناتج المحلي القائم	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الرسوم ناقص الإعانات/ المنتجات	4 898	5 493	5 247	4 970	5 932
الفوائد	2 567	3 085	3 180	2 925	3 631
الأجور والمداخيل الأخرى	20 026	21 421	21 550	22 868	25 185
اهتلاك (رصيد)	2 785	2 849	2 977	3 063	3 010
المجموع = الناتج المحلي القائم	30 276	32 848	32 955	33 826	37 758

تمثل الرواتب والأجور وملحقاتها مجموع مخصّصات المُستخدّمين التي تتحمّلها المؤسسات الإنتاجية والإدارات العامة. وتُستخلص الرواتب والأجور المدفوعة من قِبل الإدارات العامة من حسابات القطاع العام وقد تمّ عرض تطوُّرها في الجدول رقم ١٠ (انظر الجزء الأول، الفصل الأول، القسم الثامن). أمّا الرواتب والأجور وغيرها من مصاريف المُستخدّمين التي تدفعها المؤسسات الإنتاجية فقد تمّ تقديرها أثناء وضع الحسابات لسنة ١٩٩٧ بفضل معطيات الاستقصاءات. وقد بلغت نسبتها من الناتج المحلي القائم نسبة ٣٥.٥% : ٨٣.٢% في القطاع الإداري و ٢٩.١% في القطاع التسويقي.

لسوء الحظ لا تتوفر معلومات عن الفترة الممتدة بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٧ لمعرفة تطوُّر هذه النسبة. وإنّ استقصاء العام ٢٠٠٤ الذي شمل المؤسسات الكبيرة الحجم بما فيها ٢٤٠ مؤسسة صناعية و ٢٧٠ مؤسسة خدمات (عدا خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية وخدمات التعليم) و ٩٦ مؤسسة تجارية، أظهر معدّلات تكلفة اليد العاملة على إجمالي القيمة المضافة في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ كالتالي:

القطاع	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الصناعة	٢٤.٦%	٢٤.٢%
الخدمات	٣٢.٤%	٣٢.٩%
التجارة	١٠.٥%	١٠.٩%

في المقابل، سجّلت حصة الضرائب غير المباشرة مخصوماً منها الإعانات من الناتج المحلي القائم، تقدّماً هاماً ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٤، إذ ارتفعت من ١٠.٥% عام ١٩٩٧ إلى ١٦.٧% عام ٢٠٠٤. وقد نجم هذا الارتفاع الأخير عن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في شباط ٢٠٠٢ واتّساع قاعدة هذه الضريبة في السنتين التي تلتها. وفي العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، أدّى تراجع الاستهلاك إلى انخفاض الضرائب المباشرة وحصّتها من الناتج المحلي القائم الذي تراجع إلى ١٥.٩% ثمّ إلى ١٤.٧%. ومع انتعاش الاستهلاك عام ٢٠٠٧، عادت حصة الضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي القائم إلى الارتفاع لتبلغ ١٥.٧%.

تمثل الفوائد عائدات الرساميل المالية المدفوعة من قبل المؤسسات إلى أصحاب هذه الرساميل، وهي لا تتضمن الفوائد التي تدفعها الإدارات العامة. ومن المتعارف عليه أنّ هذه الفوائد لا تستعمل في احتساب الإنتاج غير التسويقي وبالتالي فهي لا تشكل جزءاً من الناتج المحلي القائم.

وبهدف تقدير الفوائد التي تدفعها المؤسسات الإنتاجية، تناولنا في هذه الدراسة عائدات الأموال المودعة في المصارف التجارية ومصارف الاستثمار. وقد تمّ توزيع الفوائد التي تقدّمها المصارف بين العملاء المدينين وفقاً لحصة دينهم للمصارف. وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً من الفوائد التي تقبضها المصارف يمثل أجور خدمات الوساطة المالية التي تقدّمها هذه المصارف.

جدول ٣٤

احتساب الفوائد المصرفية المدفوعة من قبل مؤسسات الإنتاج والادارات ٢٠٠٣-٢٠٠٧

مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	معطيات المصارف
					الفوائد المقبوضة
2 754	2 502	1 978	2 083	2 903	على سندات الخزينة
1 047	1 047	279	279	220	من غير المقيمين
5 009	4 173	4 429	4 171	3 527	من مدينين آخرين
8 810	7 722	6 686	6 533	6 650	المجموع
6 386	5 413	4 801	4 832	4 839	الفوائد المدفوعة إلى المودعين
0.725	0.701	0.718	0.740	0.728	نسبة الفوائد المدفوعة على الفوائد المقبوضة
					توزيع الفوائد المدفوعة إلى المودعين على حساب:
1 996	1 754	1 420	1 541	2 112	الإدارات العامة
759	734	200	206	160	غير المقيمين
3 631	2 925	3 180	3 085	2 567	مؤسسات القطاع الخاص
6 386	5 413	4 801	4 832	4 839	المجموع

وعلى ضوء ما تقدّم، فإنّ الفوائد التي يدفعها القطاع الخاص إلى أصحاب الودائع عبر المصارف بلغت ٣ ١٨٠ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٥، ٢ ٩٢٥ مليار عام ٢٠٠٦ و ٢ ٦٣١ مليار عام ٢٠٠٧ أيّ بنسبة ٩.٧%، ٨.٦% و ٩.٦% بالتتالي من الناتج المحلي القائم، علماً أنه في العام ١٩٩٧، لم تتجاوز هذه النسبة ٥.٣%.

أمّا الفوائد التي يدفعها القطاع العام والتي لا تدخل في قيمة الناتج المحلي القائم، وإنما تدخل في حساب التوزيع الأولي بحسب ما هو متعارف عليه دولياً، فيتم استخلاصها من حسابات الإدارات العامة بعد خصم قيمة الخدمات المصرفية. وتقدّر هذه الأخيرة بحسب المعطيات الواردة في الجدول ٣٤ من خلال تطبيق نسبة قيمة الخدمات المصرفية من الفوائد التي تحصلها المصارف من سندات الخزينة. يبيّن الجدول التالي تطوّر أعباء الدين العام وتوزيعها بين فوائد وخدمات مصرفية.

جدول 35

تطور خدمة الدين العام وحصّة الفوائد منه ٢٠٠٣-٢٠٠٧

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	مليار ليرة لبنانية
					تقسيم أعباء الدين
4 730	4 375	3 724	4 219	4 952	خدمة الدين
٩٣٥	٩٠٣	٦٩٣	٦٧٥	٩٤١	- قيمة الخدمات المصرفية
3 795	3 472	3 031	3 544	4 011	= الفوائد المدفوعة

تتألف أنواع الدخل الأخرى من العلاوات التي تدفع لأصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في الإنتاج ومن إيرادات المتعهدين الفرديين المختلطة. وقد خضعت هذه المداخل إلى تقدير إجمالي عام ١٩٩٧ وتبقى علاوات أصحاب الأسهم غير معروفة. وكما هو الحال بالنسبة للرواتب، قدّرت هذه المداخل للعام ١٩٩٧ فقط، الأمر الذي أدى إلى تبيان حصّة نسبية من هذه المداخل من الناتج المحلي القائم تصل إلى ٤٢.٣%.

ونتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية تمّ جمع الرواتب وأنواع المداخل غير الفوائد في بند واحد اعتباراً من ١٩٩٨.

وفي الواقع، تعتبر *الامتلاكات* رصيد حساب استثمار مؤسسات الإنتاج مضافاً إليه القيمة المقدرة لاستهلاك رأس المال الثابت للإدارت العامة، وقد تمّ عرض هذا العنصر الأخير في الجدول ١٠ الذي يبيّن احتساب قيمة الانتاج غير التسويقي.

(ب) احتساب الدخل الوطني القائم

يساوي الدخل الوطني القائم رصيد حساب استثمار وتخصيص المداخيل الأولية لمجمل الوحدات المحاسبية الاقتصادية الوطنية. وهو بالتالي يقاس على أنه يساوي الناتج المحلي القائم مضافاً إليه رصيد (الموارد - الاستعمالات) للمداخيل الأولية الذي يساوي الدخل الصافي للعوامل الوافدة من القطاع الخارجي. ويتمّ استخلاص هذه الأخيرة من حسابات العالم الخارجي S.2 (الجدول ٢٨) المفصّلة في الفصل التالي.

وقد تمّ تفصيل رصيد أنواع المداخيل الأولية الثلاثة (الأجور، الفوائد والمداخيل الأخرى) في الجدول ٣٦.

جدول ٣٦
مكوّنات الدخل الوطني القائم ٢٠٠٣-٢٠٠٧

مليار ليرة لبنانية					
عناصر الدخل الوطني	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الناتج المحلي القائم	30 276	32 848	32 955	33 826	37 758
الفوائد الخارجية الصافية	-1 104	-867	143	277	76
المداخيل الخارجية الأخرى الصافية	423	336	644	290	560
المجموع = الدخل الوطني القائم	29 595	32 317	33 742	34 394	38 394

بعد أربع سنوات من انحسار المداخيل الخارجية الصافية التي أدت إلى نمو الدخل الوطني القائم بنسبة متدنية عن نسبة نمو الناتج المحلي القائم، استعادت هذه المداخيل زخمها في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧: فبحسب تقديرات مصرف لبنان، انخفضت عمالة الأجانب بنسبة ضئيلة وارتفعت مداخيل اللبنانيين العاملين في الخارج بشكل ملحوظ. وبالتالي انعكست الصورة لتتخطى الفوائد المحصّلة من قبل اللبنانيين على توظيفاتهم في الخارج تلك المحصّلة من غير المقيمين. وهكذا ارتفع الدخل الوطني القائم عام ٢٠٠٧ بنسبة توازي إرتفاع الناتج المحلي القائم من حيث القيمة الإسمية والتي بلغت ١١.٦%.

القسم الثالث. حساب التوزيع الثانوي للدخل

يسجّل حساب التوزيع الثانوي للدخل، لجهة الموارد، الدخل الوطني القائم وموارد الوحدات الاقتصادية الوطنية الناجمة عن أنواع مختلفة من الحوالات وهي: الضرائب المباشرة والاشتراكات والتقديمات الاجتماعية والحوالات الجارية. ويتم تسجيل مدفوعات تلك الحوالات التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية الوطنية على أنها استعمالات. وبالتالي يساوي رصيد هذا الحساب الدخل الوطني القائم زائد الحوالات الجارية الصافية الآتية من الخارج. وبالتالي نحصل على حاصل ثالث يفيد في دراسة أداء الاقتصاد الوطني وهو ما يعرف بـ "الدخل الوطني المتاح القائم".

أ) الضرائب المباشرة

إن الضرائب المباشرة هي مبالغ إلزامية يتم اقتطاعها من قبل الإدارات العامة من موارد الوحدات الاقتصادية الوطنية ويتم تسجيلها في استعمالات القطاع الخاص وفي موارد الإدارات العامة.

هناك نوعان من الضرائب المباشرة: الضريبة على الدخل والضريبة على الأملاك. وتشبه الضريبة على السيارات الخاصة الضريبة المفروضة على الأملاك وقد تم احتسابها مع الضرائب المباشرة بخلاف التصنيف الإداري الذي يدرجها في رسوم الاستهلاك. ويظهر الجدول ٣٧ المبالغ التي تستوفيها الإدارة المركزية من هذه الضرائب مثلما ظهرت في قطع حسابات الدولة.

جدول ٣٧

توزيع الضرائب المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٣-٢٠٠٧

مليار ليرة لبنانية					
نوع الضريبة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
ضريبة الدخل	708	801	907	1 184	1 308
الضريبة على الأملاك	310	396	409	579	532
الضريبة على السيارات	238	238	237	265	276
المجموع	1 256	1 435	1 554	2 029	2 117

م: أرقام مؤقتة

ب) الاشتراكات الاجتماعية

تشمل الاشتراكات الاجتماعية التي أحصيت في هذه الحسابات الاشتراكات المحصلة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمبالغ التي تقتطعها الدولة من رواتب الموظفين الحكوميين لتغذية صندوق التقاعد. غير أنّ هذه الدراسة لم تتطرق إلى المساهمات الإلزامية في صناديق أخرى كتعاونية الموظفين الحكوميين، وذلك بسبب عدم وجود معلومات إحصائية تتعلّق بهذا الموضوع.

ويفترض بجميع الاشتراكات، بما فيها تلك التي يدفعها أرباب العمل إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أن تكون مدفوعة من قبل المُستخدّمين إذ يتم احتسابها ضمن تعويضات العمل ويتمّ تسجيلها على أنها موارد للإدارات العامة.

وتُدرج المبالغ المدفوعة من قبل الدولة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في الموازنة في بند الحوالات وليس على أنها اشتراكات متوجبة على ربّ عمل يوظّف متعاقدين لا يتمتعون بصفة الموظفين الحكوميين وبالتالي يخضعون إلى قانون العمل. تبقى تلك المدفوعات غير منتظمة (٦٠ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٠ و٨٠ مليار عام ٢٠٠٤ و٣٤٠ مليار عام ٢٠٠٥ و٢٢٠ مليار عام ٢٠٠٦، ولم تسدّد أية مدفوعات بين ٢٠٠١ و٢٠٠٣). وقد تمّ استثناء هذه المدفوعات من أجور العمال والاشتراكات الاجتماعية.

جدول ٣٨

الاشتراكات الاجتماعية المدفوعة من قبل الوحدات الاقتصادية الوطنية ٢٠٠٣-٢٠٠٧

مليار ليرة لبنانية					
نوع الاشتراك	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧

1 022	865	946	759	648	الاشتراكات في صندوق الضمان الإجتماعي
88	85	85	86	74	إشتراكات الموظفين الحكوميين
1 110	951	1 031	845	722	المجموع

ج) التقديمات الاجتماعية

تظهر التقديمات الاجتماعية على أنها موارد في الحساب (2.II) وهي تفوق تلك المسجلة في الاستعمالات وذلك لأن بعض الأسر المقيمة تحصل بالإضافة إلى التقديمات المحلية، على معاشات تقاعد تدفعها هيئات غير مقيمة. وقد قدرت معاشات التقاعد المدفوعة من الخارج بـ ٢٣ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ بفضل الاستقصاء حول الأوضاع المعيشية للأسر. وأبقيت ثابتة خلال الفترة التي تلت بسبب عدم توافر المعلومات.

جدول ٣٩

توزيع التقديمات الاجتماعية المحصلة حسب نوعها ٢٠٠٣-٢٠٠٧

مليار ليرة لبنانية					
نوع التقدمة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
تقديمات صندوق الضمان الإجتماعي	806	812	801	829	943
تعويضات المرض	397	444	439	451	540
التعويضات العائلية	215	217	221	231	224
تعويضات نهاية الخدمة	194	150	141	147	179
معاشات التقاعد المدفوعة					
من الدولة	849	821	874	935	897
من الخارج	23	23	23	23	23
المجموع	1 678	1 656	1 698	1 787	1 863

أما التقديمات التي تقدّمها الوحدات الاقتصادية الوطنية (المسجلة لجهة الاستعمالات) فهي تقتصر على التعويضات التي يدفعها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعلى معاشات التقاعد التي تدفعها الدولة. وقد ارتفعت الأولى من ٤٠٧ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى ٨١٢ مليار في العام ٢٠٠٤ و ٩٤٣ مليار في العام ٢٠٠٧، وارتفعت الثانية من ٥٢٨ مليار إلى ٨٢١ مليار ومن ثم إلى ٨٩٧ مليار خلال الفترة ذاتها.

وكما هي الحال بالنسبة للاشتراكات الاجتماعية، لم تشمل الحسابات الواردة في هذه الدراسة المنافع التي تقدّمها صناديق أخرى.

د) الحوالات الجارية واحتساب الدخل الوطني المتاح القائم

يشمل باب "الحوالات الجارية" ثلاثة أنواع من التدفقات هي: إيرادات الدولة غير الضريبية، والمساعدات التي تقدّمها الدولة للأفراد والجمعيات وهيئات أخرى مقيمة أو غير مقيمة من القطاع الخاص، وأخيراً الحوالات الجارية من قبل غير المقيمين إلى الأسر المقيمة.

يتم استخلاص البابين الأولين من قطع حسابات الدولة مع هامش من التعديل يتعلق بالمساعدات المقدمة بواسطة إدارات أخرى.

تُشتق الحوالات الخارجية الصافية من الأساليب المعتمدة لتقدير مختلف بنود ميزان المدفوعات، ويتناول الفصل الثاني من هذا الجزء هذه الأساليب.

جدول 40

توزيع الحوالات الجارية المحصلة حسب نوعها ٢٠٠٣-٢٠٠٧

مليار ليرة لبنانية

نوع التحويل	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
إيرادات الدولة غير الضريبية	332	303	283	298	289
إعانات	150	147	113	168	189
الحوالات الخارجية الصافية	5 439	4 418	3 815	6 135	6 296
المجموع	5 921	4 868	4 211	6 601	6 774

يساوي رصيد حساب التوزيع الثانوي للدخل، الدخل الوطني القائم زائد المدفوعات الخارجية الصافية على شكل توزيع ثانوي بحسب ما هو مبين في الجدول ٤١ أدناه.

جدول ٤١

إحتساب الدخل الوطني المتاح القائم ٢٠٠٣-٢٠٠٧

مليار ليرة لبنانية

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الدخل الوطني القائم	29 595	32 317	33 742	34 394	38 394
معاشات التقاعد الوافدة من الخارج	23	23	23	23	23
الحوالات الخارجية الصافية	5 439	4 418	3 815	6 135	6 296
ناقص المساهمات للمنظمات الدولية	-5	-13	-11	-7	-7
المجموع = الدخل الوطني المتاح القائم	35 052	36 745	37 569	40 545	44 706

في الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، مالت الحوالات الخارجية الصافية إلى الانخفاض، ممّا جعل نمو الناتج المحلي القائم يتجاوز نمو الدخل الوطني المتاح القائم. وفي العام ٢٠٠٣، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات حركة قوية للحوالات الوافدة إلى لبنان (أنظر الفصل التالي) ممّا جعل نمو الدخل الوطني المتاح القائم يتجاوز نمو الناتج المحلي القائم من حيث القيمة الجارية (١٢.٨%) مقابل ٥.٥% للناتج المحلي القائم). إنّ مستوى الحوالات الخارجية الصافية الذي بلغ ١٨.٣% من الناتج المحلي القائم عام ١٩٩٧ إنخفض إلى ١١.٦% من هذا الناتج عام ٢٠٠٥ وعاد ليرتفع بشكل ملحوظ عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ حيث سجل ميزان المدفوعات مرة أخرى فوائض كبيرة. وعام ٢٠٠٧ شكّلت هذه الحوالات ١٦.٧% من الناتج المحلي القائم.

القسم الرابع. حساب استعمال الدخل

يسجل حساب استعمال الدخل الاستهلاك الوطني من حيث الاستعمالات والدخل الوطني المتاح القائم من حيث الموارد. ويساوي رصيد هذا الحساب الادخار الوطني.

بعد أن شهد الإذخار الوطني نمواً في العام ١٩٩٨، اتجه إلى الانخفاض المطرد ولا سيما من العام ٢٠٠٠ إلى العام ٢٠٠٢. وبالتالي، فإن معدل الادخار العام الذي وصل إلى ١٣.٤% عام ١٩٩٧ انخفض إلى ٧.٥% عام ٢٠٠٢. ويبدو أن هذا التطور مرتبط بتطور الحوالات الخارجية التي شهدت انخفاضاً حاداً خلال الفترة الأخيرة كما يتبين من دراسة ميزان المدفوعات. ومع انتعاش هذه الحوالات في العام ٢٠٠٣، بلغ معدل الإذخار ١٢.٤% ثم تراجع إلى ١١.١% عام ٢٠٠٤ ثم ارتفع إلى ١٢.٩% عام ٢٠٠٥. وفي العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، تجاوز نمو المداخل المتاحة نمو الاستهلاك وبالتالي بلغ معدل الإذخار الوطني ما يقارب ١٨%.

القسم الخامس. حساب رأس المال

يسجل حساب رأس المال، من حيث الاستعمالات، التكوين القائم لرأس المال الثابت والتغير في المخزون والحوالات الرأسمالية التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية الوطنية. ويسجل، من حيث الموارد، صافي الإذخار والحوالات الرأسمالية المقبوضة.

تمثل الحوالات الرأسمالية المسجلة في خانة الاستعمالات، مساعدات إعادة الإعمار التي تدفعها الدولة لمهجري الحرب والحوالات المدفوعة لإعادة إعمار جنوب لبنان. وبعد أن كانت قيمة هذه الحوالات مرتفعة في البداية (٤٨١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧) انخفضت تدريجياً لتصبح زهيدة بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. ومنذ العام ٢٠٠٤، عادت حركة إعانات إعادة الإعمار وإنما بنسبة خفيفة حيث بلغت قيمتها ١٠٥ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧.

وتشتمل الحوالات المسجلة في خانة الموارد، إلى جانب تلك المسجلة في خانة الاستعمالات، على صافي الحوالات الرأسمالية الوافدة. وقد سجلت هذه الأخيرة أيضاً انخفاضاً تدريجياً إذ انتقلت من ١٩٩٩ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٣٧٥ مليار عام ٢٠٠٢ ثم استعادت زخمها بعدئذ لتصل إلى ١٢٧٢ مليار عام ٢٠٠٥ و ٤٠٩١ مليار عام ٢٠٠٦ و ٢٠٩٩ مليار عام ٢٠٠٧. إلا أن هذه التقديرات هي أولية وناجمة عن تقديرات ميزان المدفوعات المبينة في الفصل التالي.

يطلق على رصيد حساب رأس المال اسم القدرة التمويلية إذا كان إيجابياً أو الاحتياجات التمويلية إذا كان سلبياً. بالإجمال، كان الاقتصاد اللبناني دائماً بحاجة إلى تمويل خارجي. وكما يتبين من الجدول رقم ٤٢، لم تكن طاقة الأسر المالية كافية لتلبية الاحتياجات لمؤسسات الإنتاج والإدارات، باستثناء العام ٢٠٠٦ حيث سجل الاقتصاد فائضاً.

جدول ٤٢

توزيع القدرة التمويلية (+) أو الاحتياجات التمويلية (-) بحسب الوحدات المحاسبية

٢٠٠٧-٢٠٠٣

مليار ليرة لبنانية					
٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	الوحدة الاقتصادية
-2 144	-2 576	-1 840	-2 529	-3 655	الإدارات العامة

مؤسسات الإنتاج	-2 976	-4 172	-4 042	-4 425	-7 103
الأسر	7 885	5 390	4 894	10 743	8 813
المجموع	1 253	-1 312	-1 109	3 742	-434

بحسب نظام المحاسبة المعتمد، تساوي قدرة الأسر التمويلية ادّخار هذه الأسر مضافاً إليه مداخيل المؤسسات الإنتاجية غير الموزّعة وصافي الحوالات الرأسمالية الوافدة. ويفترض أن تُدفع هذه الأخيرة بالكامل إلى الأسر¹. وبالتالي فإنّ قدرة الأسر التمويلية كما تمّ تعريفها تعتمد على الحوالات الخارجية الجارية والرأسمالية على حدّ سواء. وفي العام ٢٠٠٦، بلغت القدرة التمويلية مستوى قياسياً (ما يزيد عن ١٠ آلاف مليار ليرة لبنانية) بفضل الحوالات الهامة المسجّلة، وبالتالي تخّطت بنسبة كبيرة الاحتياجات التمويلية لمؤسسات الإنتاج والإدارات في تلك السنة.

إنّ الإحتياجات التمويلية لمؤسسات الإنتاج تساوي التكوين القائم لرأس المال الثابت في القطاع التسويقي والتغيّر في المخزون ناقص المبالغ التي تُخصم على أنها اهتلاك. وبالتالي فإنّ تطوّر الإحتياجات التمويلية لدى مؤسسات الإنتاج قد تبع تطوّر الاستثمارات في القطاع الخاص الذي شهد تراجعاً عام ٢٠٠٥ وارتفاعاً كبيراً عام ٢٠٠٧.

أما الإحتياجات التمويلية للإدارات العامة فتساوي عجز القطاع العام. ويفوق هذا العجز بكثير قيمة الاستثمارات العامة لكنه يميل إلى الانخفاض تدريجياً. وهو كان يمثل ١٥.٧% من الناتج المحلي القائم و ١٤.٥% من الدخل الوطني المتاح القائم عام ٢٠٠٢. وعام ٢٠٠٧ بلغت هاتين النسبتين بالتتالي ٥.٧% و ٤.٨%. غير أننا نذكر بأنّ ما تقدّم هو العجز في الميزانية الذي لا يشمل العجز في عمليات الخزينة الخارجة عن الميزانية. ولو تمّ تسجيل سلفات الخزينة إلى شركة كهرباء لبنان على أنها إعانات وليس سلفات، لكان هذا العجز أكبر.

القسم السادس. الحساب المالي

يسجّل الحساب المالي، من حيث الاستعمالات، التغيّر في الديون والحقوق، كما يسجّل، من حيث الموارد، التغيّر في ديون الوحدات الاقتصادية الوطنية. ويساوي رصيد الحساب المالي القدرة التمويلية أو الإحتياجات التمويلية. وينجم هذا التساوي عن مبدأ التوازن العام للحسابات. وترتكز أساليب القياس المعتمدة في وضع الحسابات إلى حدّ بعيد على مبدأ التوازن هذا. وهكذا، فإنّ قدرة الأسر التمويلية تترجم بزيادة متكافئة في ديونها وحقوقها في حين تتمّ تغطية إحتياجات مؤسسات الإنتاج التمويلية بزيادة المساهمات والقروض التي يتمّ الحصول عليها. وأخيراً يترجم عجز الإدارات العامة بزيادة في الدين العام توازي قيمة هذا العجز.

تمّ تبويب الحقوق والديون الواردة في الحسابات الحالية بحسب التصنيف الدولي ضمن الأبواب الأربعة التالية: النقد والودائع (F2)، الأوراق المالية غير الأسهم (F3)، القروض (F4)، الأسهم أو المساهمات (F5).

(أ) التغيّر في النقد والودائع (F2)

¹ نذكر أيضاً بأنّ المؤسسات الفردية لا تندرج ضمن الأسر وإنما ضمن المؤسسات الإنتاجية الأخرى.

إنّ النقد والودائع التي أحصيت في هذه الدراسة تشمل فقط الأوراق النقدية بالليرة اللبنانية التي يصدرها المصرف المركزي والودائع التي يودعها المقيمون لدى الجهاز المصرفي وصافي موجودات المصارف اللبنانية في الخارج، وهي لا تشمل الأوراق النقدية بالدولار أو بالعملات الأخرى ولا ودايع المقيمين (عدا الجهاز المصرفي) في المصارف خارج لبنان. وقد تمّ استثناء النقد والودائع العائدة للقطاع العام. وإنّ الأرقام المعتمدة هي مأخوذة من البيانات المتعلقة بالكتلة النقدية الصادرة عن مصرف لبنان.

يشكّل التغيّر في الكتلة النقدية مورداً للجهاز المصرفي واستعمالاً للقطاع الخاص غير المصرفي. وتتألف الكتلة بجزء كبير منها من ودايع الأسر والتغيّر في حساب الصندوق والمصرف للشركات غير المالية والتي يمكن اعتبارها غير مهمة. وهكذا فإنّ التغيّر في الكتلة النقدية التي ارتفعت من ٤ ٠٦٠ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٥ إلى ٥ ٠٩٠ مليار عام ٢٠٠٦ ثم إلى ٩ ٥٥٤ مليار عام ٢٠٠٧، ناجم بجزء منه عن تطوّر القدرة التمويلية للأسر (أنظر أعلاه).

جدول ٤٣

تغيّر الكتلة النقدية و صافي موجودات الجهاز المصرفي الخارجية ٢٠٠٧-٢٠٠٣

مليار ليرة لبنانية					نوع النقد
٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
1 353	-987	-1 513	-98	5 672	النقد بالليرة اللبنانية
8 200	6 077	5 573	7 000	1 132	الودائع بالعملات الأجنبية
9 554	5 090	4 060	6 902	6 805	المجموع = الموارد
3 070	4 213	1 126	255	5 106	صافي الموجودات الخارجية للمصارف
12 624	9 303	5 186	7 157	11 910	المجموع = الاستعمالات

ملاحظة: يحتسب تغيير الودائع بالعملات الأجنبية بأسعار صرف ثابتة.

وتأتي التقلّبات القوية المسجّلة في تركيبة النقد المكوّن من عملات أجنبية وليرة لبنانية من التقلّبات الظرفية للثقة في العملة الوطنية والمعدّل المتغيّر للفائدة. وتجدر الإشارة إلى أنّه تم احتساب تغيّرات الودائع في العملات الأجنبية بسعر صرف ثابت.

ولجهة الاستعمالات، تضاف الزيادة في صافي الموجودات الخارجية التي تملكها المصارف المقيمة إلى قيمة التغيّر في العملة التي يملكها المقيمون. وتساوي الزيادة في صافي الموجودات الخارجية ودايع المصارف اللبنانية في الخارج مخصوصاً منها ودايع غير المقيمين، وهي تحتسب بسعر صرف ثابت. وإنّ هذا التغيّر، بحسب تعريفه، يساوي رصيد ميزان المدفوعات.

ب) تغيّر الأوراق المالية غير الأسهم

وحدها سندات الخزينة اللبنانية أخذت بالاعتبار وأهملت الأوراق المالية الصادرة عن القطاع الخاص أو القطاع الخارجي. ويظهر الجدول رقم ٤٤ توزيع سندات الخزينة بحسب المكتتبين^{١١}.

^{١١} إنّ سندات الخزينة التي تكتتب فيها المصارف مأخوذة من ميزانيات هذه المصارف الصادرة عن مصرف لبنان. أما السندات التي يكتتب فيها الجمهور والإدارات العامة فتحسب إستناداً إلى الإحصاءات المتوافرة من قبل مصرف لبنان. وتحتسب تغيّرات السندات بالعملات

من حيث الاستعمالات، يتم تسجيل تغيّر سندات الخزينة التي يكتتب فيها المصارف والمقيمين الآخرين. أما تلك التي تكتتب فيها الإدارات المستقلة فهي تستثنى وفقاً لأصول توحيد الحسابات. إضافة إلى السندات التي يكتتب فيها المقيمون تعتبر السندات التي يكتتب فيها غير المقيمين موارد للإدارات العامة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن توزيع سندات الخزينة بين مكنتبين مقيمين ومكنتبين غير مقيمين ليس معروفاً على وجه الدقة. وإنّ الأرقام المعتمدة مأخوذة من تقديرات عناصر ميزان المدفوعات التي قام بها مصرف لبنان.

جدول ٤٤

تغير سندات الخزينة حسب الجهة المكتتبه ٢٠٠٣-٢٠٠٧

مليار ليرة لبنانية

الجهة المكتتبه	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
<i>السندات بالليرة اللبنانية</i>					
الإدارات العامة	-618	-361	250	860	1 475
المصارف*	3 621	990	2 312	773	2 626
غيرها	-1 206	-1 316	-279	-134	-398
المجموع	1 798	-687	2 283	1 500	3 704
<i>السندات بالعملات الأجنبية</i>					
المصارف*	-815	3 472	724	3 361	205
خارج المصارف	787	374	559	-1 849	30
المجموع	-28	3 846	1 283	1 513	235
<i>مجموع السندات</i>					
المصارف*	2 806	4 463	3 035	4 135	2 831
المقيمون من القطاع الخاص	-1 206	-1 316	-279	-134	-398
غير المقيمين	787	374	559	-1 849	30
المجموع الموحد	2 387	3 520	3 316	2 152	2 464

* مصرف لبنان، المصارف التجارية ومصارف الأعمال.

في العام ٢٠٠٤، اتجهت إصدارات سندات الخزينة بالعملات إلى الحلول مكان إصدارات سندات الخزينة بالليرة اللبنانية. وقد استأثرت المصارف بأكبر نسبة من هذه السندات. وعام ٢٠٠٥، تراجعت كثيراً نسبة سندات الخزينة الصادرة بالعملات الأجنبية صافية من التسديدات (+ ٢٨٣ ١ مليار ليرة لبنانية بأسعار صرف ثابتة منها ٧٢٤ مليار مكتتبه من قبل المصارف مقابل ٤٧٢ ٣ مليار من أصل مجموع إصدارات صافية بلغت ٨٤٦ ٣ مليار ليرة لبنانية). عام ٢٠٠٧، أظهرت أصول ميزانية مصرف لبنان انخفاض في محفظة سندات الخزينة (- ٥٠٠ ٢ مليار ليرة لبنانية) مقابل انخفاض بند فروقات القطع المدرج ضمن الخصوم بموجب المادة ١١٥ من قانون النقد والتسليف. وإن هذه الكتابة المحاسبية لم تحتسب في احتساب الإصدارات صافية من العلوات.

ج) التغير في التسليف

الأجنبية بحسب سعر صرف ثابت. ويبدو أن هناك تفاوت لا يستهان به بين حسابات الخزينة وإحصاءات مصرف لبنان. وبالتالي عمدنا إلى تقدير الأرقام المعتمدة في الحسابات الوطنية.

تمثل المبالغ المسجلة لجهة الاستعمالات تغيير التسليفات المصرفية المبينة في الإحصاءات المتعلقة بالوضع النقدي إضافة إلى تقديرات تسليفات الخزينة الممنوحة إلى المؤسسات العامة. أما لجهة الموارد فتتضمن القروض أيضاً صافي التسليفات الخارجية التي تحصل عليها الإدارات العامة.

جدول ٤٥

تغيير التسليفات والقروض حسب نوعها ٢٠٠٣-٢٠٠٧

مليار ليرة لبنانية

نوع التسليفات	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
التسليفات المصرفية					
للقطاع الخاص	-549	1 464	678	1 163	914
للقطاع العام (صافية)	129	-1 190	-1 223	1 137	-118
تسليفات	184	151	8	-9	-35
مردودات القطاع العام	-54	-1 341	-1 231	1 146	-83
مجموع التسليفات المصرفية	-419	274	-545	2 301	796
سلفات الخزينة	431	511	734	1 370	1 429
مجموع الاستعمالات	12	785	189	3 671	2 225
القروض الخارجية	1 205	307	140	112	930
المجموع: الموارد	1 217	1 092	328	3 783	3 154

استعادت القروض المصرفية المقدمة للقطاع الخاص زخمها في العام ٢٠٠٤ بعد ان سجلت تباطؤاً واضحاً خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٣. عام ٢٠٠٥، سجلت هذه التسليفات تراجعاً ثم استعادت زخمها في ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ ولكنها لم تستعد مستواها في العام ٢٠٠٤. وقد بلغ مجموع التسليفات صافية من التسديدات ٩١٤ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧ مقابل ١ ٤٦٤ مليار عام ٢٠٠٤. يظهر الجدول ٤٦ التالي تطوّر توزيع تسليفات القطاع المالي بحسب القطاعات المستفيدة كما نشره مصرف لبنان.

وتختلف هذه القروض عن تلك التي تدرج في دراسة الوضع النقدي لكنها تسمح بتحديد التقلبات في توزيع القروض بحسب القطاعات وتطوّرهما. نلاحظ على سبيل المثال أن القروض الممنوحة لقطاع البناء هي التي سجلت أكبر نسبة تراجع ما بين الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣ وإنما ارتفعت عام ٢٠٠٤ ثم انخفضت من جديد عام ٢٠٠٥. استعادت هذه التسليفات نشاطها بنسبة خجولة عام ٢٠٠٦ وبنسبة أكبر عام ٢٠٠٧. ونلاحظ في المقابل أن القروض الممنوحة للقطاع الصناعي سجلت زيادة في العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ونمواً كبيراً عام ٢٠٠٧ حيث ارتفعت التسليفات لقطاع الخدمات بنسبة عالية.

جدول ٤٦

تغيير التسليفات المصرفية إلى القطاع الخاص حسب القطاعات الإقتصادية ٢٠٠٣-٢٠٠٧

مليار ليرة لبنانية

القطاع	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الزراعة	0	-54	52	-16	34
الصناعة	338	385	191	31	592

440	111	-414	293	-441	البناء
891	67	-410	404	61	التجارة
1 675	782	80	139	96	الخدمات
485	254	197	86	67	المؤسسات المالية
190	15	189	54	-350	المؤسسات الأخرى
1 157	885	398	582	448	أفراد
5 462	2 130	283	1 889	221	المجموع
-4 548	-967	395	-425	-770	تصحيح
914	1 163	678	1 464	-549	المجموع = التسليفات المصرفية

تُحَسَّب تسليفات النظام المصرفي للقطاع العام صافية من الودائع. ويعكس التغيّر في التسليفات التغيّر في الودائع أكثر مما يعكس التغيّر في التسليفات. تبقى هذه الأخيرة زهيدة، فالمصارف تموّل القطاع العام من خلال الاكتتابات في سندات الخزينة. في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ على سبيل المثال انخفضت التسليفات المصرفية الصافية المقدّمة للقطاع العام بحوالي ٢٠٠ مليار ليرة لبنانية تبعاً للزيادة الخفيفة في التسليفات (+١٥١ مليار سنة ٢٠٠٤ و+٨ مليار سنة ٢٠٠٥) وتبعاً للزيادة الكبيرة في الودائع بما مقداره (+٣٤١ مليار و+١٢٣١ مليار). وبما أنّ التغيّر في سندات الخزينة التي يحتفظ بها القطاع المصرفي (مصرف لبنان والمصارف التجارية) بلغ +٣٥٤٧ مليار في العام ٢٠٠٥، ارتفعت التسليفات المصرفية الصافية المقدّمة للقطاع العام بمقدار ٢٣٢٤ مليار ليرة لبنانية. وعام ٢٠٠٦ على العكس، ساهم القطاع المصرفي بتمويل القطاع العام بنسبة كبيرة: ٤٨٣٣ مليار ليرة لبنانية منها ٣٦٩٦ مليار على شكل سندات خزينة و١١٤٦ مليار على شكل إنخفاض في الودائع.

إنّ سلفات الخزينة إلى المؤسسات العامة مثل شركة كهرباء لبنان ليست معروفة بدقة. فالنظام المحاسبي الحالي للقطاع العام لا يسمح بمعرفة تقسيم السلفات بحسب المستفيدين. وتبقى المبالغ المشار إليها تقريبية وتسمح بإيجاد توازن في حسابات الإدارات العامة.

أما القروض الخارجية للقطاع العام المشار إليها هي تلك التي قام بها مجلس الإنماء والإعمار والهيئات الحكومية الأخرى كما وردت في احصاءات مصرف لبنان. تلجأ الحكومة إلى التمويل الخارجي من خلال إصدار سندات بالعملات الأجنبية (يورو بوندرز).

د) تغيّر الأسهم أو المساهمات

لا توجد حالياً أي معطيات عن ميزانيات الشركات. وتمثل الأرقام المشار إليها لجهة الاستعمالات بالمبدأ تغيّر حقوق الأسر على ملكية مؤسسات الإنتاج أكانت شركات مغفلة أو مؤسسات فردية. كما تتضمن المبالغ المدفوعة من قبل الأسر لشراء المساكن الجديدة. ولقد تمّ تقدير هذه المبالغ الأخيرة بقيمة ١٣٢٨ مليار عام ١٩٩٧ بفضل الاستقصاء حول الأوضاع المعيشية للأسر. ومع غياب معطيات عن السنوات التالية تمّ تقدير مساهمة الأسر في التكوين القائم لرأس مال مؤسسات الإنتاج بحسب المبالغ المتبقية.

أما لجهة الموارد، تُضاف إلى مساهمات المقيمين الاستثمارات المباشرة لغير المقيمين وتقدر هذه الاستثمارات في إطار ميزان المدفوعات. انظر الفصل التالي.

الفصل الثاني حسابات العالم الخارجي وميزان المدفوعات

تُسجَل العمليات التي تجري مع العالم الخارجي في أربعة حسابات تستنتج منها الأرصدة الأساسية لميزان المدفوعات:

- I. حساب العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات ويكون رصيده مساوٍ للميزان التجاري.
- II. حساب المداخل الأولية والحوالات الجارية ويكون رصيده مساوٍ للميزان الجاري.
- III. حساب الحوالات الرأسمالية ويكون رصيده مساوٍ للقدرة التمويلية أو الاحتياجات التمويلية.
- III. الحساب المالي ويكون رصيده مساوٍ للعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

يعرض الجدول ٤٧ هذه الأرصدة المختلفة.

جدول ٤٧
تطور مختلف الأرصدة لميزان المدفوعات ٢٠٠٣-٢٠٠٧

مليار ليرة لبنانية					
٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	نوع الرصيد
٩ ٤٨١	٧ ٠٦٧	٦ ٩٩٥	٧ ١٠٢	٦ ٢٤٢	الميزان التجاري
-6 949	-6 719	-4 614	-3 897	-٤ ٧٧٦	+ صافي الدخل والحوالات الجارية
2 532	348	2 381	3 205	1 466	= ميزان العمليات الجارية
-2 099	-4 090	-1 272	-1 894	-2 720	+ صافي تحويل الرساميل
434	-3 742	1 109	1 312	-1 253	= القدرة على التمويل/ الحاجة إلى التمويل
-3 504	-471	-2 235	-1 567	-3 852	+ صافي التمويل الخارجي
-30	1 849	-559	-374	-787	القروض
-930	-112	-140	-307	-1 205	سندات الخزينة
-2 544	-2 208	-1 536	-886	-1 860	صافي إستثمارات مباشرة
-3 070	-4 213	-1 126	-255	-5 106	= ميزان المدفوعات

ملاحظة: يعتبر الرصيد الإيجابي في حساب العالم الخارجي عجزاً للبلاد، بينما يعتبر الرصيد السلبي فائضاً. وعلى هذا الأساس يكون ميزان المدفوعات قد سجّل فائضاً بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧.

القسم الأول. حساب تبادل السلع والخدمات

تُسجَل في حساب تبادل السلع والخدمات مع العالم الخارجي الصادرات لجهة الاستعمالات، والواردات لجهة الموارد. سبق واستعرضنا هذه المجاميع في الفصلين الثاني والخامس من الجزء الأول. وإن رصيده هذا الحساب الذي يطلق عليه اسم الميزان التجاري له معنى أشمل من المعنى الجاري للمصطلح لأنّ عمليات التبادل هذه لا تقتصر على البضائع بل تشمل أيضاً الصادرات من الخدمات الصافية.

كان الميزان التجاري في لبنان في عجز دائم. بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ انخفض العجز في تبادل السلع والخدمات مع الخارج من ٨ ٠٠٩ مليار ليرة لبنانية إلى ٥ ٤٤٠ مليار نتيجة ركود الواردات ونمو ملموس في الصادرات. في العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، ارتفع العجز من جديد ليصل إلى ٦ ٢٤٢ مليار ثم ٧ ١٠١ مليار، إثر نمو الواردات بنسبة تفوق نسبة نمو الصادرات. وفي العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ استقر العجز تقريباً على ذات المستوى. عام ٢٠٠٧ بلغ هذا العجز مستوى قياسياً مقداره ٩ ٤٨٠ مليار ليرة لبنانية بسبب الزيادة الكبيرة في الواردات. عام ١٩٩٧، كان هذا العجز يمثل ٣٣% من الناتج المحلي القائم و ٢٤.٨% من الإنفاق الوطني. عام ٢٠٠٢ لم يكن هذا العجز يمثل إلا ١٨.٨% من الناتج المحلي القائم و ١٥.٩% من الإنفاق الوطني. وقد ارتفعت هذه النسب بالتتالي إلى ٢١.٢% و ١٧.٥% عام ٢٠٠٥ وإلى ٢٠.٩% و ١٧.٣% عام ٢٠٠٦ و ٢٥.١% و ٢٠.١% عام ٢٠٠٧.

تجدر الإشارة إلى أنّ تقديرات الميزان التجاري تمّ تخفيضها نتيجة زيادة تقديرات الصادرات من الخدمات الصافية.

القسم الثاني. حساب المداخل الأولية والحوالات الجارية

يُسجّل هذا الحساب، لجهة الاستعمالات، المداخل الأولية التي يدفعها قطاع العالم الخارجي للمقيمين اللبنانيين إضافة إلى الحوالات الصافية الوافدة من الخارج. ويبيّن، لجهة الموارد، رصيد حساب تبادل السلع والخدمات ويسجّل المداخل الأولية التي يدفعها الاقتصاد الوطني لغير المقيمين.

يساوي رصيد هذا الحساب رصيد ميزان المدفوعات الجاري. وعلى غرار الميزان التجاري، فإن هذا الميزان الأخير إيجابي بالنسبة إلى العالم الخارجي مما يشير إلى عجز بالنسبة للبنان. من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢، سجّل الميزان الجاري انخفاضاً تبعاً لتحسّن الميزان التجاري لصالح لبنان، وفي العام ٢٠٠٣ سجّل انخفاضاً حاداً بعد أن استعادت الحوالات زخمها. وفي العام ٢٠٠٤، أدى نمو الواردات وتباطؤ الحوالات الجارية إلى ارتفاع الميزان الجاري إلى المستوى الذي كان عليه عام ١٩٩٧. عام ٢٠٠٥ عاد هذا الميزان لينخفض مجدداً. وقد أدى جمود الواردات والحركة القوية للتحويلات إلى لبنان إلى انخفاض الميزان الجاري إلى أدنى مستوى له منذ عشر سنوات.

نورد في ما يلي عرضاً لتطور عناصر هذا الحساب.

أ) المداخل الأولية

تشمل المداخل الأولية، التي يطلق عليها أيضاً اسم عوامل الإنتاج، الأجور والفوائد وغيرها من مصادر دخل العمل ورأس المال.

عام ١٩٩٧، تمّ تقدير الأجور وغيرها من مصادر دخل العمل التي يحصل عليها المقيمون اللبنانيون من الخارج بفضل بحث أجري حول الأوضاع المعيشية للأسر. وقد تمّ تقدير هذه الأرقام للسنوات التالية استناداً إلى مؤشر تكرر سفر اللبنانيين إلى الخارج. أما بالنسبة إلى الأجور المدفوعة إلى غير المقيمين، فقد أخذ تطور القيمة المضافة في قطاعي الزراعة والبناء كمؤشر لتقديرها. ولكن وبعد التغييرات الجديدة التي أدخلها مصرف لبنان على ميزان المدفوعات، تمّ اعتماد

مؤشرات جديدة لتطوّر هذه المداخل، وإنما من دون التوصل إلى أرقام أكثر دقة. (راجع الجدول ٢٨).

أما الفوائد المتلقاة من المقيمين اللبنانيين على توظيفاتهم في الخارج والفوائد المدفوعة إلى غير المقيمين فيتمّ تقديرها من قبل مصرف لبنان في إطار التغييرات على ميزان المدفوعات. وتشير هذه التقديرات إلى تراجع واضح في الفوائد المتلقاة التي انخفضت من ١ ٢٩٧ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٥٤٩ مليار ليرة عام ٢٠٠٣، في حين سجّلت الفوائد المدفوعة للمستثمرين غير المقيمين ارتفاعاً هاماً إذ انتقلت من ٩٥١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ١ ٦٥٢ مليار عام ٢٠٠٣ بعد أن كانت قد بلغت ذروتها في العام ٢٠٠٢ ووصلت إلى ١ ٧٤٧ مليار. وفي العام ٢٠٠٤ سجّلت الفوائد المتلقاة والمدفوعة ارتفاعاً ولكن بقي الرصيد لصالح غير المقيمين (١ ٨١٣ - ٩٤٦ مليار ليرة لبنانية). ولكن منذ العام ٢٠٠٥، تخطت الفوائد المتلقاة من اللبنانيين تلك المقدّمة لغير المقيمين ممّا أسفر عن فائض إيجابي بلغت قيمته ١٤٣ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٥ و ٢٧٧ مليار عام ٢٠٠٦ و ٧٦ مليار عام ٢٠٠٧.

وبما أنّ الفوائد تشكّل القسط الأكبر من المداخل الأولية المتبادلة مع القطاع الخارجي، شهد الدخل الصافي الوافد لعوامل الإنتاج الناتج عن القطاع الخارجي تراجعاً ملحوظاً منذ العام ٢٠٠١: فبعد تقدّم ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ حيث ارتفعت مساهمة القطاع الخارجي في الدخل الوطني من ٤٧٢ إلى ٧٣٩ مليار ليرة لبنانية، انخفض هذا الدخل الصافي إلى ١٧٧ مليار عام ٢٠٠١ وأصبح سلبياً عام ٢٠٠٢ (-٣٨٨ مليار ليرة لبنانية)، عام ٢٠٠٣ (-٦٨٣ مليار ليرة لبنانية) و عام ٢٠٠٤ (-٥٣٤ مليار). ومنذ العام ٢٠٠٥، عاد هذا الدخل الصافي ليصبح إيجابياً لمصلحة لبنان (+٧٨٤ مليار، +٥٦٥ و +٦٣٣ مليار ليرة لبنانية بالتتالي في الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧). (أنظر الجدول ٢٩).

ب) الحوالات الجارية الصافية

لطالما استفاد لبنان من تدفق الحوالات الوافدة، غير أنّه ليس هناك أية إحصاءات جدية عن طبيعة هذه الحوالات ومقدارها. كانت الطريقة المعتمدة لتقدير الحوالات الجارية تقضي باعتبار كل الأموال المتبقية في ميزان المدفوعات أي تحت باب "الخطأ والسهو" على أنها حوالات وتوزيع هذه الأموال المتبقية بين حوالات جارية وحوالات رأسمالية بحسب الظروف العامة ولاسيما وضع الاستثمارات. وجاءت مفاتيح التوزيع الناتجة بين الحوالات الجارية والحوالات الرأسمالية، مع تعديل بسيط، على الشكل التالي: ٠.٣/٠.٧ في ١٩٩٧، ١٩٩٨، ٢٠٠٤ و ٠.٢/٠.٨ عام ١٩٩٩؛ ٠.١٥/٠.٨٥ في العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢؛ ٠.١/٠.٩ عام ٢٠٠١؛ ثلثين/ثلث عام ٢٠٠٣؛ ثلاثة أرباع/ربع في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧؛ وأخيراً ٠.٤/٠.٦ عام ٢٠٠٦.

كان الاتجاه العام للحوالات الخارجية الصافية يميل نحو الانخفاض ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢. وفي ظلّ ميل الاستثمارات في لبنان إلى الانخفاض، كان من الطبيعي اعتبار أن هذا الانخفاض قد أثر على الحوالات الرأسمالية أكثر منه على الحوالات الجارية. وفي العام ٢٠٠٣، تبيّن من الفائض الكبير في ميزان المدفوعات أنّ الحوالات إلى لبنان كانت ضخمة تبعاً لزيادة الإيرادات النفطية. ونظراً إلى اتجاه الاستثمارات في القطاع الخاص نحو الارتفاع، اعتبرت الزيادة في الحوالات الرأسمالية أكثر أهمية من الزيادة التي سجّلتها الحوالات الجارية. ثبت هذا الوضع على حاله في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ولكن بمستوى أضعف. أمّا العام ٢٠٠٦ فقد شهد مستوى قياسياً جديداً

للحوالات (أكثر من ١٠ آلاف مليار ليرة لبنانية) ٤٠% منها في شكل حوالات رأسمالية و ٦٠% في شكل حوالات جارية.

تُضاف إلى الحوالات الجارية الصافية معاشات التقاعد وغيرها من المنافع الاجتماعية المتلقاة من الخارج. وقد تمّ تقدير هذه المدفوعات بـ ٢٣ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ بفضل البحث عن الأوضاع المعيشية للأسر واعتبرت أنها بقيت على هذا المستوى في السنوات التي تلتها.

القسم الثالث. حساب الحوالات الرأسمالية

يبيّن هذا الحساب، لجهة الموارد، الميزان الجاري، ويبيّن، لجهة الاستعمالات، الحوالات الرأسمالية الصافية.

تم تقدير الحوالات الرأسمالية الصافية وفق الطريقة ذاتها التي استعملت لتقدير الحوالات الجارية: انظر القسم السابق. وأدت طريقة التقدير هذه إلى إظهار انخفاض في الحوالات الرأسمالية الخارجية الصافية ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢: من ٨٩٥ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٤٩٤ مليار عام ٢٠٠٢. ومنذ العام ٢٠٠٣ زادت هذه الحوالات لتبلغ أوجها في العام ٢٠٠٦ (أكثر من ٤ آلاف مليار ليرة لبنانية) ثم عادت وتراجعت إلى ٢٠٩٩ مليار عام ٢٠٠٧.

ونظراً إلى التوازن العام للحسابات، يساوي رصيد هذا الحساب من حيث القيمة المطلقة القدرة التمويلية للاقتصاد الوطني أو احتياجات هذا الاقتصاد التمويلية. كان هذا الرصيد إيجابياً ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٧ في ما خلا العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦.

القسم الرابع. الحساب المالي

يسجّل الحساب المالي تغير الديون لجهة الاستعمالات ولجهة الموارد تغير ديون العالم الخارجي تجاه الاقتصاد الوطني. ويساوي رصيد الحساب المالي تماماً القدرة او الاحتياجات التمويلية. وقد تمّ تبيان المبالغ الصافية لكل فئة من الديون.

نجد لجهة الاستعمالات:

(أ) الأوراق المالية غير الأسهم

يقصد بها التغير في محفظة سندات الخزينة اللبنانية التي يملكها غير المقيمين. وقد قدر مصرف لبنان هذه المبالغ. انظر الفصل السابق، القسم السادس، الفقرة ب.

(ب) القروض

هنا نجد فقط الاستدانات الخارجية التي يقوم بها مجلس الإنماء والإعمار و غيرها من الهيئات العامة.

(ج) الأسهم والمساهمات

يتكون الجزء الأكبر من حقوق غير المقيمين على ملكية المؤسسات الانتاجية من الاملاك المبنية. واستناداً إلى تقدير أجري في إطار وضع الحسابات للعام ١٩٩٧، تمّ تقدير تغير تلك الحقوق في

السنوات التالية بشكل نسبي مع الاستثمارات المباشرة التي سجّلها مصرف لبنان في تقديراته لعناصر ميزان المدفوعات.

نسجّل، لجهة الموارد إضافة إلى القدرة التمويلية، التغيّر الصافي للموجودات الخارجية للجهاز المصرفي اللبناني تحت باب "النقد والودائع". ويمثل هذا التغيّر، بحسب تعريفه المتعارف عليه، الرصيد النهائي لميزان المدفوعات.

نلاحظ ممّا تقدّم أنّ ميزان المدفوعات سجّل عجزاً قوياً عام ٢٠٠١ وفائضاً عام ٢٠٠٢ تبعاً لمساهمة الهيئات الأجنبية في تمويل الخزينة اللبنانية تنفيذاً لقرارات باريس ٢. في العام ٢٠٠٣، سجّل ميزان المدفوعات فائضاً أكثر أهمية بفعل التأثير المزدوج لاستمرار عمليات شراء سندات الخزينة ومساهمة الحوالات الرأسمالية أو الحوالات الجارية. في العام ٢٠٠٤ وعلى الرغم من مقدار الحوالات الهام، كان الفائض في ميزان المدفوعات أخفّ من الفترة السابقة بسبب الارتفاع القوي في الاستيراد واكتتابات أقلّ في سندات "يورو بوندر". ومنذ العام ٢٠٠٥، نجم الفائض في ميزان المدفوعات عن عودة الاستثمارات المباشرة ولا سيما في قطاع العقارات.

خاتمة

إنّ وضع الحسابات الإقتصادية للأعوام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧ وفق الأساليب التي تمّ اعتمادها في وضع حسابات الأعوام ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢، أتاح تقييم تطوّرات الاقتصاد الكليّ من جهة وسهّل من جهة أخرى تحديد التغيّرات التي طرأت على خصائص الاقتصاد والنظام المالي في لبنان، وقياس مدى تأثير أهم الأحداث السياسية على النشاط الاقتصادي خلال هذه الأعوام. نورد في ما يلي باختصار أهم الوقائع المستخلصة من هذه الحسابات:

(أ) *يتميّز الاقتصاد اللبناني بشيء من الصلابة تجاه التغيّر في الطلب الذي يؤثر أكثر في الواردات*

في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ اللذين شهدا نمواً قوياً، سجّل الناتج المحلي القائم نمواً تقلّ نسبته عن نسبة نمو الطلب: ٧.٥% مقابل زيادة الطلب بالأسعار الثابتة بنسبة ٩.١% عام ٢٠٠٤ و ١٠.٤% عام ٢٠٠٧. ومن جهة أخرى، لا يؤدي انخفاض الطلب بالضرورة إلى تراجع النشاط الداخلي. وهكذا في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، وبالرغم من تراجع الطلب الإجمالي بنسبة ١% و ٠.٥% من حيث القيمة الحقيقية بقي معدّل نمو الاقتصاد إيجابياً (+١% عام ٢٠٠٥ و +٠.٦% عام ٢٠٠٦).

وبخلاف ذلك، فإنّ أيّ تغيّر في الطلب يؤدي إلى تغيّر أكبر في الواردات في ذات الاتجاه: وهكذا بلغ معدّل نمو الواردات من حيث القيمة الحقيقية ١٣.٤% عام ٢٠٠٤ و ١٧.٢% عام ٢٠٠٧. وخلال العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ حيث كان الطلب الإجمالي في تراجع، انخفضت كميات السلع المستوردة بالتتالي إلى ٥.٧% و ٣.٢%.

(ب) *بحسب الظروف، تعزّز حركة الاستثمارات والطلب الخارجي الدور المهيمن الذي يلعبه الاستهلاك الخاص في تغيّر الطلب او تضعف هذا الدور*

عام ٢٠٠٤، ساهم الطلب من قبل الأسر والاستثمارات والطلب الخارجي بنسب شبه متساوية في زيادة الطلب الإجمالي. وعام ٢٠٠٧، السنة الثانية التي شهدت نمواً قوياً كانت مساهمة الصادرات أقل أهمية، وقد ساهمت الاستثمارات في دفع عجلة النمو إلى الأمام بنسبة متساوية أو أكثر من مساهمة الإستهلاك (راجع الجدول ٤٨).

جدول ٤٨

مساهمة مختلف مكونات الطلب في نمو هذا الطلب بالنسبة المئوية/ سنوياً

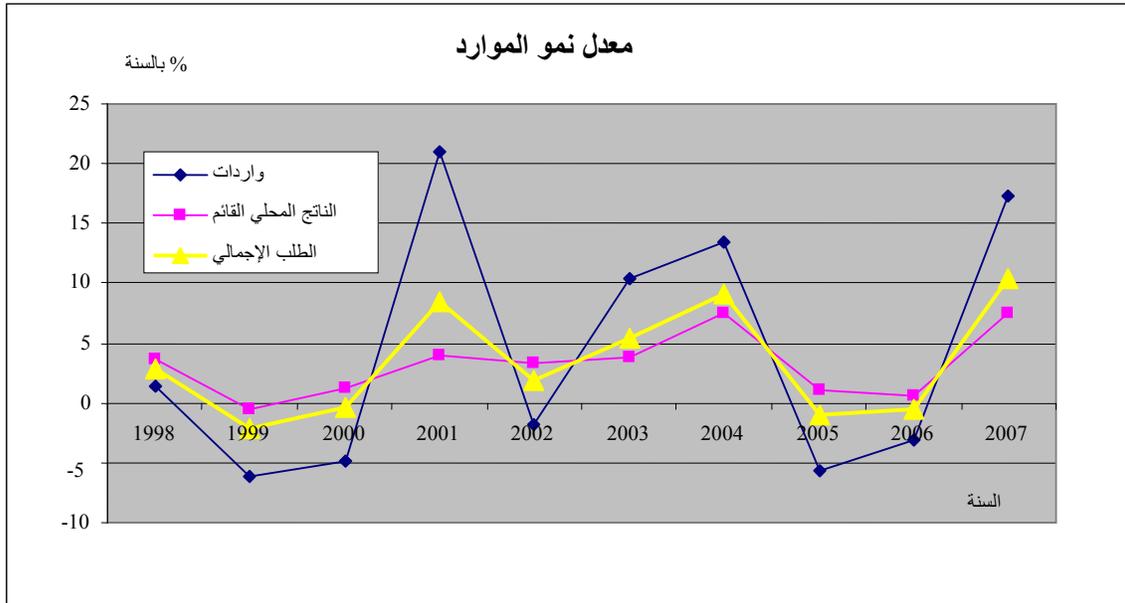
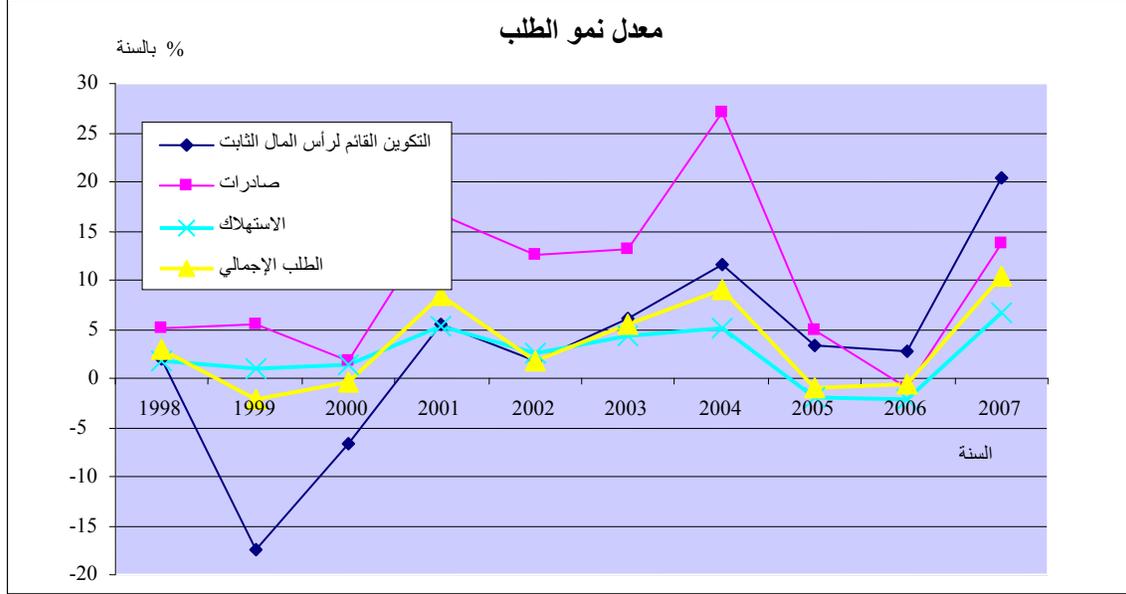
مكونات الطلب	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الاستهلاك الخاص	2.7	3.1	-1.1	-1.2	3.8
الاستهلاك العام	0.2	-0.4	0.0	0.3	0.5
تكوين الرأسمال الثابت والتغيّر في المخزون	1.0	3.1	-0.6	0.5	4.0
التصدير	1.5	3.3	0.7	-0.1	2.1
الطلب الإجمالي	5.5	9.1	-1.0	-0.5	10.4

ملاحظة: إن المساهمة في نمو الطلب تحتسب من خلال ضرب نمو المكونة بنسبة قيمة هذه المكونة على قيمة الطلب الإجمالي

(ج) *استمرار نمو الاستثمارات الخاصة*

بعد فترة من التراجع، استعادت الاستثمارات زخمها بقوة عام ٢٠٠٣ (+١١.٩% من حيث القيمة) وتابعت تطوّرها عام ٢٠٠٤ (+٢٣.٤%) وشهدت جموداً عام ٢٠٠٥ (+٠.١%). ويعود السبب

وراء هذا الجمود إلى تراجع الاستثمارات العامة وانخفاض المخزونات. غير أنّ التكوين القائم لرأس المال الثابت في المؤسسات الخاصة استمر في النمو (+٩.٥% من حيث القيمة، +٥.٦% من حيث الحجم) بفضل تدفق الرساميل الأجنبية بدافع توظيفها. وعام ٢٠٠٦، وبالرغم من العدوان الاسرائيلي على لبنان، زادت الاستثمارات الخاصة والعامة من حيث القيمة الحقيقية بنسبة ٣.٥% وسجلت معدّل نمو قياسي عام ٢٠٠٧ بلغت نسبته ٢٥% (٢١% إذا ما استثنينا زيادة المخزونات).

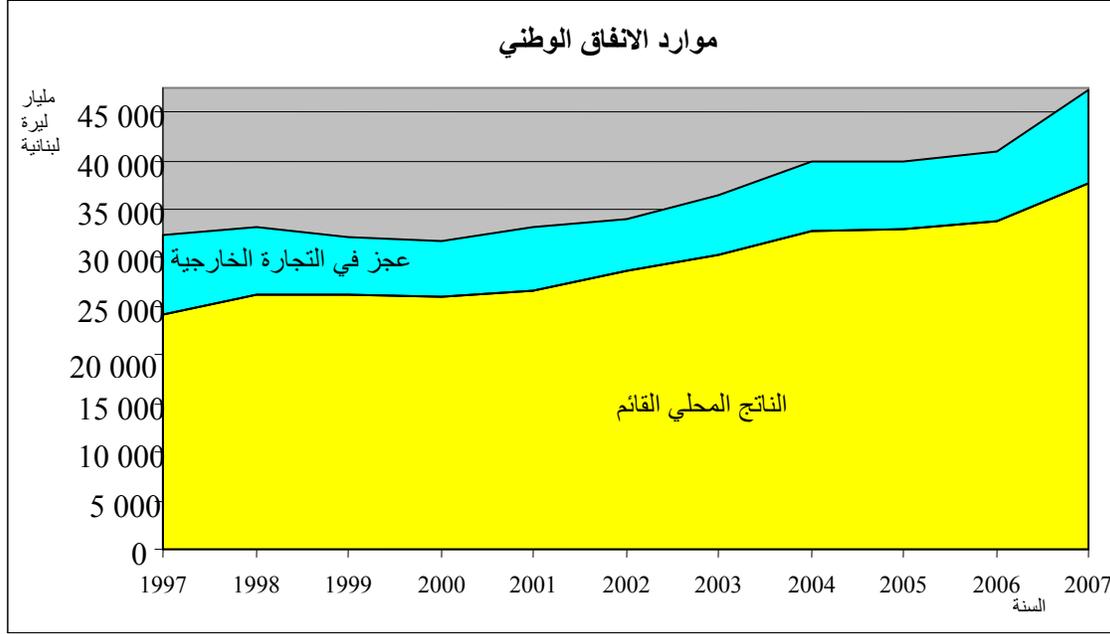


(د) ازداد الفارق البنيوي بين الإنفاق الوطني والانتاج الداخلي بنسبة طفيفة خلال السنوات الأخيرة

بعد التطور الذي شهدته السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢ والذي أدى إلى تخفيف الفارق من حيث القيمة النسبية بين الإنفاق الوطني والناتج المحلي القائم، ارتفع هذا الفارق ليتراوح بين ٢١% و ٢٢% ما

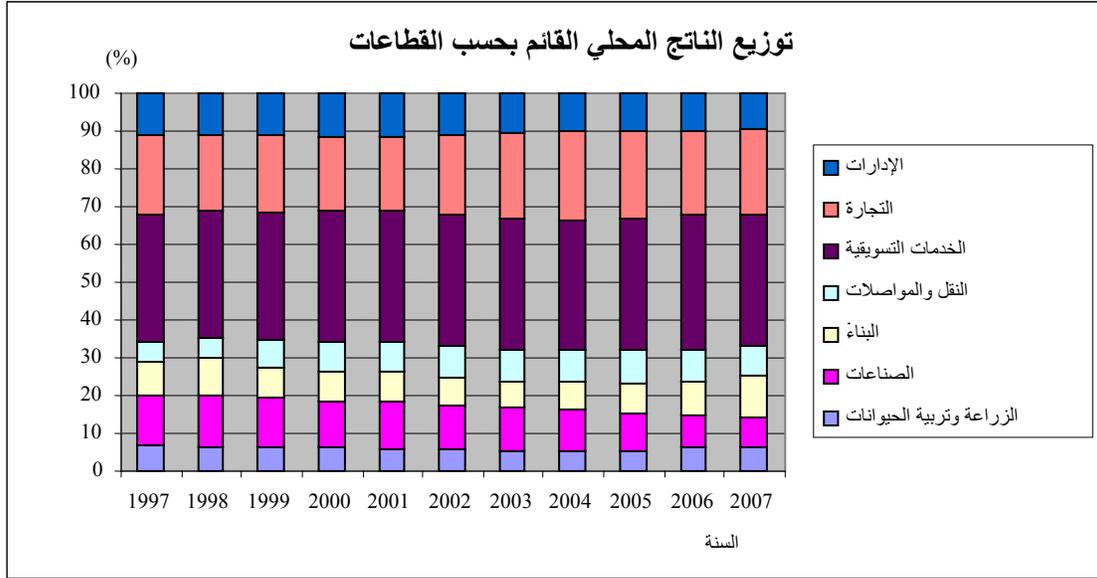
بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ بعد أن كان قد تراجع من ٣٣.٠% من الناتج المحلي القائم عام ١٩٩٧ إلى ١٨.٥% عام ٢٠٠٢. ويأتي هذا التطور نتيجة الاختلاف الكبير القائم بين تطور مختلف القطاعات الاقتصادية وأسعار الاستيراد والإنتاج.

وفي المقابل، فإن العجز التجاري في السلع والخدمات الذي كان يغطي في الأصل ٢٤.٨% من الإنفاق الوطني عام ١٩٩٧ تراجع إلى ١٥.٦% من هذا الإنفاق عام ٢٠٠٢. وقد تراوحت هذه النسبة بين ١٧% عام ٢٠٠٣ و١٨% عام ٢٠٠٦ ثم عادت وارتفعت إلى ٢٠.١% عام ٢٠٠٧.



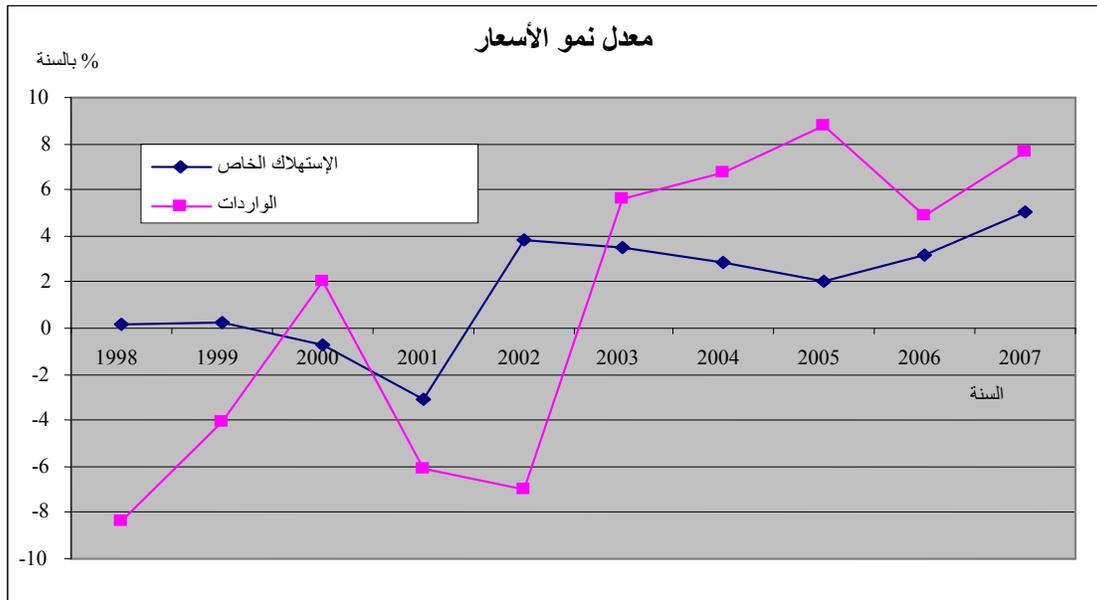
(٥) استمرار ضعف قطاعات إنتاج السلع

انخفضت حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي القائم باستمرار بين الأعوام ١٩٩٧ و٢٠٠٥ لتتراجع من ٦.٧% إلى ٥.٢% ثم عادت وارتفعت في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ من دون أن تتخطى بكثير ما نسبته ٦%. غير أن حصة الصناعات من الناتج المحلي القائم استمرت في التراجع لتتهبط من ١٣.٧% عام ١٩٩٧ إلى ٨.١% عام ٢٠٠٧. ويعزى السبب الأكبر في هذا التراجع إلى التدهور الكبير في القيمة المضافة لقطاع الطاقة. وفي المجموع، بلغت نسبة مساهمة هذين القطاعين المنتجين للسلع منذ ذلك الوقت حوالي ١٥%. وجدير بالذكر أنه لو تبعت أسعار عوامل الإنتاج الاتجاه ذاته الذي تبعت أسعار مجموع القيم المضافة، بدلاً من أن تنخفض أو تجمد، لشهد قطاع الصناعة نمواً أكبر.



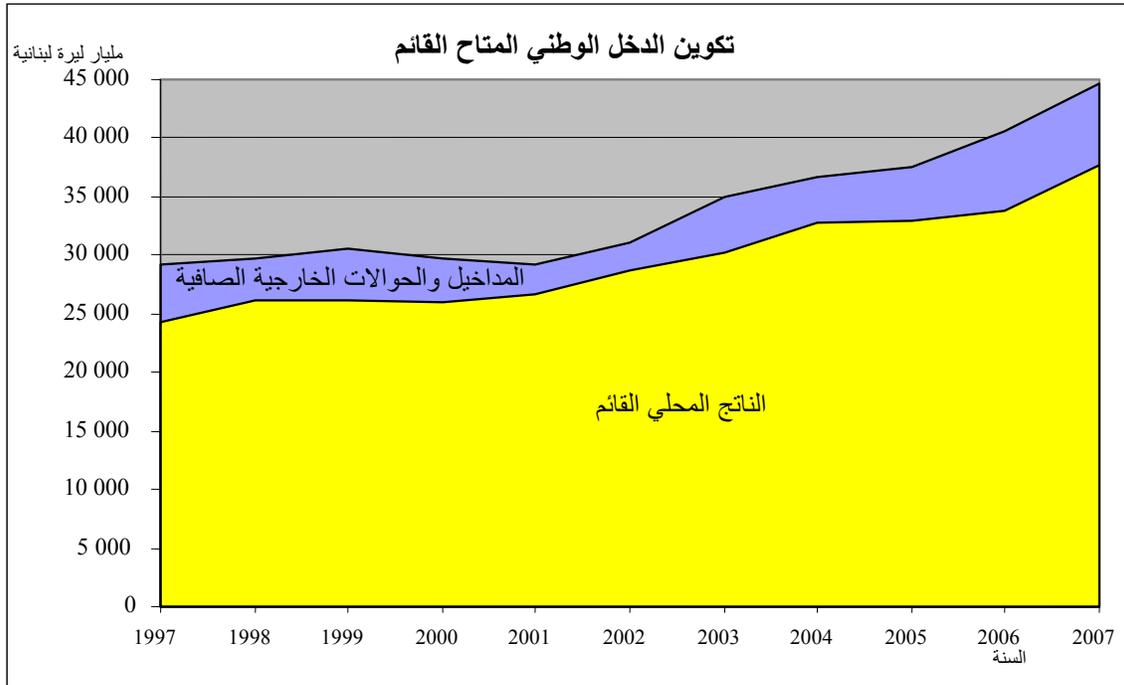
(و) انعكاس ارتفاع أسعار الاستيراد جزئياً على أسعار الاستهلاك

كانت أسعار استيراد الوحدات قد تراجعت بمعدل ٤.١% بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ وقد نجم هذا الانخفاض جزئياً الأكبر عن ارتفاع قيمة الليرة اللبنانية بالمقارنة مع العملات الأجنبية الرئيسية وانخفاض أسعار المواد الأولية. وعام ٢٠٠٣، بدأت الليرة اللبنانية المرتبطة بالدولار الأميركي تفقد قيمتها في حين استعادت أسعار المواد الأولية ميلها إلى الارتفاع، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الاستيراد بنسبة ٥.٦%. أمّا الأسعار الداخلية فلم تتبع الميل ذاته حيث أنّ أسعار الاستهلاك سجّلت ارتفاعاً لا يزيد عن ٣.٦%. وقد ثبت هذا الأمر على حاله خلال الأعوام التي تلت: من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ ارتفعت قيم وحدات السلع المستوردة بمعدل ٧% سنوياً في حين ارتفعت أسعار الاستهلاك بمعدل لم يزد عن ٣.٣% سنوياً.



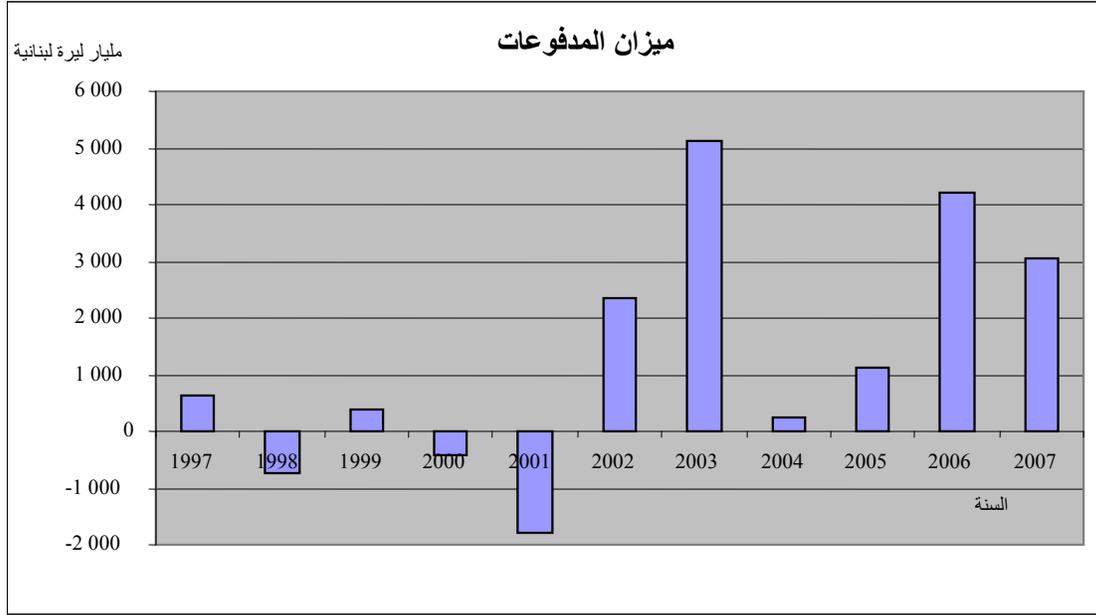
(ز) إرتباط أوثق بالحوالات الخارجية

كان العجز في تبادل السلع والخدمات مع الخارج يُعطَى دائماً بفضل المداخيل والحوالات الخارجية التي ساهمت في تمويل الاقتصاد الوطني إمّا بشكل مباشر وإمّا بشكل غير مباشر من خلال المساهمة في تكوين ادّخار الأسر. وبعد فترة من التراجع، استعادت الحوالات المقدّرة عدا الاستثمارات المباشرة حركتها وانتعاشها منذ العام ٢٠٠٣. وبالتالي ارتفعت حصة المداخيل والحوالات الخارجية الجارية من الدخل الوطني المتاح القائم إلى ١٣.٦% عام ٢٠٠٣ و ١٥.٦% عام ٢٠٠٧ بعد أن كانت قد انخفضت من ١٨.٦% عام ١٩٩٧ إلى ٧.٥% عام ٢٠٠٢.



(ح) بقي ميزان المدفوعات إيجابياً

إنّ الحوالات الجارية او الرأسمالية الهامة المصحوبة في غالب الأحيان باستثمارات مباشرة أو باكتتابات في سندات الخزينة سدّت عجز الميزان التجاري ممّا أدّى إلى حصول فائض في ميزان المدفوعات. وفي العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، أدّى انخفاض الواردات نتيجة تدني الطلب إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات. وكانت نسبة هذا الفائض أكبر في العام ٢٠٠٦ بفعل زيادة الحوالات وتراجع الواردات. وفي العام ٢٠٠٧، ساهمت الحوالات في تحقيق فائض بالرغم من الزيادة الكبيرة في الواردات والعجز في الميزان التجاري.



(ط) زيادة الإِدخار الوطني مقارنة بالعام ٢٠٠٤

تراجع الإِدخار الوطني الصافي بنسبة كبيرة بين ١٩٩٩ و٢٠٠٢ بعد أن كان قد بلغ أوجه في العام ١٩٩٨ (٤ ٤٧٦ مليار ليرة لبنانية). وفي العام ٢٠٠٣ وبفضل استعادة النشاط وبخاصة بفضل الفائض في ميزان المدفوعات، تطوّر الإِدخار الوطني بنسبة كبيرة ثم تراجع قليلاً عام ٢٠٠٤ بفعل ازدياد نفقات الاستهلاك. وإنّ الأحداث السياسية التي شهدتها العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ حثّت الأسر على الإِدخار أكثر منه على الاستهلاك. وعام ٢٠٠٧، سجّل الدخل المتاح معدل نمو يفوق معدل نمو الاستهلاك وسجّل الإِدخار مستوى قياسياً بلغ ٩٢٥ ٧ مليار ليرة لبنانية ليستأثر بما نسبته ١٧.٧% من الدخل الوطني المتاح القائم.

(ي) استمرار الافتقار إلى مساهمة المصارف في تمويل الاستثمارات الخاص

بدأت مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الاستثمارات الخاصة بالتراجع منذ العام ١٩٩٧ لتصبح سلبية عام ٢٠٠٣. وقد استثمر فائض سيولة المصارف في سندات خزينة أو تم توظيفه في الخارج أو تجميده لدى مصرف لبنان. وفي العام ٢٠٠٤، استعادت القروض المصرفية للقطاع الخاص زخمها وأصبح تغييرها إيجابياً ومثّل ٢٠% من استثمارات هذا القطاع. و منذ العام ٢٠٠٥، عادت هذه القروض لتتراجع مقابل استثمارات القطاع الخاص (التكوين القائم لرأس المال الثابت+التغير في المخزون): وبالتالي انخفضت مساهمة المصارف التجارية في تمويل المؤسسات إلى ما نسبته ١٠%.

(ك) استمرار انخفاض عجز الموازنة العامة

عام ٢٠٠٥، استمر العجز العام في الانخفاض الذي بدأ عام ٢٠٠٣. فبعد أن تراوحت نسبة العجز بين ١٥% و ٢٠% من الناتج المحلي القائم ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٢ وصل إلى ١٢.١% فقط من الناتج المحلي القائم عام ٢٠٠٣ و ٦% عام ٢٠٠٥ و ٥.٧% عام ٢٠٠٧، بعد أن كان قد ارتفع إلى ٧.٦% عام ٢٠٠٦. وبالتالي لم تستلزم تغطيته منذ ذلك الوقت إلا نسبة صغيرة من القدرة التمويلية الداخلية والخارجية.

ولكن العجز المشار إليه في الفقرة السابقة هو عجز الموازنة الذي لا يشمل سلفات الخزينة إلى مؤسسة كهرباء لبنان. ولو أدرجت هذه السلفات في الموازنة على أساس أنها إعانات للمؤسسات العامة لتجاوز العجز عام ٢٠٠٧ ما نسبته ٩% من الناتج المحلي القائم.

(ل) استمرار أهمية عبء الدين العام

إنّ الفوائد الصافية (ما عدا هامش المصارف) المقدّمة على خدمة الدين العام في عمليات التوزيع الثانوي بقيت مهيمنة على الرغم من التراجع الملموس الذي سجّله: فهي كانت تشكل ١٤١% من الاقتطاعات الإلزامية من الدخل بشكل ضرائب مباشرة واشتراكات اجتماعية عام ١٩٩٧. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ١٧٥% عام ٢٠٠٢ و ١٧٤% عام ٢٠٠٣ وانخفضت إلى ١٣٧% عام ٢٠٠٤ و ١٠٦% عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، لتعود وترتفع إلى ١٠٨% عام ٢٠٠٧.